جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء
كلية الإدارة والأقتصاد
قسم الأقتصاد

فاعلية سياسة الأنضباط المالي وفق منهج صندوق النقد الدولي في إقتصادات ريعية مختارة

رسالة مقدمة من قبل الطالب

صفاء حسين محمود علي التميمي

إلى مجلس كلية الإدارة والأقتصاد ـ جامعة كربلاء وهي جزءاً مِن متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الأقتصادية

بإشراف

الأستاذ الدكتور هاشم مرزوك علي الشمري

2023م 1445هـ

آلآية القرآنية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

{ن وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ ۝ مَا أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ ۝وَإِنَّ لَكَ لأَجْرًا غَيْرَ مَمْنُونٍ ۝ وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ ۝ فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ ۝ بِأَييِّكُمُ الْمَفْتُونُ ۝ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ ۝ }

صدق الله العلى العظيم

سورة القلم (آلآية 1- 7)

إقرار المشرف

أشهد ان أعداد الرسالة المـوسومة بـ(**فاعلية سياسة الانضباط المالي وفق منهج صندوق النقد الدولي في اقتصادات ريعية مختارة**) التي تقدم بها الطالب (صفاء حسين محمود علي) قد جرى تحت أشرافي في جامعة كربلاء كلية الإدارة والاقتصاد، وهي جزءً من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية.

الأستاذ الدكتور

هاشم مرزوك الشمري

جامعة كربلاء / كلية الإدارة والاقتصاد

التاريخ ١٢/ ١٢/ 2023

توصية رئيس القسم

(بناءاً على توصية الأستاذ المشرف أرشح الرسالة للمناقشة)

الأستاذ الدكتور

توفيق عباس عبدعون المسعودي

التاريخ 13/ 12/ 2023

إقرار الخبير اللغوي

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

أقر بأن الرسالة الموسومة (**فاعلية سياسة الانضباط المالي وفق منهج صندوق النقد الدولي في اقتصادات ريعية مختارة**) والعائدة لطالب الماجستير (**صفاء حسين محمود علي**) قسم الاقتصاد قد جرت مراجعتها من الناحية اللغوية من قبلي حتى أصبحت ذات أسلوب لغوي سليم خال من الأخطاء اللغوية ولأجلة وقت .

التوقيع

الاسم : م. د محمد سلام مظهر

التاريخ 2023/9/26

إقرار لجنة المناقشة

نشهد نحن رئيس وأعضاء لجنة المناقشة بأننا اطلعنا على هذه الرسالة الموسومة (**فاعلية سياسة الانضباط المالي وفق منهج صندوق النقد الدولي في اقتصادات ريعية مختارة**) المقدمة من قبل الطالب (صفاء حسين محمود علي)، وقد ناقشنا محتوياتها وفي ماله علاقة بها ونرى بأنها جدير لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية وبتقدير(**جيد جداً**)

الاستاذ الدكتور

عامر عمران كاظم

(رئيساً)

2023/ /

الأستاذ الدكتور

كاظم سعد عبدالرضا الاعرجي

(عضواً)

2023/ /

الاستاذ الدكتور

اسماعيل حمادي مجبل

(عضواً)

2023/ /

الأستاذ الدكتور

هاشم مرزوك علي الشمري

(عضواً ومشرفاً)

2023/ ١٢/ ١٢

إقرار رئيس لجنة الدراسات العليا

بناءً على إقرار المشرف العلمي والخبير اللغوي على رسالة الماجستير / قسم الاقتصاد/ للطالب (صفاء حسين محمود علي) الموسومة بـ (**فاعلية سياسة الانضباط المالي وفق منهج صندوق النقد الدولي في اقتصادات ريعية مختارة**) أرشح هذه الرسالة للمناقشة.

أ.د علي أحمد فارس

رئيس لجنة الدراسات العليا

معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا

مصادقة مجلس الكلية

صادق مجلس كلية الادارة والاقتصاد / جامعة كربلاء على توصية لجنة المناقشة.

الأستاذ الدكتور

محمد حسين كاظم الجبوري

عميد كلية الإدارة والاقتصاد

2023/ /

الأهداء

إلى من قاد قلوب البشرية وعقولهم إلى مرفأ الأمان، معلم البشرية الأول محمد (صلى الله عليه وآله وسلم)

إلى من سعى وشقي لأنعم بالراحة الهناء

إلى من لم يبخلوا على بشيء من أجل دفعي في طريق النجاح

الأسرة الكريمة

إلى من هم أجمل بالحياة

الزوجة والأبناء

إلى من علموني حروفاً من ذهب وكلمات من درر

أساتذتي الكرام

إلى رفقاء الدرب وعون الطريق وسندي في دوري العلم والتعلم

أصدقائي الأعزاء

أهدي جهدي المتواضع هذا

صفـاء

شكر وتقدير

اللهم لك الحمد ولك الشكر عدد خلقك ورضا نفسك وزنة عرشك ومداد كلماتك على ما أنعمت به علي وتفضلت ...

بعد أنجاز رسالتي هذه لايسعني الأ أن أتقدم بوافر الشكر وعظيم التقدير والأمتنان إلى الأب الأستاذ الدكتور الفاضل **(هاشم مرزوك الشمري)** لتفضله مشكوراً بقبول الأشراف على أعداد رسالتي، وعلى رعايته العلمية طوال مدة أشرافه على هذه الرسالة، وسعة صدره للنقاش ومتابعته المستمرة والملاحظات القيمة التي كانت خيرعون لي في ترصين هذا البحث وأنجازه، لجنابه الكريم مني كل الشكر والأمتنان وفقه الله وآمدّه بالصحة والعمر المديد.

كما أتقدم بالشكر والأمتنان إلى السيد عميد كلية الإدارة والأقتصاد الدكتور**(محمد حسين الجبوري)** لرعايته الأبوية، والسيد رئيس قسم الأقتصاد، كما أشكر أساتذتي المحترمين كافه في قسم الأقتصاد، لما ابدوهُ لي من نصح وأرشادات.

الشكر موصول إلى رئيس لجنة المناقشة وأعضائها لتفضلهم بقبول مناقشة رسالتي وأبداء الملاحظات القيمة والضرورية لأظهارها بالشكل المطلوب.

كما أتقدم بجزيل الشكر والأمتنان للموظفين في المكتبات لتسهيل وتقديم المساعدة.

وأتقدم بجزيل الشكر والأمتنان لكل من مد لي يد العون والذي لم يسعني ذكر أسمائهم.

صفـاء

المستخلص

أغلب الدول النامية حاولت الأعتماد على برامج الإصلاح لصندوق النقد الدولي أملاً منها أن تحقق نتائج أقتصادية أيجابية بفعل غياب التخطيط الأقتصادي الذي يستطيع أمتصاص الصدمات والتحولات الأقتصادية المحلية والعالمية، تعرضت الدول النامية إلى الكثير من المشكلات الأقتصادية المتمثلة بالعجز والأزمات المالية الكبيرة، فضلاً عن الديون التي تمول بها عجز الموازنة العامة، أن الأنضباط المالي غاية في الأهمية بالنسبة للأقتصادات الريعية لما له علاقة وثيقة بالصعوبات والأزمات الأقتصادية التي يتعرض لها الأقتصاد الريعي، يحاول البحث الألمام بمؤشرات القواعد المالية ومدى أنضباطها والتركيز على تحليل انعكاسات الأنضباط المالي على بعض المتغيرات الأقتصادية الذي يبين قدرة البرامج الأقتصادية على ضبط النفقات العامة والإيرادات العامة في ظل التقلبات المستمرة.

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن برامج صندوق النقد الدولي له آثار أيجابية تؤدي إلى تحقيق الأنضباط المالي في دول العينة عن طريق ضبط القواعد المالية، وما لذلك من أنعكاسات أيجابية مهمة على الأقتصاد الكلي، ركز البحث على إظهار برامج صندوق النقد الدولي في تحقيق الأنضباط المالي للمدة (2004_2020) في دول العينة، خاضت دولة الإمارات تجربة تطبيق البرامج في تحقيق الأنضباط ونجحت في ضبط الموازنة العامة، للوقوف على أهم إجراءاتها المتبعة والأنتفاع منها في كيفية تطبيق برامج صندوق النقد الدولي لتحقيق الأنضباط المالي في العراق، تم الأعتماد على الأسلوب ألاستقرائي والأستنباطي وتوصل البحث أن الألتزام ببرامج الأنضباط المالي لها انعكاسات أيجابية تسهم في أحداث تعديلات للقواعد المالية من أهمها الحد من ظاهرة الفساد المالي والأدإري، وتنويع مصادر الإيرادات العامة وتعمل على سياسة مالية منضبطة مما سينعكس على الأستقرار الأقتصادي، كما توصل البحث إلى أهم الأستنتاجات وهي أن معدل الدين العام يرتبط بعلاقة طردية مع عجز الموازنة العامة مما يؤدي إلى زيادة العجز في حالة الأرتفاع وهذا ما يؤثر سلباً على تحقيق الأنضباط المالي في دول العينة مما يدل أن الدين العام لا يسهم بزيادة الأنتاج أوالأستثمار نتيجة الاعتماد على الموارد الريعية عكس دولة الإمارات الدين يسهم في زيادة الأنتاج والأستثمار، من التوصيات هو ضرورة مراقبة الدين العام في دول العينة على أن لا يتجاوز الدين العام النسبة المحددة وهي(60%)، والعمل على ربط الدين العام بتحقيق الأستدامة المالية من خلال المشاريع إلاستثمارية.

الكلمات المفتاحية: الأنضباط المالي، عجز الموازنة العامة، المتغيرات الأقتصادية، برامج صندوق النقد الدولي.

فهرست المحتويات

ت	الموضوع	الصفحة
1	الآية القرآنية.	أ
2	الإهداء.	ح
3	شكر وتقدير.	خ
4	المستخلص.	د
5	فهرست المحتويات.	ذ
6	فهرست الجداول.	ر
7	فهرست الأشكال البيانية.	ز
8	المقدمة.	1
9	أولاً: أهمية البحث.	2
10	ثانياً: مشكلة البحث.	2
11	ثالثاً: فرضية البحث.	2
12	رابعاً: هدف البحث.	2
13	خامساً: مِنهجية البحث.	3
14	سادساً: هيكلية البحث.	3
15	سابعاً: الحدود الزمانية والمكانية للبحث.	3
16	ثامناً: الدراسات السابقة.	4
17	تاسعاً: أهم ما يتوقع أن يضيفه البحث عن البحوث السابقة.	6
	الفصل الأول (الأطار النظري والمفاهيمي للأنضباط المالي وفق منهج صندوق النقد الدولي)	**41-7**
18	تمهيد.	7
19	المبحث الأول: الأنضباط المالي وأهميته الأقتصادية.	8
20	المبحث الثاني: آلاطار النظري عن صندوق النقد الدولي.	20
21	المبحث الثالث: فاعلية سياسة الأنضباط المالي وفق منهج صندوق النقد الدولي.	28
	الفصل الثاني (تجارب دولية للأنضباط المالي في (تونس – الإمارات العربية المتحدة)	**94-42**
23	تمهيد.	42
24	المبحث الأول: الأنضباط المالي في تونس.	43
25	المبحث الثاني: آثر الأنضباط المالي على بعض المتغيرات الأقتصادية في تونس.	59
26	المبحث الثالث: الأنضباط المالي في الإمارات العربية المتحدة.	71
27	المبحث الرابع: أثرالأنضباط المالي على بعض المتغيرات الأقتصادية في الإمارات.	86
	الفصل الثالث (سياسات الأنضباط المالي في العراق)	**121-95**
28	تمهيد.	95
29	المبحث الأول: الأنضباط المالي في العراق.	96
30	المبحث الثاني: سياسات الأنضباط المالي قبل عام 2003 في العراق.	104
31	المبحث الثالث: آثرالأنضباط المالي على بعض المتغيرات الأقتصادية بعد عام 2003 العراق.	121
32	الأستنتاجات والتوصيات.	134
33	المصادر والمراجع.	138
34	المستخلص باللغة الأنكليزية.	149

فهرست الجداول

ت	عنوان الجدول	الصفحة
1	تطور مؤشرات الموازنة العامة في تونس للمدة (2004-2020) (مليون دولار).	50
2	تطور إجمالي الدين العام في تونس (2004-2020) (مليون دولار).	52
3	تطورهيكل النفقات العامة في تونس للمدة(2004-2020) (مليون دولار).	54
4	تطور هيكل الإيرادات العامة في تونس للمدة(2004-2020) (مليون دولار).	57
5	نسب المؤشرات المالية إلى ناتج المحلي الإجمالي في تونس للمدة (2004-2020) (مليون دولار).	58
6	إجمالي الصادرات في تونس للمدة (2004-2020) (مليون دولار).	60
7	معدل التضخم في تونس للمدة (2004-2020) (مليون دولار).	62
8	معدل البطالة في تونس للمدة (2004-2020) (مليون دولار)	64
9	معدل أسعار الصرف العملة المحلية التونسية مقابل الدولار الأمريكي(2004-2020) (مليون دولار).	66
10	الأحتياطيات والقاعدة النقدية في تونس للمدة (2004-2020) (مليار دولار).	68
11	معادلة الأنضباط المالي في تونس للمدة (2004-2020) (مليون دولار).	70
12	تطور مؤشرات الموازنة العامة في الإمارات للمدة (2004-2020) (مليون دولار).	77
13	تطور إجمالي الدين العام في الإمارات للمدة (2004-2020) (مليون دولار)	79
14	تطور هيكل النفقات العامة في الإمارات للمدة (2004-2020) (مليون دولار).	81
15	تطور هيكل الإيرادات العامة في الإمارات للمدة (2004-2020) (مليون دولار).	83
16	نسب المؤشرات المالية إلى الناتج المحلي الإجمالي في الإمارات للمدة (2004-2020) (مليون دولار).	85
17	إجمالي الصادرات في الإمارات للمدة (2004-2020) (مليون دولار).	87
18	معدل التضخم في الإمارات للمدة (2004-2020).	89
19	معدل البطالة في الإمارات للمدة (2004-2020).	91
20	الأحتياطيات النقدية والقاعدة النقدية في الإمارات للمدة (2004-2020) (مليون دولار).	93
21	معادلة الأنضباط المالي في الإمارات للمدة (2004-2020) (مليون دولار).	94
22	تطور المؤشرات الموازنة العامة في العراق للمدة (1980-2003) (مليار دينار).	108
23	تطور مؤشرات الموازنة العامة في العراق للمدة (2004-2020) (مليار دولار).	111
24	تطور إجمالي الدين العام في العراق للمدة (2004-2020) (مليار دولار).	113
25	تطور هيكل إجمالي النفقات العامة في العراق للمدة (2004-2020) (مليار دولار).	116
26	تطور هيكل إجمالي الإيرادات العامة في العراق للمدة (2004-2020) (مليار دولار).	118
27	نسب المؤشرات المالية إلى ناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2004-2020)(مليار دولار).	120
28	إجمالي الصادرات في العراق للمدة (2004-2020) (مليار دولار).	122
29	معدل التضخم في العراق للمدة (2004-2020).	124
30	معدل البطالة في العراق للمدة (2004-2020).	126
31	أسعار الصرف العراقي مقابل الدولار الأمريكي للمدة (2004-2020).	128
32	الأحتياطيات والقاعدة النقدية في العراق للمدة (2004-2020) (مليار دولار).	130
33	معادلة الأنضباط المالي في العراق للمدة (2004-2020) (مليار دولار).	133

فهرست الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1	تطورالناتج المحلي الإجمالي في تونس للمدة (2004-2020).	50
2	تطور إجمالي الدين العام في تونس للمدة (2004-2020).	53
3	تطورإجمالي الأنفاق العام في تونس للمدة (2004-2020).	55
4	تطورإجمالي الإيرادات العامة في تونس للمدة (2004-2020).	57
5	إجمالي الصادرات في تونس للمدة (2004-2020).	61
6	معدل التضخم في تونس للمدة (2004-2020).	62
7	معدل البطالة في تونس للمدة (2004-2020).	64
8	معدل أسعار الصرف العملة المحلية التونسية مقابل الدولار الأمريكي للمدة (2004- 2020).	66
9	الأحتياطيات والقاعدة النقدية في تونس للمدة (2004-2020).	68
10	تطور الناتج المحلي الإجمالي في الإمارات للمدة (2004-2020) .	77
11	تطور إجمالي الدين العام في الإمارات للمدة (2004-2020) .	79
12	تطور إجمالي النفقات العامة في الإمارات للمدة (2004-2020) .	81
13	تطورهيكل الإيرادات العامة في الإمارات للمدة (2004-2020).	83
14	إجمالي الصادرات في الإمارات للمدة (2004-2020).	88
15	معدل التضخم في الإمارات للمدة (2004-2020).	89
16	معدل البطالة في الإمارات للمدة (2004-2020).	91
17	الأحتياطيات والقاعدة النقدية في الإمارات للمدة (2004-2020).	93
18	الديون الخارجية المترتبة بذمة العراق قبل عام (2003).	105
19	الديون التجارية المترتبة بذمة العراق قبل عام (2003) .	105
20	تطور الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (1980-2003).	109
21	تطورالناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2004-2020).	112
22	تطور إجمالي الدين العام في العراق للمدة (2004-2020).	114
23	تطور إجمالي النفقات العامة في العراق للمدة (2004-2020).	117
24	تطور إجمالي الإيرادات في العراق للمدة (2004-2020).	118
25	إجمالي الصادرات في العراق للمدة (2004-2020).	122
26	معدل التضخم في العراق للمدة (2004 -2020).	124
27	معدل البطالة في العراق للمدة (2004-2020).	126
28	أسعار الصرف الرسمي والموازي في العراق للمدة (2004-2020).	128
29	الأحتياطيات النقدية والقاعدة النقدية في العراق للمدة (2004-2020).	130

المقدمة

كثير من الدول النامية تبنت تطبيق برامج الأنضباط المالي والإصلاح الأقتصادي التي صممها ويتابع تنفيذها صندوق النقد الدولي، إذ يرى خبراء صندوق النقد الدولي أن هذه البرامج تتضمن العديد من السياسات والإجراءات التي من شأنها تسهم في معالجة الأختلالات الأقتصادية في الدول الريعية، إن الأقتصادات الريعية المتمثلة بدول العينة (تونس، الامارات العربية المتحدة، العراق) تعرضت إلى صدمات إقتصادية تسببت إلى حصول عجز مالي كبير وزيادة حادة في إجمالي الدين العام نتيجة أعتماد هذه الدول على مصادر الإيرادات الأحادية، وهذة المشكلات الاقتصادية تطلبت إلى تطبيق إبرام أتفاقيات خاصة مع خبراء الصندوق النقد الدولي لتنفيذ برامج الأنضباط المالي من خلال ترشيد النفقات العامة والتقيد بنسب مؤشرات المالية للقواعد المالية وعدم لجوء الدولة إلى الدين إلا في حالة الأستثمار من خلال أتباع سياسات الماليه وأقتصادية الهادفة والتي تتماشى مع طبيعة أقتصاد الدولة.

يأتي البحث بوصف الأدوات والبرامج التي تحقق الأنضباط المالي الذي تبناها صندوق النقد لدول العينة بمحاولة لتحقيق الأستقرار الأقتصادي فيها التي تعاني من عدم مواكبتها لإقتصاديات للدول المتقدمة أقتصادياً.

تم أختيار دول العينة من خلال طبيعة الاقتصاد الريعي لمعرفة مدى الألتزام ببرامج الأنضباط المالي وفق منهج الصندوق النقد الدولي والأستفادة من السياسات الأقتصادية التي تبنتها هذه الدول وما هو مدى الأستفادة من هذه السياسات عند تطبيقها في الأقتصاد العراقي.

أولاً: أهمية البحث:-

تأتي أهمية البحث من كونه يتناول موضوع تطبيق الأنضباط المالي وفق منهج صندوق النقد الدولي الذي أصبح ضروري للدول ولاسيما دول العينة، يعمل الانضباط المالي على سياسة المالية المنضبطة من خلال مراجعة ودراسة هيكل الموازنة العامة بما سينعكس هذا الألتزام على الأستقرار الأقتصادي ومن خلال ضبط مؤشرات المالية وعدم هدر الموارد الأقتصادية، أن معدلات النفقات العامة يجب أن تكون مدروسة وملائمة لمعدل الإيرادات العامة، مما يعني أن نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي تكون معلومة مسبقاً مما يساعد على تخفيف آثار المشكلات الأقتصادية والصدمات المفاجئة.

ثانياً: مشكلة البحث:-

1-هل تعاني الدول الريعية من مشكلة هدر الموارد المالية المتأتية من الإيرادات الريعية مع ضعف الإيرادات الأخرى لتمويل الموازنة العامة.

2-هل الايرادات الريعية جعلت الاقتصادات الريعية عرضة إلى التقلبات الخارجية فضلاً عن، الظروف الأقتصادية والسياسية الداخلية التي ضاعفت المشكلات وكل ذلك أنعكس بطريقة أوأخرى على هيكل أقتصادات هذه الدول.

ثالثاً: فرضية البحث:-

أستند البحث إلى فرضية مفادها:-

أن سياسة الأنضباط المالي التي أعتمدتها دول العينة وفق منهج المقدم لصندوق النقد الدولي ستؤدي إلى آثار أيجابية على مستوى أدائها الأقتصادي .

رابعاً: هدف البحث:-

يهدف البحث إلى تحقيق:-

1- مدى ألتزام دول العينة ببرامج الأنضباط المالي في تحقيق الإصلاح الأقتصادي وفق صندوق النقد الدولي.

2- الألتزام بنسب قواعد المالية ذات العلاقة في تحقيق الأنضباط المالي.

3- بيان الانعكاسات الناجمة في حال الالتزام ببرامج صندوق النقد لتحقيق الانضباط المالي في دول العينة.

خامساً: مِنهجيه البحث:-

مـن أجـل أثبـات فرضـية البحـث وتحقيـق أهدافـه، تـم الأعتمـاد علـى المنهجـين الأسـتقرائـي والأستنباطي من خلال عرض أهم المفاهيم ذات العلاقة بموضوع البحث.

سادساً: هيكلية البحث:-

مِـن أجل أثبات الفرضية وتحقيق أهداف البحث فقد تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول:-

الفصل الأول: الأطار النظري والمفاهيمي للأنضباط المالي وفق منهج صندوق النقد الدولي، عرض للمباحث الثلاثة، فقد تناول المبحث الأول الأنضباط المالي وأهميته الأقتصادية، في حين أشار المبحث الثاني إلى آلاطار النظري عن صندوق النقد الدولي، والمبحث الثالث أشار إلى فاعلية سياسة الأنضباط المالي وفق منهج صندوق النقد الدولي.

الفصل الثاني: تجارب دولية للأنضباط المالي لدول (تونس، الإمارات العربية المتحدة) ويتكون من أربعة مباحث، فقد تناول المبحث الأول الأنضباط المالي في تونس، وتطرق المبحث الثاني آثر الأنضباط المالي على بعض المتغيرات الأقتصادية في تونس، في حين أشار المبحث الثالث إلى الأنضباط المالي في الإمارات العربية المتحدة، وجاء المبحث الرابع ليتناول آثرالأنضباط المالي على بعض المتغيرات الأقتصادية في الإمارات العربية المتحدة.

الفصل الثالث: سياسيات الأنضباط المالي في العراق، عرض للمباحث الثلاثة، فقد تناول المبحث الأول الأنضباط المالي في العراق، أما المبحث الثاني تناول سياسات الأنضباط المالي قبل عام 2003 في العراق، في حين أشار المبحث الثالث إلى تناول آثر الأنضباط المالي على بعض المتغيرات الأقتصادية بعد عام 2003 في العراق، وأختتم البحث بمجموعة من الأستنتاجات والتوصيات التي تصب في صلب الموضوع.

سابعاً: حدود البحث:-

يتحدد نطاق البحث بما يأتي:-

1- الحدود المكانية: دول العينة (تونس، الإمارات العربية المتحدة، العراق).

2- الحدود الزمانية: تم أعتماد المدة (2004_2020).

ثامناً: الدراسات السابقة:-

أ: الدراسات العربية

ت	عنوان البحث	أسم الباحث	نوع البحث	أهم ما توصل اليه البحث
1	الأستقرار الأقتصادي بين سياستي الأنضباط المالي والتعقيم النقدي في العراق.	حسين مهجر فرج.	أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والأقتصاد، جامعة بغداد،(2018).	تطرق البحث من عدم وجود أنضباط مالي أنعكس سلباً على الأقتصاد العراقي، ومحاولات البنك المركزي العراقي التعقيمية عملت بشكل جزئي على الحد من آثار السلبية، أن التوصية تمثلت بالعمل على تحقيق مزيد من الأنضباط المالي في السياسة المالية من أجل تقليل حالة عدم الأستقرار الأقتصادي وتخفيف سياسة التعقيم النقدي.
2	السياسة النقدية والأنضباط المالي وأنعكاسها على اداء الأقتصاد الكلي العراقي.	حيدر عليوي شامي الساعدي.	أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والأقتصاد، جامعة الكوفة، (2020).	تطرق البحث على عينة من السنوات (1990-2017) وسلطت الضوء على أحد المشكلات التي يعاني منها الأقتصاد العراقي هي عدم وجود تنسيق بين السياستين النقدية والمالية وبين البحث على أن السياسة المالية تفتقر إلى الأنضباط المالي وتجاوزت حدود الإنفاق الرشيد وأن تدخل السياسة النقدية لتعقيم آثر السياسة المالية يجعل منها السياسة تابعة للسياسة المالية وأن التعقيم لأثار السياسة المالية التي تقوم بها السياسة النقدية ذات تكاليف مرتفعة تمثل بإنخفاض الأحتياطيات النقدية من العملات الأجنبية، أهم ما توصل البحث أن الأنضباط المالي القائم على قاعدة توازن الموازنة لا يؤدي إلى نتائج أيجابية بتجاه تحسين الأداء الأقتصاد العراقي.
3	الآثار الأقتصادية الكلية للأنضباط المالي.	هيثم جمال على سالم.	المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية (2022).	تطرق البحث إلى الآثار المترتبة على الأنضباط المالي وأهم ما توصلت آليه البحث أن زيادة الضرائب تساهم في تخفيف التفأوت في توزيع الدخل في حين محاولة الدولة في تطبيق الأنضباط المالي من خلال زيادة النفقات مما يؤدي إلى التفاوت في توزيع الدخل، أن أستخدام الضرائب لتطبيق الأنضباط يسهم في أستقرار الطلب الكلي ويخفض التضخم ويحقق الأستقرار على الأمد الطويل.
4	قواعد السياسة المالية ودورها في تحقيق الأنضباط المالي لدول مختارة وإمكانية تطبيقها في العراق دراسة تحليلية.	نوارس عطية كاظم الشمري.	أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والأقتصاد، جامعة القادسية، (2022).	تناول البحث دور القواعد المالية في تحقيق الأنضباط المالي داخل كل من الأقتصاد النرويجي والأردني والعراقي للمدة (1990-2022) تناول دور القواعد المالية في تحقيق الأنضباط المالي داخل الأقتصاد النرويجي والأردني والعراقي بأستخدام متغير الناتج المحلي الإجمالي، النفقات والإيرادات العامة، توصل البحث أن القواعد المالية ساعدت في الأنضباط المالي في النرويج والأردن، وامكانيته هو تحقيق الأنضباط المالي في العراق ممكن في الأجل الطويل إذ احسن العراق تطبيق القواعد المالية.
5	تحليل آثر بعض المتغيرات الأقتصادية في الأنضباط المالي بأستخدام مؤشرات عجز الموازنة العامة في الأقتصاد العراق للمدة (2005-2020).	طارق فاضل خليل الدجيلي.	رسالة ماجستير، كلية الإدارة والأقتصاد، جامعة الكوفة، (2022).	تطرق البحث إلى إمكانية تحقيق الأنضباط المالي في ظل أحادية الإيرادات العامة التي يعاني منها الأقتصاد العراقي وبيأن قدرة الحكومة العراقية وسياساتها الأقتصادية والمالية والنقدية على تحقيق أنضباط مالي يمكن من خلاله الحد من عجز الموازنة العامة، من أهم ما توصلت آلية البحث هو وجود علاقة مباشرة ما بين القاعدة النقدية والدين العام والأحتياطيات النقدية وعجز الموازنة العامة.

ب: الدراسات الأجنبية

ت	عنوان البحث	اسم الباحث	نوع البحث	أهم ما توصل اليه البحث
6	الانضباط المالي هو قدرة مقياس الإدارة المالية على المستوى الوطني.	YilinHou.	جامعة جورجيا، ميامي (2003).	تطرق البحث أيجاد طريقة لقياس القدرة على الإدارة المالية الحكومية من الحكومات دون الوطنية، تم أستخدام مقياس الأنضباط المالي والذي أعتمد على الأستخدامات التقليدية مع اضافة التوسعة علية ليشمل مجالات الأساسية للأدارة المالية إذ لم يقتصر مفهوم الأنضباط المالي على أعتماد الموازنة معقولة في وقت المناسب لتوجيه العملية الحكومية في السنة المالية القادمة أوالتوازن الهيكلي، شمل أيضاً التقدير الدقيق للإيرادات والإنفاق وقياس الأثار المالية لقرارات الإدارة الرئيسة فضلاً عن آليات الحفاظ على أستقراريه المالية العامة على المدى الطويل ووتوصل البحث إلى أن الأنضباط المالي المحدد يغطي المجالات الرئيسة.
7	الانضباط المالي في الإنجاز المالي وعدم القدرة على تحمل الديون في جزر البهاما.	Sharon. G. Branch and Shaniska s.	أبحاث حول الأعمال التجارية والمالية والاقتصاد في البلدان الناشئة الاقتصاد (2009).	تطرق البحث إلى حساب النسب المالية واستدامة الديون لجزر الباهاما، توصل البحث إلى تحول الموازنة العامة من العجز بعد ما كانت في حالة فائض، بعد ما سعت الحكومة إلى السياسة المالية التوسعية.
8	كيفية تحقيق الانضباط المالي واستدامته في تركيا.	Kaya Ayse.	مجلة السياسة المالية (2013).	تطرق البحث الى التحقق من علاقة الإنفاق الحكومي والأيراد الحكومي مع عجز الموازنة العامة في تركيا، أهم توصل آليه الباحث أن قيود الإنفاق المطلوبة لتقليل العجز في الموازنة العامة وأن تخفيض الإنفاق الحكومي هو الحل افضل من مقارنة بزيادة معدلات الضريبية من أجل الحصول على أنضباط مالي أمثل مما يعني أن النتائج التجريبية للبحث تدعم فرضية الإنفاق والضرائب، ويجب على صانعي السياسات التركيز على جانب الإنفاق في الموازنة للتحقيق الأنضباط.
9	القواعد المالية كأداة للضبط المالي (قضايا مختارة).	KrystynaNiziol.	أوراق قانونية - مجلة طلابية محررة (2013).	تطرق البحث تحقيق الأنضباط المالي وتخفيف عجز الموازنة العامة مما يؤدي إلى تخفيض الدين العام عن طريق أستخدام القواعد المالية التي تم تطبيقها في دول الأتحاد الأوربي أهم ما توصل البحث أن القواعد المالية تعد من أهم الأدوات التي تحقق الأنضباط المالي في أوقات الأزمات الأ أن هذه الأوقات لم تكن كافية لا يقاف جماح أرتفاع الدين العام، وتوصل البحث إلى أستخدام القواعد المالية بشكل منتظم ومخطط مما يؤدي إلى زيادة الفاعلية والقدرة القواعد بتحقيق الأنضباط المالي ومن أهم التوصيات هو تشريع قانون مالي يستند إلى القواعد المالية.
10	تخفيض الديون، والتكيف المالي، والنمو في الاقتصادات ذات القيود الائتمانية.	Emanuele Baldacci, and Carlos Mulas.	المجلة المالية سياسة (2015).	تطرق البحث على بيانات الأقتصادية من 107 دولة للمدة (1980-2012) استهدفت هذا البحث معرفة آثار الأنضباط المالي على إجمالي الناتج المحلي الإجمالي المحلي، توصل البحث أي تعديل في السياسة المالية تتم بشكل تدريجي وينتج عنها النمو ألاقتصادي في الأمد المتوسط بسبب إنخفاض عجز الموازنة العامة، أوضحت النتائج في حال عدم توفر حجم الائتمانات الكافية لتلبية طلبات الأفراد والمستثمرين فأن القيام بتعديلات المالية مع وجود إنخفاض في الطلب الكلي ينتج آثار عكسية على النمو الأقتصادي.

تاسعاً: أهم ما تميز به البحث عن الدراسات السابقة هو:-

- يختلف هذا البحث من ناحية النتائج وألاهمية والمشكلة والفرضية والهدف للبحث فضلاً عن، ذلك أختلاف طريقة التحليل إذا تناول الباحث مؤشرات المالية لقياس أنعكاسات الأيجابية على بعض المتغيرات الأقتصادية من خلال الألتزام بالأنضباط المالي.
- بين الباحث إمكانية تحقيق الأنضباط المالي في دول الأقتصادات الريعية في حال الألتزام بمنهج صندوق النقد الدولي.
- تناول الباحث الوسائل الشرطية والبرامج الرقابية الألكترونية لتحقيق الأنضباط المالي وفق منهج صندوق النقد الدولي.

الفصل الأول

الأطارالنظري والمفاهيمي للأنضباط المالي وفق منهج صندوق النقد الدولي

- تمهيد.
- المبحث الأول: الأنضباط المالي وأهميتة الأقتصادية.
- المبحث الثاني: آلاطار النظري عن صندوق النقد الدولي.
- المبحث الثالث: فاعلية سياسة الأنضباط المالي وفق منهج صندوق النقد الدولي.

تمهيد:-

آثارت برامج الأنضباط المالي والإصلاح الأقتصادي جدلاً وأسعاً بين الباحثين والأقتصاديين والسياسيين على صعيد دولي لكونها أداة تساعد السياسة المالية على كبح العجز المالي والإنفاق العام المفرطين وتراكم الدين في ما يتعلق بأتخاذ الأجراءات الخاصة ببرامج الأنضباط المالي المتمثلة بترشيد الإنفاق العام وخفض العجز المالي والمديونية التي تعاني منها أغلب الدول النامية، ونجم عن تطبيق برامج الأنضباط المالي إصلاحات مالية وأقتصادية من خلال الإدارة السليمة للسياسة الاقتصادية، وتوجهت أغلب الأقتصادات إلى ضبط نسب القواعد المالية وأستخدامها أستخداماً أمثلاً ودعت كثيرمن هذه الأقتصادات إلى الأستفادة والأستعانة بتلك الإجراءات التي تؤدي إلى ترشيد الإنفاق العام متجنبة بذلك تفاقم عجز الموازنة العامة، غالباً ما تلجأ الحكومات أليها بسبب فشل سياستها الأقتصادية المتبعة إلى إجراء بعض الإصلاحات التي تسعى من خلالها إلى جعلها تتلاءم مع التطورات الأقتصادية العالمية، نظراً لأتساع حجم التحديات المحلية والخارجية لأغلب الدول بعد الحرب العالمية أدت هذه التطورات إلى ظهور قوى أقتصادية تسعى إلى ضبط الأوضاع المالية في الدول التي تعاني من المشكلات الاقتصادية وهي منظمات وهيئات دولية عالمية أقتصادية مثل صندوق النقد الدولي إذ سعى إلى فرض وضع أقتصادي مستقر تحكمه آليات وسياسات إصلاحية مثل برامج التي تحقق الأنضباط المالي تهدف إلى رفع الطاقة الأنتاجية ومعدل النمو الأقتصادي والحد من المشكلات المديونية والأختلالات والعجز المالي الذي أصاب كثير من الدول، تم تأسيس صندوق النقد الدولي عام (1944) بعد الحرب العالمية الثانية وكان الهدف من تأسيسة هو أنقاذ الأقتصاد من الأنهيار في سياق السعي لبناء نظام أقتصادي دولي جديد أكثر أستقراراً ومنذ أتساع دور صندوق النقد الدولي وأنضمام الدول الأعضاء آليه سعى إلى تنظيم الأوضاع الأقتصادية لأعضائه لمحاولة السعي لتحقيق الأنضباط المالي.

وأهتم هذا الفصل بتناول هذة الامور من خلال ثلاثة مباحث حيث بين المبحث الأول الانضباط المالي وأهميتة الاقتصادية كما بين المبحث الثاني آلاطار النظري عن صندوق النقد الدولي كما تناول المبحث الثالث فاعلية سياسة الأنضباط المالي وفق منهج صندوق النقد الدولي.

المبحث الأول
(الأنضباط المالي وأهميته الأقتصادية)

غالباً مايشير العجز المالي إلى مجموعة من الصدمات الأقتصادية المحلية والخارجية والتي تؤثر على الموازنة العامة بشكل مباشر فضلاً عن، أستمرار عجز الموازنة العامة وأرتفاع المديونية تشير إلى أبرز العوامل وهي عدم كفاية الأنضباط المالي وضعف الادارة المالية [1].

أولاً: مفهوم الأنضباط المالي:-لابد من التركيز على مفهوم الانضباط المالي من خلال الأتي:

الأنضباط المالي الذي يشير إلى ضرورة عدم تجاوز الإنفاق الكلي المقرر في الموازنة العامة، أويجب الألتزام على أن لا يتجاوز العجز المالي نسبة (3%) من الناتج المحلي الإجمالي أي يكون تقدير الإنفاق العام حسب الأمكانات المالية المتاحة في ذلك البلد وليس حسب الأحتياجات التي تتقدم بها الوحدات الأدارية والمؤسسات والهيئات وتعد درجة ضبط الأنضباط المالي من أهم مؤشرات ألاستقرار الأقتصادي التي تشير إلى مستوى العجز المالي وكفاءة وفاعلية المؤسسات المالية في أعداد وتنفيذ الموازنات العامة[2].

الأنضباط هوأجراء الذي يستند على مجموعة من القواعد التي تعمل على تحديد الإنفاق بما يتوافق مع الإيرادات العامة التي يمكن الحصول عليها من تحديد العجز والدين العام والعبء الضريبي الذي يحقق الأستدامة المالية ويعمل على دعم تحقيق الأستقرارالأقتصادي الكلي، أوهو أدارة المال العام مع الرغبة بالأمتثال للقواعد المالية بطريقة تتوافق وتتطابق مع الإنفاق الحالي والإنفاق المخطط من أجل تحقيق الأهداف المالية طويلة الأجل [3].

الانضباط المالي جزءاً من عملية مراقبة الموازنة العامة مع ضمان تنفيذها بالوقت المناسب لتوجيه العمليات المالية الحكومية للمؤسسات والوحدات الأدارية التي يجب أن تحد من حالات الأنكماش الأقتصادي والصدمات الأقتصادية غير المتوقعة، ويعرف الأنضباط المالي بأنه مسؤولية الأعضاء

(1) Manmohan S. Kumar, Teresa Ter - Minassian, Promoting Fiscal Discipline Key Issues and Overview, editors, Washington, D.C, International Monetary Fund, 2007, p:1.
(2) Alta Folscher، Local Fiscal Discipline، Fiscal Prudence، Transparency، and Accountability Public Sector Governance and Accountability Series، Local Budgeting، World Bank، Washington،2007، D.C.p.83.
(3) Kaya Ayse&SenHuseyin ،How to Achieve and Sustain Fiscal Discipline in Turkey، Rising Taxes، Reducing Government Spending or A Combination of Both، Romanian Journal of Fiscal Policy، Vol 4، Issue1(6) ،january ،june 2013.p.2.

المنتخبين في السلطات التنفيذية بالألتزام بأراده الشعب والمحافظة على الثروات الطبيعية للبلد من خلال تنفيذ الحكومة للموازنة العامة والتقييد بالإنفاق وتحديد أفضل الآليات [1].

الأنضباط المالي حسب وجهه نظرعالم المالية العامة **ريتشارد موسغراف***هو تمويل العجز للعمليات الجارية أي يجب على الحكومة القيام بتغطية النفقات بالإيرادات الجارية فقط، أن الموازنات تقسم حسب نوع النشاط الأقتصادي إلى موازنات النشاط الجاري والعمليات الرأسمالية التي تخص موازنات النشاط الجاري تخطيط النشاط الأنتاجي من ناحية الموارد الناتجة منة والأستخدامات اللازمة له والرقابة علية، أن موازنات النشاط الجاري هي تغطي موازنة المبيعات، كما أن الموازنات المتعلقة بالنشاط الجاري أما للمدى القصير أوالطويل أومع بعضهما، وتعد على أساس مستمر أونهائي، أما الموازنات الرأسمالية هي تختص برسم سياسة الوحدة الأستثمارية في المدى القصير والطويل ووضع خطط الأستثمار، والتخطيط على كيفية تمويله والرقابة عليه وتشمل برامج الأستثمار في الأصول المختلفة وموازنة الموارد والأستخدامات الرأسمالية [2].

ومن وجهة نظر **John Mikesell****الأنضباط المالي هو ضد التمويل بالعجز، أي تقييد بالنفقات العامة إلى حدود التمويل المتاح، ويذكر هو جزءاً من عملية المراقبة وضمان تنفيذ الموازنة العامة، أن عملية المراقبة تتم من خلال تنفيذ التخصيصات من الهيئات المستقلة، أوما يعني أنضباطاً مالياً مستقل عن الحكومة ويراقب تنفيذ الفعلي للخطة التي وضعت حتى تحقق الأهداف المنشودة، يجب على الإدارة أن تتخذ القرارات الصحيحة حتى لا يتراكم الأنحراف الفعلي عن الخطة وتؤدي إلى زيادة الخسائر[3].

(1)VasilS ،Petkov ،Advantages and Disadvantages of Fiscal Discipline in Bulgaria in Times of Crisis Contemporary Economics، Vol 8، Issue.1، 2014 ،pp 49-50.

***(ريتشارد موسغراف):** هو عالم أقتصادي من أمريكا من أهم نظرياته نظرية المالية عام (1959) والمالية العامة النظرية والتطبيق عام (1973) والمالية العامة والأختيار عام(1999).

(2) Farrokh K. Langdana، Macroeconomic policy، Demystifying Monetary and fiscal policy، 3th Edition، Springer Texts in Business and Economics، Switzerland، 2016، p290.

****** (**John Mikesell**)**:** هو عالم مالي خبير في التمويل الحكومي وتخصص في سياسة ضريبية المبيعات والممتلكات وأنظمة الإدارة والموازنة العامة.

(3) OloladePeriola، Determinants of fiscal discipline in nigeria 1980-2015، A Thesis in the Department of Economics ، Submitted to the Faculty of the Social Sciences، University of Ibadan، Nigeria، 2019 pp 34-35.

هنالك مفاهيم متعددة للأنضباط المالي الإ أنها جميعها تؤكد على الآتي [1]:-

1- الحفاظ على المال العام وحسن أستخدامه مقابل الالتزام بحدود الانفاق العام وتقلص المصادر المالية المتمثلة بأوجه جديدة ومتعددة للأنفاق التي تشكل ضغطاً كبيراً على مقدرات المالية.
2- الترشيد والتخطيط للأنفاق العام بما يتماشى مع الأقتصاد الكلي بغية الخروج من المشكلات وشحة مصادر التمويل المالية.

3- أتباع السياسات المالية الكفؤة تهدف إلى تحقيق الأستقرار الأقتصادي.

4- أن لا تتجاوز نسبة العجز المالي في الموازين العامة(3%) من الناتج المحلي الإجمالي، أي توجد علاقة قوية بين العجز والناتج المحلي الإجمالي.

من خلال ما تقدم نرى أن الأنضباط المالي: هو إمكانية الحكومة وأستطاعتها بتذليل المخاطر الأقتصادية إلتي تهدد سلامة عملياتها المالية في الاجل الطويل، من خلال العمل على الإنفاق العام أن لا يتجاوز نسبة الإيرادات العامة والألتزام والأمتثال للقواعد والقوانين المالية لتحقيق التوافق بين الإنفاق والإيرادات العامة.

ثانياً: مراحل الأنضباط المالي:-

لتحقيق الأنضباط المالي هنالك ثلاث مراحل خاصة في الموازنة العامة منها كالآتي [2]:-

أ - المرحلة الأولى: هي مرحلة التخطيط وتتم في هذه المرحلة من خلال تقدير الإيرادات والنفقات العامة وقياس الآثار المالية المتوقعة للقرارات الأدارية وأدارة الدين العام .

(1)Carlo Cttarelli ، Fiscal rule Anchoring Expections for Suustainable public Finances، by Fiscal Affairs Department ،2009،p4.

للمزيد من التفاصيل أنظر:-

-Andrew ، Bauer، Fiscal Rules for Natural Resource Fund، How to Develop and Operationalize an Appropriation Rule ،VALE Columbia Center on Sustainable Development، New York ،2014، pp.50-52.

(2) Pierre- Richard Agenor and S.D.vrimYilmaz، the tyranny of rules: fiscal discipline، prodctive spending، and growth in a perfect foresght model، journal of economic policy reform، vol.14،No.1، March 2011، p69.

للمزيد من التفاصيل أنظر:-

- AdedokunAdeniyi Jimmy، Budget Deficit and Public Debt Management in Developing Countries، Management Science and Engineering، Canadian Research & Development Center of Sciences and Cultures، 2015، vol 9 ،p 3.

ب - المرحلة الثانية: مرحلة التوازن تتم في هذه المرحلة أعتماد الموازنة العامة في الوقت المناسب، لتحقيق التوازن الهيكلي للإيرادات والنفقات العامة أن تتمول من الإيرادات الجارية.

ت - المرحلة الثالثة: وهذه المرحلة تكون هي التنفيذ وتتم في هذه المرحلة أعتماد آليات المضادة للتقلبات الدورية.

ثالثاً: أهمية الأنضباط المالي:-

أن أهمية الأنضباط المالي تكمن على الأمد الطويل في تعزيز النمو الأقتصادي وتحقيق الإيرادات والفائض في الموازنة العامة وكبح العجز المالي فيها ويعد هذا شكلاً من أشكال أرتفاع حجم الأدخار، أن النمو الأقتصادي في الدول النامية يعد هدف أساسي وتسعى أغلب الحكومات الى أستخدام وسائل الانضباط المالي من أجل تغير الحياة الأقتصادية لشعوبها وتحقيق الرفاهية، أن الطرق التي تتبعها الحكومات في تمويل النفقات مهمه لتحقيق النمو الأقتصادي فالأعتماد على مصدر وحيداً مثلاً التمويل من الضرائب فقط يقضي على حافزالأستثمار ولتلافي ذلك يتم اللجوء إلى الأقتراض لتمويل عجز الموازنة العامة، والعجز فيها له آثار سلبية مثل أبطاء النمو الأقتصادي وإنخفاض الأدخار القومي ثم يؤدي إلى خفض الأستثمارات وإنخفاض رأس المال والدخل القومي في المستقبل[1].

أن الأنضباط المالي يحد من الفساد ومن السياسات المالية غير المستدامة، أن الأهداف المتحققة من تنفيذ برامج الأنضباط المالي تختلف من دولة إلى أخرى حسب الوضع الأقتصادي لدولة ويجب التركيز على السياسات التي لديها القدرة على تحفيز النمو الأقتصادي المرتبطة بالإيرادات العامة والنفقات العامة، من الممكن أن تؤدي هذه السياسات المالية إلى تعديلات أقل تقلباً في المتغيرات الأقتصادية مستقبلاً، أن الأنضباط المالي يستلزم من الحكومات أن تحتفظ بموقف مالي يدعم الأستقرار والنمو الأقتصادي والتوازن الهيكلي الأقتصادي بين النفقات العامة والإيرادات العامة، أي لا يؤدي إلى الأختلالات ولذلك يجب على الحكومات تجنب الحاجة إلى الأقتراض بشكل مفرط أوتراكم الديون مما تؤدي من عدم الوفاء بألتزاماتها المالية لذلك يجب أنشاء قيود المالية التي تحدد نسب محددة والتي تساعد على فرض الأنضباط المالي[2].

(1) William G، Gale، Urban،Brookings Tax Policy Center ، Discussion Paper، The Economic Effects of Long-Term Fiscal Discipline، The، Peter ROrszag ، April 2003، pp2-3.

(2) AntoninoBuscemi، AlemHagosYallwe ، Fiscal Deficit، National Saving and Sustainability of Economic Growth in Emerging Economies: A Dynamic GMM Panel Data Approach ، International Journal of Economics and Financial، University of Rome، No. 2، 2012 ، pp126-128.

كما تبرز أهمية الحاجة إلى الأنضباط المالي لكبح التحيزات المالية في السلوك المالي التي تسبب تجاوز الانفاق العام المقرر وينقسم التحيز المالي إلى [1]:-

أ- سياسة مالية متذبذبة: تآثر التقلبات غير المرغوبة في السياسة المالية وقد تكون هذه التغيرات ليس لها علاقة بالظروف الأقتصادية على الأقتصاد وقد تكون هذه التقلبات في الإنفاق أوالضرائب أوتكون بسبب عدم استقرارالوضع السياسي مما يؤدي إلى زيادة الضرائب والإنفاق الحكومي ثم يؤدي إلى سوء توظيف السياسة المالية لمواجهة التقلبات في النشاط الأقتصادي وهذا ما يعني أعتماد سياسة المالية ذات دافع سياسي.

ب- سياسة مالية دورية: تعني مسايرة السياسة المالية مع الدورة الأقتصادية وهذا ينعكس سلباً على الوضع الأقتصادي، أي يزداد الإنفاق العام في أوقات الرخاء أكبر من زيادة الإيرادات العامة، أي تجنب السياسة المالية التلقائية وتترك وضع مالي لا يتوافق مع وضع الأقتصاد مما يؤدي إلى وضع أقتصادي غير مستقر.

ت- العجز المفرط: الأفراط في الديون يؤدي إلى عجز مالي كبير الذي يجعل الحكومات لا تستوعب تكلفة الدين مما يترك آثار سلبيه على وضع الأقتصاد.

رابعاً: أهداف الأنضباط المالي:-

يؤدي الانضباط المالي إلى تحقيق مجموعة من الاهداف وهي كالآتي [2]:

1- سلامة العمليات المالية للنفقات العامة والإيرادات العامة من خلال تخطيط الموازنة العامة لفترة طويلة وتأمين وتحسب الأحداث والصدمات غير المتوقعة التي تتعرض لها الموازنة العامة في الأعوام المقبلة.

2- يحقق الأستقرار المالي الحد من تفاقم وتراكم الديون ومعالجة آثار العجز المالي.

3- يعمل على تحقيق التوازن الهيكلي للموازنة العامة بين النفقات والإيرادات العامة من خلال إصلاح النظام الضريبي والنفقات العامة.

4- تخطيط الإدارة المالية للموازنة العامة لعدد من السنوات وخلال الأجل الطويل، وكذلك التنبؤ لمشكلات الموازنة العامة قبل حدوثها في حالة العجز ووضع المعالجات لحل المشكلات في الموازنة العامة.

(3) David haugh ، Patriiceollivaud، David tyrner what drives sovereign risk premiums An analysis of recent evidence from the Euro Area، (2009) 59.OCED ،P 718.
(2)YilinHou، Fiscal Discipline as a capacity Measure of Financial Management by Sub- National Government ،University of Georgia، Miami،2003 .pp.4-6.

5- يعمل على تدنية التكاليف الأقتصادية والأجتماعية ويؤدي إلى الأستدامة المالية وتحقيق العدالة في توزيع الدخل ويعمل على أستخدام الموارد الأقتصادية بشكل كفوءً.

6- يؤدي إلى تدنية الضغوط المالية التي تنشئ بفعل الأزمات والصدمات والتقلبات والمخاطر المالية.

خامساً: قواعد الأنضباط المالي:-

القواعد المالية هي عبارة عن قيود عددية ترتبط بمؤشرات الموازنة العامة، تعبر هذه القواعد عن الأسترشاد لتحقيق الأنضباط المالي، توجد قواعد مالية للأنضباط المالي التي حددت من صندوق النقد الدولي وتقسم إلى الأتي[1]:-

1-قاعدة توازن الموازنة: تعني هذه القاعدة خفض العجز المالي في الموازنة العامة إلى نسب معينة من خلال الترشيد في الإنفاق العام وكبح أوجه الأسراف المالي وأستناداً لأتفاقية ماستريخت في الأتحاد الأوربي التي حددت الحد الأقصى لعجز الموازنة العامة المسموح به للدول الأعضاء في الأتحاد الأوربي أن لا يتجاوز نسبة العجز (3%) من الناتج المحلي الإجمالي، يمثل هذا الهدف تنظيم العجز المالي في الموازنة العامة الذي يضمن تحقيق الأستدامة المالية، أن العجز يعكس آثاراً سلبية طويلة الأجل على النمو الأقتصادي، أما في حالة تخفيض العجز يساعد على الحد من الأقتراض وتخفيض أسعار الفائدة وهذا ما يحفز الأستثمار من القطاع الخاص وتخفيض تقديرات الألتزامات الضريبية الحالية والمستقبلية وهذا ما يعمل تهيئة دفعة قوية للاستثمار والأستهلاك.

2- قاعدة الدين: هو تحديد الحدود ألامنة لإجمالي الدين العام على الناتج المحلي الاجمالي، كما يرى خبراء صندوق النقد الدولي أن نسبه الدين يجب أن لا تتجاوز (60%)، وهذه النسبة لا يمكن الأعتماد عليها كنسبة ثابتة للدين العام بسبب أن النسب تختلف من دولة لأخرى وحسب العوامل والمتغيرات والظروف الأقتصادية، حجم الدين يتحدد بعوامل منها حجم الدخل القومي عند مستوى يقترب إلى التشغيل الكامل للموارد، والعامل الأخر هو طبيعة النظام الضريبي وآثاره على الميل الحدي للأستهلاك والكفاءة الحدية لرأس المال.

(1) StevanGaber and VasilkaGaber and IlijiGruevski ، The Role of Fiscal Rules in Ensuring Fiscal Discipline International Journal of Science، Basic and Applied Research (IJSBAR)، Vol 19 No 1،Macedonia، 2015، pp.18-19.

للمزيد من التفاصيل أنظر:-

- KrystynaNiziol، Fiscal Rules as an Instrument of Fiscal Consolidation (Chosen Issues)، Legal Papers A Student- Edited Journal 2013 pp5-6.

3- قاعدة الإنفاق: تضع حدوداً للأنفاق الكلي إن لايتجاوز (35%) إلى الناتج المحلي الأجمالي، إذ إن معدلات النمو أوالقيم المطلقة أوالنسب المئوية من الناتج المحلي الإجمالي خلال مدة زمنية تتراوح على الأغلب بين (3-5) أعوام، يمكن أعتمادها بشكل ملائم كأداة تشغيليه للتأثيرعلى تقليل فجوة أتساع الدين العام ولاسيما عندما تكون متزامنة مع قاعدة الدين وتوازن الموازنة العامة، فهي توفر إداة لتحقيق الأنضباط المالي الذي يتناسق مع قدرة تحمل الدين العام.

4- قاعدة الإيرادات: تقوم هذه القاعدة بتحديد القيود العليا والدنيا للإيرادات المتوقعة للحد من أعباء الضرائب المفرطة، إن نسبة الإيرادات العامة لاتكون أقل من (35%) إلى الناتج المحلي الأجمالي، أيضاً تحسن من تحصيل الإيرادات الفعلية كنسبه إلى الناتج المحلي الإجمالي، الحدود التي وضعت للإيرادات العامة تشكل تحدياً في أوقات التقلبات الأقتصادية، كما أن يكون طابعها دوري يتبع الدورة الأقتصادية في حالة الرواج والأنكماش ويكون من الصعوبة فرض قيود لتنميتها.

5-القاعدة الذهبية: هذه القاعدة تسمح بالأقتراض الحكومي وبشكل محدد خلال مدة الدورة الأقتصادية ولأغراض الأستثمار العام الذي من شأنه تعزيز النمو الأقتصادي وتعزيز البنية التحتية، أن الأستثمار الخاص لا يتوقف على كمية ومقدار رأس المال، أنما يعتمد على نوعية البيئة ومدى توفر الخدمات المناسبة كالنقل والاتصالات وغيرها التي تؤدي إلى تحسين الأنتاج الكلي وزيادتة.

سادساً: معادلة الأنضباط المالي:-

الصيغة العامة لمعادلة الأنضباط المالي تأخذ الشكل الآتي[1]:-

$$\Delta D = \Delta MB + \Delta d - e\Delta R$$

ΔD = مؤشر العجز أي التغير في العجز السنوي للموازنة العامة

ΔMB= تعني التغير في القاعدة النقدية أي أن (MB= C+R)

(C) تعني المبالغ التي يحتفظ بها المواطن على شكل نقد

(R) = (E + Rd + Rt)

(E) تعني الأحتياطات الفائضة التي تحتفظ بها البنوك التجارية.

(Rd) تعني المبالغ التي تستقطعها من الأحتياطات النقدية للأيفاء بالأحتياطات الألزامية على الودائع الجارية بالعملات المحلية (نسبة الأحتياطي الألزامي إلى الودائع الجارية بالعملة المحلية).

(1) Karelvit،The Possibilities of Budget Deficit Financing، Available at، University of Economics، Prague،2003، PP 2-3.

للمزيد من التفاصيل أنظر:-

- Richard Hemming، Policies To Promote Fiscal Discipline، Paper prepared for presentation and discussion at aWorkshop on Internationalization and Policy Transfer to be held at Tulane University،2003، on April pp 11–12.

(Rt) مجموع المبالغ المستقطعة التي تستقطعها البنوك من أحتياطاتها للأيفاء بالأحتياطات الألزامية على ودائع التوفير أي بمعنى (نسبة الأحتياطي الألزامي إلى ودائع التوفير والأجل بالعملة المحلية)

Δd= التغير في إجمالي الدين العام.

e = سعر صرف العملة المحلية.

ΔR = التغيرفي الأحتياطات النقدية من العملات الأجنبية .

تعني معادلة الأنضباط أن الأنضباط المالي يتحقق بالتنسيق بين السياستين المالية والنقدية أي يمكن البنك المركزي إن يشتري السندات التي تطرحها الحكومة ثم تؤدي إلى زيادة الدين الحكومي (Δd) وهذا ما يفسر أن الأشارة موجبة لهذا المتغير بمعادلة الأنضباط المالي بمعنى تمويل العجز في الموازنة العامة عن طريق إصدار السندات الحكومية وكذلك يمكن تمويل العجز المالي عن طريق الإصدار النقدي وأرتفاع نسبة القاعدة النقدية وتكون العلاقة موجبة بين القاعدة النقدية (ΔMB) والأنضباط المالي متمثلاً بعجز الموازنة العامة وكذلك يمكن تخفيض الأحتياطات النقدية من العملات الأجنبية (ΔR) وتخفيض أسعار صرف العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي (e) في حال الضرورة لأقتراض الحكومة من الأحتياطات ولغرض تمويل العجز المالي في الموازنة العامة هذا ما تكون العلاقة السالبة بين المتغير (eΔR) والأنضباط المالي، لأجل تحقيق الأنضباط المالي يجب أن لا يتجاوز الإنفاق الكلي المحدد في الموازنة العامة، أوأن لا يتجاوز العجز المالي النسبة المحددة من الناتج المحلي الإجمالي أي يكون تقدير النفقات الحكومية على أساس الأمكانيات المتاحة وليس حسب الحاجة المالية التي تتقدم بها المؤسسات الأدارية المختلفة ويتم ذلك عن طريق رفع كفاءة الإنفاق العام إلى أعلى درجة والحد من أوجه التبذير ومحاولة تحقيق التوازن بين النفقات العامة وما يتم تدبيره من الإيرادات العامة عندما لا يتم الأحتكام إلى الأنضباط المالي، أي تتجاوز النفقات العامة على الإيرادات العامة ثم تخلق عجزاً مالياً وعليه تستدعي الحاجة إلى التمويل العام من خلال الأصدار النقدي أوالدين العام ولها عواقب سلبية طويلة الأجل ولتحقيق هذه الغاية يجب عدم الأفراط في الأقتراض وتراكم الديون والحفاظ على موازنة متوازنة هيكلياً والحفاظ على السيولة المالية، أي لايكفي أن يكون هناك موازنة متوازنة خلال السنة المالية، أي يجب أن يكون لدى الحكومة ما يكفي لدفع النفقات، مما يعني هنالك علاقة وثيقة بين الأنضباط المالي وعجز الموازنة العامة.

سابعاً: ضوابط تنفيذ الأنضباط المالي:-

هناك بعض الضوابط لتنفيذ الأنضباط المالي [1] :

1- المحافظة على موازنة متوازنة: أي يجب أن يكون معدل النمو للإيرادات العامة يغطي معدل النمو للنفقات.

2-الحفاظ على السيولة المالية: أي لا يكفي أن تكون هناك موازنة عامة متوازنة في السنة المالية، بل يكون لدى الحكومة ما يكفي من الأموال لدفع النفقات الشهرية، إذا كانت الحكومة ليس لديها الأموال الكافية لدفع النفقات العامة فيتعين عليها الحصول على قروض قصيرة الأجل لسد الفجوة ومن ثم يتعين على الحكومة دفع الفائدة، ويتم الحفاظ على السيولة المالية من خلال المراقبة وأتباع أنظمة الموازنة العامة التي تسمح لجهات الحكومية أن تبقى متوازنة خلال السنة المالية.

3-الحفاظ على المصداقية: في حال عدم تطبيق الموازنة متوازنة، إذا أصرت الإدارة على تجاهل تطبيق حدود الإنفاق العام الذي أقرته السلطة التشريعية فعندها يمكن القول أن الأنضباط المالي لم يتحقق في الأمد القصير.

4- ضبط العجز والدين: ينشأ الدين والعجز من القرارات المشتركة للدائنين والحكومات حسب القواعد التي تحكم إصدار الديون والأحكام المسبقة، وكذلك التوقعات من سيخسر المال أوفي حالة الأضطرار يتكيف في حالة وجود الصعوبات في الدفع وهذا يتطلب معرفة نوع الأقتراض وتوقيته، أن الأعتماد على القيود السابقة يسمح للمقرضين والمقترضين غير المسؤولين بتجاوز العقبات.

---

(1) Gary M. An- derson ، Fiscal Discipline In The Federal System، National Reform And The Experience The States، work paper ،1987 ،pp 9-11.

للمزيد من التفاصيل أنظر:-

- Victor Ngai ، Stability and Growth Pact and Fiscal Discipline in the Eurozone ، Working Paper، University of Pennsylvania ، 2012، pp8-10.

ثامناً: المؤشرات المالية للأنضباط المالي:-

هناك بعض المؤشرات المالية للأنضباط المالي[1].

1- مؤشر الدين العام: ويتكون من العلاقة بين الدين العام والناتج المحلي الإجمالي، يتم تمويل أنتاج الناتج من مصادر المساهمة ومصادر الخارجية، وتساهم في أنتاج الناتج في القطاعات الأقتصادية ومنها القطاع الحكومي والفوائد التي تدفع أعباء سداداً الديون الذي يمثل أحد بنود تكاليف الأنتاج عن القروض السابقة، أولم تساهم في هذا الناتج ولهذا تقاس العلاقة هذه بمؤشرين وهما:-

أ- المؤشر الأول: نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، النسبة تكون في حدود الأمان أن لم تتجاوز(60%) عند الزيادة أكثر من هذه النسبة تمثل مشكلة أقتصادية.

ب- المؤشر الثاني: مقارنة معدل النمو للدين العام بمعدل نمو للناتج المحلي الإجمالي، يكون وضع حدود الأمان بتساوي معدل نمو الدين مع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، أويكون أرتفاع معدل لنمو الناتج المحلي أكبرمن أرتفاع معدل النمو للدين العام، ويقسم هذا المؤشر الى الاتي:-

1- مؤشر أعباء خدمة الدين: هناك مجموعة من المؤشرات الفرعية منها:-

أ- مؤشر نسبة أعباء خدمة الدين إلى إجمالي النفقات العامة.

ب- مؤشر نسبة الفوائد إلى إجمالي النفقات العامة.

ت- مؤشر نسبة الفوائد إلى النفقات الجارية.

ث- مؤشر نسبة خدمة الدين إلى الإيرادات العامة.

ج- مؤشر نسبة خدمة الدين إلى الإيرادات الجارية.

2 - مؤشر نصيب المواطن من الدين العام: نصيب الفرد من الدين العام يتناسب مع إمكانياته متمثلة في متوسط نصيبة من الدخل القومي، النسبة تكون عند حدود الأمان في حال أن يصل نصيب الفرد من الدين العام (50%) من دخل الفرد في السنة.

---

(1) Sharon G.Branch and ShaniskaS.Adderley، Fiscal Discipline in the Achievement of Fiscal and Sustainability، Business Finance Economics in Emerging Economies، in the Bahamas،2009،Vol 4،No.2 pp.230-232.

للمزيد من التفاصيل أنظر:-

-Emanuele Baldacci، Sanjeev Gupta & Carlos Mulas-Granados، Debt Reduction، Fiscal Adjustment، and Growth inCredit-Constrained Economies،2015،p10.

- Alfred Greiner and Bettina Fink، Public Debt and Economic Growth، Springer، Germany، Available here.2009، p.6.

2- مؤشر الأقتدار المالي العام: إمكانية قدرة المال العام مواجهه المشكلات الأقتصادية الناجمة عن تزايد الدين العام، يمكن التعرف على مدى القدرة المالية العامة لمواجهه المشكلات عند أرتفاع الديون في المستقبل، من خلال:-

أ- معدل نمو الإيرادات العامة والنفقات العامة: الوضع في حدود الأمان إذا تساوت الإيرادات والنفقات العامة، أوفي حال أرتفع معدل نمو الإيرادات على معدل نمو النفقات العامة.

ب- سعر الفائدة على الدين العام مع معدل نمو الدين العام: زياده سعر الفائدة أوتساويهما مع معدل النمو الدين العام هذا يدل على الترشيد في أدارة الدين العام، أما إذا ارتفع سعر الفائدة عن معدل نمو الدين العام سوف يؤدي إلى ظهور مشكلات أقتصادية.

تاسعاً: الأنضباط المالي والأستدامة المالية:-

الأستدامة المالية من المصطلحات الأكثر رواجاً، ظهر هذا المصطلح في أوآخر القرن العشرين وتم طرحه من مؤسسات دولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على البلدان المتقدمة والنامية على حداً سواء لمعالجة المشكلات الأقتصادية والعجز المالي.

الأستدامة هي قدرة الحكومة على تحمل ديونها والوفاء بألتزاماتها المالية دون أن تضطر الحكومة إلى إجراء التعديلات كبيرة مستقبلاً في السياسة المالية المتمثلة بتخفيض الإنفاق العام عن الأنشطة الحكومية، أوهي القدرة على الحفاظ على المقدرة المالية للدولة، أي تكون الحكومة لديها القدرة على مواصلة والألتزام بالوفاء وتسديد أعباء الدين في الحاضر والمستقبل مع الحصول على أقل قدر من الضرر وبأستطاعة الأستدامة خلق الثروات وبتالي زيادة الإيرادات، تعتمد منهجية صندوق النقد الدولي في الأستدامة المالية على تثبيت الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال مستوى معين، أوممكن تحديد نسب معينة من الناتج المحلي الإجمالي التي يتم أستهدافها لهذه النسب، وتتم صياغة الإصلاحات المالية والأقتصادية التي تساعد على بلوغ هذه النسب، وبعض الدراسات إستندت إلى الربط بين الأستدامة المالية وقيد الموازنة العامة دون تحليل النفقات والإيرادات العامة [1].

تسعى أغلب الدول الى تحقيق الأستدامة حتى تتمكن من الأستدانة لغرض تغطية العجز المالي بفوائد متدنية وشروط ميسرة، تعد معدلات زيادة نسب الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي أكثر العوامل التي تآثرعلى الأوضاع المالية، هنالك كثير من العوامل الأخرى التي تآثر في الأستدامة المالية إذ يكون معدل نمو الإنفاق الحكومي أعلى من معدل نمو الإيرادات العامة، ويؤدي تراجع النمو الأقتصادي أرتفاع الفائدة

(1) Ulrike Mandl . the effectiveness and efficiency of public spending، European Commission،Directorate-General for Economic and Financial Affairs Publications B-1049 Brussels،economic،2008، pp، 301-304.

الحقيقية في المستقبل إلى توقع أرتفاع نسب الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، وللحفاظ على الأستدامة المالية يجب توفر نقطتين أساسيتين هما [1]:-

أ- يجب أن يكون معدل الدين العام أقل من متوسط أسعار الفائدة.

ب- أن يكون هناك تناسق بين معدل نمو النفقات العامة ومعدل نمو الإيرادات العامة.

وهناك عوامل أضافية تؤثر بشكل مباشر أوغير مباشر على الأستدامة مثل [2]:-

أ- معدل النمو الأقتصادي: توجد علاقة طردية بين معدل النمو الأقتصادي والأستدامة المالية عن طريق قدرة النمو الأقتصادي على رفع مستويات الدخل ثم زيادة حصيلة الضريبة ويؤدي هذا إلى تقليل الفجوة بين النفقات والإيرادات ومن جانب أخر أن رفع معدلات الأستثمار والأدخار والأستهلاك، أي يعني عدم الحاجة إلى الإنفاق التعويضي الذي يكون تمويله عن طريق الدين العام، أما في حال تراجع معدلات النمو الأقتصادي الذي يكون تحت مجموعة من المتغيرات مثل التأثير المباشر للاستثمار الحكومي والخاص ومبادرات القطاع الخاص.

ب- سعر الفائدة: عند أرتفاع معدل الفائدة على سندات الدين الحكومي فأن ذلك سيؤدي إلى أرتفاع تكلفة الدين العام في حال أن لم يحدث النمو في الإيرادات العامة أوالنمو بشكل متوازن أوبنسبة أكبر فأن الدولة سوف تضطر إلى الأقتراض من أجل خدمة الدين العام، السياسة المالية هي الركيزة الأساسية في الأقتصاد الكلي ومهمة في تعظيم النمو الأقتصادي، أن الحاجة إلى الألتزام بالأستدامة المالية هي بمثابة مؤشر لموقف السياسة المالية ومن الشروط الأساسية على مقدرة البلد على الوفاء والألتزام بالديون، مما سبق تبين أن تحقيق الأنضباط المالي يعمل على تحقيق الأستقرار الأقتصادي ويؤدي إلى خفض العجز المالي في الموازنة العامة مما يؤدي إلى زياد الأدخار وزياد الدخل القومي في المستقبل، وأن إنخفاض الدين العام مستقبلاً في الموازنة العامة يعمل على خفض سعر الفائدة وينعكس بشكل أيجابي على الأستثمار والنمو والأستقرار الأقتصادي ثم تتحقق الأستدامة المالية كما موضح إدناه [3]:-

أ- الأنضباط المالي يحقق الأستدامة المالية ثم يحقق النمو والأستقرار الأقتصادي والزيادة في الدخل القومي.

ب- الأنضباط المالي يخفض العجز المالي في الموازنة العامة ثم يحقق زيادة الأدخارات العامة و يؤدي إلى زيادة في الدخل القومي.

---

(1) Ayumu Yamauchi، IzquierdoAlejardo، Fiscal Sustainability ISSUES For Emerging Countries، the Egyptian Center for fiscal Sustainability- The Case of Eritrea ،IMF Working paper، 2004، p.3.

(2) Garcia، C ،& Others "fiscal Rules in a Volatile World " IMF Working Paper،2011،p3.

(3)A.Oyeranti ،Concept and Measurment of Productivity، Technology،،Stockholm،Sweden،p1Gboyega ،University of Ibadan Department of economic،2015 ،pp1-3.

المبحث الثاني

(آلاطار النظري عن صندوق النقد الدولي)

بعد الحرب العالمية الثانية تراجعت حركة النشاط الأقتصادي وظهرت العديد من المشكلات والفوضى وسوء ألادارة الأقتصادية، كما تميزت هذه المدة بظهور ظواهر سياسية وأقتصادية نتيجة الصراعات والحروب التجارية والتنافس وضعف في التبادل التجاري الذي أقتصر على معاملات محددة بين دولتين ولجوء كثير من الدول إلى فرض القيود على التجارة الخارجية، فضلاً عن عدم وجود نظام موحد من ناحية لسعر الصرف.

أولاً: نشأة صندوق النقد الدولي:-

عجزت الدول بمحاولة الرجوع إلى قاعدة الذهب بعد أزمة الكساد العظيم، وبعد هذه الفوضى الأقتصادية أتفقت الدول على تأسيس منظمة دولية تعني بالعلاقات الأقتصادية والمالية والتعاون بين الدول في حل المشكلات النقدية وتكثيف الجهود لوضع حد لهذه الممارسات والبحث عن آليات وتنظيمات جديدة تدعم وتسند أستقرار النظام الأقتصادي والمالي بصياغة قواعد نظام نقدي دولي جديد، أجتمع أعضاء وفود من (44) بلداً في مدينة بريتون وودز في عام (1944) وتمخض الأجتماع عن أنشاء مؤسستين تحكمان العلاقات والتعاملات الأقتصادية الدولية، تم أنشاء صندوق النقد الدولي في الولايات المتحدة العاصمة وأشنطن ويتكون أعضاؤه الذين يمثلون دولهم ما يقارب (184)عضواً لغرض أنقاذ الأقتصاد في سياق السعي لبناء نظام أقتصادي دولي جديد أكثر أستقراراً متجنباً تكرار أخطاء العقود السابقة التي ولدت خسائر فادحة والأخفاقات التي بنيت في أتفاقية **مؤتمر باريس للسلام*** الذي تم أنشاءه نهاية الحرب العالمية الأولى [1].

في الأجتماع تم الأتفاق على تأسيس بنك دولي للأنشاء والتعمير من شأنه العمل على أستعادة النشاطات الأقتصاديه والمالية، وأقامة صندوق النقد دولي الذي من شأنه المساعدة في تشجيع الأستقرار المالي والأقتصادي الدولي عن طريق توفير المساعدات القصيرة الأجل للأعضاء الذين وأجهوا

---

* **مؤتمر باريس للسلام:** عقد مؤتمر باريس عام (1919) شاركت من الوفود (27) دولة، أجتمع الحلفاء المنتصرين في الحرب العالمية الأولى أن يجدو الحلول للمشكلات الأقتصادية التي تآثرت بها أوروبا ويحددون أسس السلام بعد الهدنة عام (1918)، وتم أعداد خمسة معاهدات للسلام الرئيسية هي معاهدة فرساي عام (1919) مع ألمانيا ومعاهدة سان جيرمان عام (1919) مع النمسا ومعاهدة نويي عام (1920) بلغاريا ومعاهدة تريانون عام (1920) مع المجر ومعاهدة سيفر عام (1920) مع دولة العثمانية ونقحت بعدها وأسميت بمعاهدة لوزان عام (1923).

(1) Ernst Wolf، The International Monetary Fund، Great Powers in the Global Arena، The World of Knowledge، translated by Adnan Abbas Ali، The National Council for Culture، Arts and Literature، Kuwait، 2016، pp. 23-25.

عجزاً في ميزان المدفوعات وترأس الأقتصادي **جون ماينارد كينز***، وفد بريطانيا، **أما هاري ديكستر وايت****،فكان ممثلاً للوفد الأمريكي فكان صاحب المساهمة الأكبر في صياغة أتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي، كان الهدف من أنشاءه هو تحقيق النمو والأستقرار الأقتصادي، بدأ صندوق النقد الدولي في عمله بتأريخ (27 ديسمبرعام 1945)، ثم بدأ بوجوده الرسمي في عام (1956) وشاركت (29) دولة في تأسيسة [1].

أستمر صندوق النقد الدولي في حالة تغير وتكيف مستمرة حسب الظروف الأقتصادية أنذاك، أما في الوقت الحاضر له دوراً هاماً مركزياً في أدارة مشكلات العجز في ميزان المدفوعات والأزمات المالية العالمية والعمل على تحسين جودة أقتصادات الدول الأعضاء من خلال التمويل النقدي والنشاطات الأخرى المتمثلة برقابة الأداء مثل جمع الأحصائيات وتحليل المؤشرات الأقتصادية لتلك الدول ومطالبتها بتطبيق بعض السياسات، كما تساهم الدول في تمويل أحتياطات (IMF) من خلال نظام الحصص الذي يسمح للدول بأقتراض المال عندما تواجه المشكلات الأقتصادية، لدى صندوق النقد الدولي **حقوق السحب الخاصة*****ما يقارب (667) مليار دولار أمريكي، يكون تمويله من مصدرين رئيسين هما القروض والحصص، أما الحصص هي صناديق التمويل مشتركة بين الدول وهي التي تكون النسبة الأكبر من تمويل ويتوقف حجم حصة الدولة على حجم أهمية أقتصادها وأهميتها المالية في العالم، وهكذا يكون للدول ذات الأقتصادات الكبرى حصة أكبر من غيرها، وتجري زيادة حصص الدول بشكل دوري باعتبارها وسيلة لدعم موارد صندوق النقد الدولي على هيئة حقوق السحب الخاصة [2].

---

* **جون مينارد كنيز:** هو مفكر أقتصادي أنجليزي ومن المؤسسين الليبرالية الأشتراكية رفض سيطرة القطاع الخاص و الليبرالية الكلاسيكية وأقتصاد السوق الحر كان من المشجعين التدخل الحكومي، هوالذي ترأس والوفد بريطانيا الذي أدى الى تأسيس (IMF).

** **هاري ديكستر وأيت:** هو مديراً للخزينة الأمريكية أسهم في أنضباط السياسة المالية الأمريكية، كان المسؤول الرسمي في مؤتمر بريتون وودز، وصاحب التخطيط الرئيسي لكل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

(1) Bordo، M. D. The Bretton Woods International Monetary System، A Historical Overview، in A Retrospective on the Bretton Woods System، edited by M. D. Bordo and B Eichengreen. London، 1993،pp.112-114.

*** **حقوق السحب الخاصة:** هي أصل أحتياطي للعملات الأجنبية يحددها ويحتفظ بها صندوق النقد الدولي، أو هي وحدات حسابية تمثل المطالبة بالعملة التي تحتفظ بها الدول الأعضاء في الصندوق .

(2) Roberto Cardarelli، SelimElekdag ،and M. AyhanKose، capital inflow، macroeconomic implication and policy responses ،IMF working paper،USA، ،WP/09/40 2009 pp 17-18.

ثانياً: ماهية صندوق النقد الدولي:-

هو مؤسسة من منظومة الأمم المتحدة وتعد مؤسسة مركزية تشجع التعاون النقدي الدولي في نظام المدفوعات الدولية ويهدف إلى أستقرار أسعار صرف العملات ودعم الأقتصاد العالمي ويسمح بأجراء المعاملات التجارية والأقتصادية بين الدول، يضم أعضاء أصليين من الدول الذين تم حضورهم في مؤتمر بريتون وودز الذين أودعوا الوثائق الخاصة بالأنضمام حتى أخر ديسمبر من عام (1946)، أما الدول التي أنضمت بعد ديسمبر عام (1945) لا تعد من الأعضاء الأصليين حسب تصنيفه وقد صدر قبول العضوية قرارات من مجلس محافظي الصندوق من ناحية الحقوق والألتزامات لا توجد فوارق بين كل من الأعضاء الأصليين والأعضاء الجدد ولكل دولة لها الحق في الأنسحاب منه بعد أبلاغه أوإذا ما عجز أحد الدول الأعضاء عن الوفاء بألتزاماته المحددة بالأتفاق فأنة يمكن أن يحرم من حقوق السحب من موارد الصندوق، أما في حالة أستمر عجزه بعد مدة معينة فأنه يرجى منه الأنسحاب من (IMF)، يفوق صندوق النقد الدولي البنك الدولي للأنشاء والتعمير في الأهمية ويرجع السبب أن صندوق النقد الدولي قد عهد أليه بأخطر المهام في مدة ما بعد الحرب العالمية الثانية وهي العمل على أستقرار أسعار الصرف وحرية تمويل العملات و فضلاً عن، أنه أستمر لمدة ليست بقصيرة معنياً بأقتصاد الدول المتقدمة، في حين كان البنك الدولي معنياً بأمور الدول النامية التي هي أقل على المستوى الأستراتيجي[1].

من خلال ما تقدم نرى أن صندوق النقد الدولي: مؤسسة من منظومة الأمم المتحدة التي تتخصص بالمعاملات الأقتصادية والتجارية الدولية التي تدعم أقتصاد دول الأعضاء في مجالات تقديم القروض والتسهيلات والتدريب الفني والمشورات لغرض معالجة وتصحيح الأختلالات في ميزان المدفوعات والتنظيم المالي، أيضاً يدعم أقتصادات الدول النامية عن طريق وضع استراتيجية عمل للسياسات المالية والنقدية والتجارية لترشيد الإنفاق العام بهدف تخفيض العجز المالي في الموازنة العامة والدين العام عن طريق ترشيد النفقات العامة وزيادة الضرائب، ويدعم السياسة التجارية بتحرير القيود التجارية وتحرير أسعار الصرف والعملة، ومكافحة التضخم وألغاء الدعم لأسعار السلع والخدمات، وتوفير المناخ الملائم للاستثمار الأجنبي.

(1) David Driscoll، What is the International Monetary Fund، translated by Muhammad Hassan Youssef، a research published in the American University، Cairo، Al-Oula Economic Newspaper published in Kuwait، in issues (143-146) 1996 AD، pp. 13-15.
للمزيد من التفاصيل أنظر:-
- Andrew Bauer،Fiscal Natural Resource fund How to Develop and Operationalize an Appropriation Rule،vale Columbia Center on Sustainable Development، New York، 2014،pp.6-7.

ثالثاً: أهداف ووظائف صنوق النقد الدولي:-

توجد مجموعة من الأهداف أنشاء الصندوق لأجلها وهي[1]:-

1- تشجيع وتسهيل التعاون الدولي في المجال النقدي عن طريق هيئة دائمة تهيئ سبل التشاور والتعاون في المجالات الأقتصادية، في ذات السياق العمل على أستقرار أسعار الصرف وتجنب تبادل التخفيضات في أسعار الصرف بين دول الأعضاء، يتطلب تعديل أسعار الصرف الثابتة إلى شروط محددة وتحت الرقابة وليس مطلقة الحرية لكل دولة.

2- أقامة أنظمة متعددة الأطراف في المدفوعات التجارية بين الدول الأعضاء وألغاء القيود التي تعيق نمو حرية التجارة الدولية والنمو المتوازن للتجارة العالمية.

3- التأمين الضروري للسيولة الدولية للدول الأعضاء لمواجهة الصعوبات الوقتية في موازين المدفوعات وحسب شروط محددة وإصلاح الخلل وتقصير مدة أنعدام التوازن أوالخلل في ميزان المدفوعات، ويمكن تأمين السيولة عن طريق زيادة مساهمات الحصص لدول الأعضاء وتكون مكانتها في الصندوق حسب نسبة مساهمتهم في رأس مال الصندوق، أن مدة تصحيح موازين المدفوعات حددت بمدة من (3-5) سنوات.

4- أدخل في السياسة الأقتصادية عمليات التكييف الهيكلي لتصحيح مسار السياسة الأقتصادية، ولذلك ركز أهتمامه منذ القرن الماضي على علاج أختلال التوازن الهيكلي وبدء يخصص قروض وموارد التي تسمى تسهيلات التصحيح الهيكلي وخصصت هذه التسهيلات حديثاً للدول ذات الدخل المنخفض.

5- ركز على معالجة السياسات الأقتصادية الكلية بمدة قصيرة ومتوسطة وتسمى (سياسات التثبيت).

6- تعزيز التعاون النقدي الدولي من خلال المشورة للدول الأعضاء في جانب رسم السياسات الأقتصادية بين الدول وتنسيق السياسات للدول الصناعية الكبرى.

7- مراقبة إجراءات السياسات المالية والنقدية والحركات الرأسمالية في كافة الدول الأعضاء لتحقيق الأنضباط المالي وترشيد الإنفاق وتقديم الحلول وتقديم المساعدة الفنية والتدريب والمشورة بشأن السياسات لأعضائه أستناداً إلى إلخبرة التي أكتسبها منذ تأسيسة.

---

(1) Marie France Lebrito، the International Monetary Fund and third world countries ،Translated by HishamMetwally، Tlass House،1993،pp.17-18.

للمزيد من التفاصيل أنظر:-

- Jack J Pollack، The World Bank and the International Monetary Fund، translated by Ahmed Mounib، Cairo، 2002، pp. 19-20.

8- يقدم المساعدات الفنية والتدريب من أجل دعم القطاعات المالية وتنظيم الجهاز المصرفي وتحسين أدارة السياسات الضريبية والجمركية وأدارة الديون الداخلية والخارجية.

رابعاً: برامج (IMF) فى المساعدات والتدريب والأستشارات الفنية:-

من البرامج إلتي يقدمها صندوق النقد الدولي إلى الدول الأعضاء منها كالآتي[1]:

1-المساعدات:- من الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها هي تقديم المساعدات اللازمة للدول التي تعاني من المشكلات الأقتصادية، لتجاوز العقبات التي تواجهه النمو الأقتصادي ومن خلال العمل على تقصير مدة الأختلال في ميزان المدفوعات للدول الأعضاء والتخفيف من حدة الاختلالات ومن أنواع المساعدات التي يقدمها منها الأتي[2]:-

أ- خطط الائتمان الطارئ: تعمل على تمكين دول الأعضاء بتطبيق سياسيات ألاقتصادية عندما تواجهة هذه الدول فقدان الثقة في الأسواق العالمية بشكل مفاجئ نتيجة أمتداد المصاعب من دولة إلى أخرى تؤثر سلباً إلى أن تؤدي إلى حدوث ألاختلالات في موازين المدفوعات وهذا يجعلها لا تمتلك إمكانية تجاوز الأزمات الأقتصادية في هذه الحالة يعمل الصندوق على التمويل في المدى قصيرالأجل حتى تتجاوز الأزمة الأقتصادية.

ب- مساعدات الطوارئ: وهي تقدم إلى الدول الأعضاء التي تعاني من الأختلالات المالية بسبب حصول الكوارث المفاجئة التي لا يمكن التنبؤ بها، في هذا السياق أستحداثت مساعدات الطوارئ عام (1962) وتم توسع النشاط لمساعدات الطوارئ عام (1995)، أن من أغلب المقترضون هم الدول التي تمر بمرحلة التحول من نظام التخطيط المركزي إلى النظم القائمة على أقتصاد السوق من الدول النامية.

ت- تقديم المساعدة لعلاج العجز المالي المؤقت في ميزان المدفوعات: تقدم هذه المساعدات للدول الأعضاء من أجل وضع الحلول والمعالجات للأزمات التي تصيب ميزان المدفوعات وهذة المعالجة تكون مؤقتة أوالموسميه لميزان المدفوعات ويحدث العجز المالي في الدول الزراعية التي تعتمد على محصول من نوع

(1) Timothy F. Geithner and François ،Guidelines on conditionality، Gianviti، Legal and Policy development and review ، departements international monetary fund ، September2002،pp25-26.

للمزيد من التفاصيل أنظر:-

-Kadi Keita، CameliaTurco، On Promoting Extended Discipline، The Role of the Rules and Institutions of Exchange Rate Regimes، 2019 IMF Policy Working Paper No. 8964، pp.2-3.

(2) Andrew Crockett، Why is Financial Stability a Goal of Public Policy Federal Reserve Bank of Kansas City، August،1998، pp. 55-.57

وأحد، كما لا يجوز أستخدام موارد صندوق النقد الدولي في حركات رؤوس الأموال الواسعة، يعني المساعدة التي يقدمها مثل القروض والتي تكون مشروطة ولمدة تتراوح من (3-5) سنوات وكل ما تأخر تسديدها ضمن المدة المحددة سعر الفائدة يرتفع إلى (3%) كما إذا لم يسدد البلد القرض يقوم صندوق النقد الدولي بالأمتناع عن تقديم المساعدة.

2-التسهيلات:- يقدم قروضاً بموجب مجموعة من التسهيلات أوالسياسات التي تبلورت بمرور السنين لمواجهه أحتياجات الدول الأعضاء وتختلف الشروط والمدة وحسب أنواع المشكلات والظروف التي تواجه ميزان المدفوعات وتشمل التسهيلات الأنواع الآتية [1]:-

أ- أتفاقات المساندة: يعد أتفاق مساند بالتأكيد على الدول الأعضاء و تستطيع السحب من موارد الصندوق على مدة تتراوح بين (12-18) شهراً لمعالجة المشكلات قصيرة الأجل في ميزان المدفوعات.

ب- تسهيل الصندوق الممتد: تستطيع السحب من موارده إلى حد معين وللمدة تتراوح بين (3-4) سنوات لمساعدة في معالجة المشكلات الأقتصادية التي تسبب مواطن وأماكن الضعف في ميزان المدفوعات.

ت- تسهيل التمويل التعويضي: خصص هذا التسهيل للدول المصدرة للمواد الأولية وأستحدثت في عام (1963)، للدول التي تعاني من العجز الطارئ في ميزان مدفوعات ولأسباب إنخفاض المفاجئ في عائدات صادرتها نتيجة ظروف خارج عن أرأدتها مثل آفات المنتجات الزراعية أوالمشكلات بالموسم الزراعي غير الملائم.

ث- تسهيل تمويل المخزون الأحتياطي: هو تسهيل للدول الأعضاء الذين يواجهون صعوبات الأحتياطيات في ميزان المدفوعات الخاص بهم، وبسبب الألتزامات بها دون لجوء الدول المصدرة للمواد الأولية إلى تغير أوالتلاعب بأسعار هذه المواد لتتمكن الأيفاء بتعهداتها، أستحدثت تسهيل تمويل المخزون عام (1966).

3-التسهيلات النفطية:- أستحدثت هذه التسهيل نتيجة الأزمات والصدمات النفطية في القرن الماضي دون لجوء دول المتضررة بأزمات النفط إلى سياسات أقتصادية مقيدة والتي تعيق مسيره التجارة الدولية وكان أول تسهيل عام (1974) والتسهيل الأخرعام (1975)، يتم التمويل هذا التسهيل من مساهمات الدول

(1) Agarwal، R، and M. Kimball، Breaking Through the Zero Lower Bound، International Monetary Fund ، USA ،Washington، 2015، IMF Working P،15.

الأعضاء المصدرة للنفط وحققت الفوائض نتيجة أرتفاع أسعار النفط ويعد تعويضاً عن الضرر في الدول النامية، من أنواع هذه التسهيلات [1]:-

أ- التسهيلات التمويلية الأضافية: تقدم هذه التسهيلات للدول التي يكون دخلها قليل، يتم توفيره من خلال بيع رصيد الذهب لدى صندوق النقد الدولي من أجل دعم جهود النمو.

ب- تسهيل النمو والحد من الفقر: أستحداث هذا التسهيل في أوآخر السبعينات لتسهيل القروض الميسرة

لمساعدة الدول الأعضاء الفقيرة ولتأمين سلامة مراكزها الخارجية وتحقيق النمو ألاقتصادي المستمر وتحسين مستويات المعيشة لتستطيع الحد من الفقر ومواجهة الأزمات، التسهيلات التي يمنحها (IMF) مقيدة كمياً حسب مقدار حصص الأعضاء والأساس في تقدير هذه الحصص للدولة هو حجم التجارة الخارجية وما تحوزه من الذهب والعملات الأجنبية ومقدار الدخل القومي.

4-الأستشارات:- هو مركز لمناقشة المشكلات الفنية ومشكلات المدفوعات للدول الأعضاء ومصدر للمعلومات والمساندة الفنية وتنص فقرة تقديم المعلومات هي ضمن أتفاقية صندوق النقد الدولي (أن كل دولة عليها أن تقدم معلومات أقتصادية متنوعة والتي على ضوئها يقرر الصندوق قرارته المختلفة في حدود الأهداف التي يرمي أليها).

يقوم الصندوق بأيفاد الخبراء للدول الأعضاء لتقديم الأستشارات والمقترحات وتقديم الدراسات الميدانية التي تساهم على معالجة الأوضاع المالية والأقتصادية ومحاولة العمل على تثبيت أسعار الصرف، كما لا يجوز تغيير أوتبديل السياسات والمقترحات التي قدمها خبراء صندوق النقد الدولي الأ بعد استشارته، يجري مشاوراته الدورية مع الدول الأعضاء كما في بداية نشوء لم تكن هذه المشاورات الدورية ألزامية الأ لدول الأعضاء التي فرضت القيود على أستبدال العملة منذ عام (1978).

بدأ صندوق النقد الدولي يمارس هذا الأسلوب في المشاورات والأقتراحات مع الدول الأعضاء سنوياً، أن يوفد فريق من الأعضاء العاملين لتلك الدولة في كل عام ويستمر ما يقارب أسبوعين للاطلاع على جميع المعلومات ومراقبة التطورات المالية والأقتصادية وإجراء المناقشات مع المسؤولين بالحكومة حول السياسات الأقتصادية الخاصة بهذا البلد، وتكون **المرحلة الأولى** من المشاورات لأغلب البيانات الأحصائية عن الصادرات والواردات والأسعار والأجور والتشغيل وأسعار الفائدة وكمية النقود المتداولة وإيرادات الضرائب والأستثمارات والمصروفات الواردة في الموازنة العامة وكافة الجوانب الأقتصادية

(1) Atoyan، Ruben & Conway، Patrick، Evaluating the impact of IMF programs: A comparison of matching and instrumental-variable estimators.Th Review of International Organizations،2006، 1(2)pp، 99-.101

الأخرى، أما **المرحلة الثانية** تتكون من المناقشات والحوارات مع كافة المسؤولين الكبار في الحكومة حتى يتوصل إلى سياستهم الأقتصادية خلال العام السابق وما يتوقع من التغيرات في العام اللاحق حتى يتمكنون من وضع حلول أقتصادية مناسبة، وقام مجموعة الخبراء بتقييم مبدئي للأوضاع الأقتصادية والمالية وتم تقديم المساعدات والأستشارات المتمثلة بأستحداث عملة جديدة، (وضع قانون للبنك المركزي في الدول الأعضاء ترخيص للبنوك التجارية ونظام المدفوعات وأدارة الإنفاق العام وخفض الدعم الحكومي للسلع والخدمات ومراجعة البطاقة التموينية بغية ألغاها ورفع أسعار المنتجات النفطية حتى تقارب الأسعار العالمية لمنع التهريب إلى خارج البلد وخصخصة بعض الشركات بعد الأطلاع والدراسة ووضع آلية لتأهيلها والحد من الخسائر القائمة وأقامة المحميات الأستثمارية سواء كانت أمنية أومن خلال التشريعات التي تحمي حقوق المستثمر).

5-التدريب:- ساعد صندوق النقد الدولي الأعضاء من خلال أدارته لمعهد تعليمي في العاصمة وأشنطن وعن طريقة تقدم المساعدة الفنية للدول الأعضاء وفي مجالات معينة ضمن أختصاصاته، ومنذ أنشاء المعهد في المقر الرئيسي في عام (1964) قدم دورات أقتصادية ومالية وفنية وما يقارب ثمانية الأف مسؤول من الدول الأعضاء ويرتبط عملهم بعمل الصندوق وأكثر المشاركين الموظفون بوزارات المالية والبنك المركزي ونجح المعهد نجاحاً كبيراً، عمل على تعريف المتدربين عن طريق النظام النقدي والدور الذي يلعبه صندوق في كافة عملياته وساعد التدريب في المعهد على تطبيق البرامج والسياسات الخاصة بالانضباط المالي وطرق تجميع وعرض البيانات والأحصاءات المالية والنقدية في كافة أنحاء العالم من أجل منفعة الأعضاء، أن أغلب الدول الأعضاء تتجه إلى الصندوق للتدريب لأكتساب الخبرات والمهارات نتيجة أفتقارها أختصاصات المالية العامة والبنوك المركزية والمساعدة في علاج المشكلات في هذه المجالات أوفي توفير أحد إلخبراء للعمل مع الوكالات والمؤسسات المالية الحكومية إلى أن يتم تطوير الخبرات المحلية وتكررت هذه الطلبات للحصول على المساعدات خلال عقدي الستينات والسبعينات من القرن الماضي بشكل خاص عندما كان عدد من الدول التي أستقلت حديثاً مما أستلزم بأنشاء بنوك مركزية وإصدارالعملات جديدة، أيضاً أستحداثت أدارة للنظم المالية والنقدية ونظم للضرائب للدول ذات السيادة الحديثة واستجاب لهم بأرسال الخبراء من هيئة الموظفين من مدربين ومستشارين لنقل التدريب والمعرفة والخبرة.

المبحث الثالث

(فاعلية سياسة الأنضباط المالي وفق منهج صندوق النقد الدولي)

لتوضيح فاعلية برامج سياسة الأنضباط المالي وفق منهج صندوق النقد الدولي يتحتم علينا أن نبين كيف يمكن أستخدام الأدوات والوسائل الرقابية لتحقيق الأنضباط المالي، وأيضاً الشروط التي يضعها على الدول الأعضاء ومدى ألتزامها بهذه الشروط والقواعد والبرامج التي يحددها صندوق النقد الدولي وكذلك سنتطرق إلى السياسات المختلفة التي ينتهجها الصندوق وإمكانية فاعليتها لتحقيق الأنضباط المالي والإصلاح الأقتصادي.

أولاً: الأدوات الرقابية لصندوق النقد الدولي لتحقيق الأنضباط المالي:-

يتابع ويشرف على السياسات المالية والنقدية والتجارية في الدول الأعضاء ويبلغ عددها (189) دولة، علماً تعرف هذه النشاطات بالرقابة لتحقيق وتعزيز الأنضباط المالي، وتكون الرقابة على جانبين الأول (الرقابة الثنائية وتقييم سياسات كل بلد وتقديم المشورة) والجانب الأخر (رقابة متعددة الأطراف والأشراف على الأقتصاد العالمي) وتقسم الرقابة كالآتي [1]:-

1-الرقابة الثنائية:- تتضمن من خلال الزيارة السنوية إلى الدول الأعضاء من الأقتصاديين من أجل التشاور والتباحث مع الحكومات والبنوك المركزية في حال هناك مخاطر مالية أوأقتصادية تهدد وتآثر على الأستقرار المحلي والعالمي والذي يتطلب التعديلات والتصحيحات في السياسة المالية والسياسة الأقتصادية وتتركز المناقشات آلاتي[2]:-

أ- أسعار الصرف. ب- السياسات النقدية والمالية. ت ـ الإصلاحات الهيكلية في الأقتصاد الكلي.

2-الرقابة متعددة الأطراف:- الرقابة متعددة الأطراف تتولى رصد الأتجاهات الأقتصادية السائدة عالمياً وتقوم بتحليل التداعيات والأسباب التي تنتقل إلى الأقتصاد العالمي، أيضاً من الأدوات المستعملة هي المطبوعات في مجالات الرقابة المتعددة الأطراف منها آلاتي [3]:-

(1) Carlo Cottarelli، Expectations of Consolidation of the Financial Base for Sustainable Public Finance، prepared by the Department of Public Finance Affairs، International Monetary Fund، 2009، p4.
(2) Brookings Institution، Reform of Quota and Voting Shares in the International Monetary Fund:"Nothing" Is Temporarily Preferable to an Inadequate "Something"، 4 February 2008،p9.
(3) Dreyer، Axel. The International Monetary Fund and the economic growth effects of loan programs and conditional compliance. Global Development، 2006، 34(5)،pp 786-788.

أ- أفاق الأقتصاد العالمي. ب- تقرير الأستقرار المالي العالمي. ت- تقرير الراصد المالي.

ينشر(IMF) تقارير تتضمن تحليلات عميقة لخمسة دول ومنذ عام (2011) ويقوم بأعداد التقارير، تتضمن تحليل آثار السياسات الأقتصادية والمالية والنقدية لإقتصاديات العالم الخمس الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، اليابان، منطقة اليورو، على الأقتصادات الشريكة، ومن عام (2012) بدء صندوق النقد الدولي بأعداد التقارير التجريبية عن القطاع الخارجي ذات الأقتصادات الكبيرة وذات تأثير نظامي في أطار متسق عالمياً، وتعد التقارير مرتان خلال العام، تتضمن الجدول أعمال السياسات العالمية من خلال جمع أهم النتائج ويقوم الخبراء بمناقشة السياسات التي جمعت عن طريق التقارير المتعددة ويحدد الجدول الأعمال المستقبلية لدول الأعضاء[1].

كما عمل صندوق النقد الدولي على ضرورة الأشتراك بالوسائل الألكترونية لغرض دعم عمليات المراقبة والشفافية وقياس الأداء الأقتصادي والمالي في الدول الأعضاء ومنها الآتي [2]:-

أ- الأشتراك بالمعيار الخاص بنشر البيانات

(Special Data Dissemination Standard –SDDS).

ب- الأشتراك بالمعيار العام بنشر البيانات

(General Data Dissemination System -GDDS).

ت- كذلك قام صندوق النقد الدولي مشاركة مع بعض المؤسسات المالية الدولية للمراقبة والمساءلة المالية لقياس الأداء الأقتصادي بمعيار

(Public Expenditure and Financial Accountability – PEFA).

ث- عمل على مبادرة أسترداد الأصول المسروقة بمعيار

(Stolen Assets Recovery – SAR).

أيضاً عمل الصندوق قاعدة بيانات هي (MONA) المتاحة لغرض أطلاع المواطنين على البيانات والأحصائيات والجوانب الشرطية الخاصة بالبرامج.

(1)Christian Mulder، Determining the sources of exposure to financial risks، the key to preventing crises، Journal of Finance and Development، International Monetary Fund، December، 2002، pp. 8-9.
(2) George Kopits and Jon Craig ، transparency in government operations، occasional paper24، n158، international monetary fund، washington، 1998، pp.1-2.

(MONA) هي قاعدة بيانات تحتوي على معلومات لدول الأعضاء من خلال هذه القاعدة تقوم بمراقبه ومقارنه النتائج الأقتصادية والبرامج وتتابع عمليات الشراء والمراجعات المجدولة والشرطية الكمية والهيكلية ومؤشرات الأقتصاد الكلي والبيانات متاحة منذ عام (2002) حتى الوقت الحاضر، ويتم النشر على الموقع الألكتروني (MONA imf.org) بعد كل مراجعة وخلال أسابيع بعد أجتماع المجلس التنفيذي وينتج عن ذلك تأريخ تراكمي لكل ترتيب من أجتماع مجلس الإدارة إلى الأجتماعات الآتية [1].

هناك أيضاً مجموعة من القواعد الخاصة بالنزاهة والرقابة على الموظفين مثل (مدونة قواعد سلوك موظفي صندوق النقد الدولي) وعقوبات للمخالفين فضلاً عن، وجود (مدونة قواعد سلوك الأعضاء المجلس التنفيذي وخط ساخن للابلاغ عن التجاوزات) ويشرف البرنامج المختص في التدريب على القواعد المالية فضلاً عن، القواعد الأخلاقية والوظيفية والأدارية وقواعد النزاهة لكل العامليين في صندوق النقد الدولي[2].

ثانياً: مشروطيه صندوق النقد الدولي على الدول الأعضاء:-

هناك بعض الشروط التي يضعها صندوق النقد الدولي على الدول الأعضاء لتصحيح المسار الأقتصادي[3]:

عندما تقترض الدول الأعضاء من صندوق النقد الدولي يجب على حكومة الدولة المقترضة أن تصحح السياسة الأقتصادية لتجاوز المشكلات الأقتصادية التي دفعت الدولة العضوه إلى الأقتراض من المجتمع الدولي، تعمل شروط صندوق النقد الدولي على ضمان قدرة الدولة على الوفاء والألتزام بسداد القرض والهدف من هذا حتى يتمكن (IMF) أن يوفر السيوله الأموال للدول الأعضاء في حال الحاجة لها وإلى أتخاذ التدابير لحماية موارده، كما شملت الشرطية كل برامج الصندوق مثل السياسات الأقتصادية الكلية والهيكلية والأدوات المستخدمة في تحقيق الأهداف التي يرسمها البلد العضو وبالتعاون مع صندوق النقد الدولي، تساعد المشروطية الدول الأعضاء في حل المشكلات المالية دون الضرر على المستوى الوطني أوالدولي، بعد أقتراض دولة العضو تكون المشروطية على ميزان المدفوعات أن يكون متمكن من تحقيق إلايرادات لغرض الوفاء بسداد القرض، تقع المسؤولية على الأعضاء بتصميم وأختيار السياسات التي تساعد في نجاح البرامج المدعومة، يدرج وصف تفصيلي للبرامج (في الغالب يتضمن مذكرة تخص

(1) Susan Lud and Others ، Financial Globalization Retreat or rest ، Global Capital Markets ، Mckinsey global institute ، San Francisco، USA ، March 2013،pp2-3.
(2)Blagescu، Monica، Lucy de Las Casas، and Robert Lloyd، 2005، "Pathways to Accountability:the GAP Framework ،London: One World Trust،2005،p5
(3) Joseph Stiklitz، Globalization and its Disadvantages، translated by Faleh Abdel QaderHelmy، House of Wisdom، 1st edition، Baghdad، 2002، pp. 28 - 30.

سياسات الأقتصادية) وتعتمد السياسات والبرامج على ظروف والوضع الأقتصادي لكل دولة عضوه، من الأهداف الأساسية للمشروطية للدول تحقيق الأهداف الأقتصادية المرسومة واستعادة وضع ميزان المدفوعات والأستقرار الأقتصادي مع تحقيق النمو الأقتصادي الدائم والحد من الفقر وخاصة في الدول الأعضاء منخفضة الدخل، يتم تقييم الألتزام بشروط البرامج من خلال التمويل الذي يقدمه الصندوق على شكل دفعات ويلزم الدولة بأجراءات يمكن أن يقوم بتثبيتها التي تتعلق بالسياسة الأقتصادية للتأكد من التقدم في تنفيذ البرامج وتحقيق الأهداف الأقتصادية، تعطي الفرصة في مراجعات البرامج التي يستخدمها المجلس التنفيذي في التقييمات الدورية للبرامج المقدمة أن يسير في الأتجاه الصحيح وما إذا يحتاج إلى تصحيح أوتعديل لتحقيق الأهداف بعدها تجمع المراجعات بين التقييم (هل تم أستيفاء الشروط للبرامج وفقاً للجدول المتفق علية) و(هل يحتاج البرنامج للتعديل في ضوء المستجدات) تستند الموافقة على أتفاقات أومراجعاته إلى الألتزامات المتفق عليها مع الدولة العضو بشأن السياسات وتتخذ الألتزامات أشكالاً عده ومنها آلاتي [1]:-

أ- الإجراءات المسبقة: توافق الدولة على التدابيرالتي يتم أتخاذها من المجلس التنفيذي على التمويل أوقبل أستكمال المراجعة لأن تنفيذها يكون أمر ضروري في تحقيق أهداف البرامج أوفي متابعة تنفيذه، تتضمن هذه التدابير الركائز المهمة لنجاح البرنامج أووضعة على المسار الصحيح في حال أنحرف عن السياسات المتفق عليها ومن الأمثلة ألغاء القيود السعرية أوالموافقة رسمياً على أعداد الموازنة التي تتناسق مع المالية العامة المحددة في البرامج.

ب- معايير الأداء الكمية: هي شروط محددة قابلة للقياس وتتعلق بمتغيرات السياسة الأقتصادية الكلية والتي تتحكم بها السلطات الوطنية، تشمل البرامج الحد الأدنى من مستوى الأحتياطات الدولية الصافية أوالحد الأقصى لمستوى الأصول المحلية في البنك المركزي أوالحد الأقصى لمستوى الأقتراض الحكومي.

ت - الأهداف الأرشادية: هي بمثابة المؤشرات الكمية لتقييم التقدم الذي يكتسبه البلد لتحقيق أهداف البرنامج ويتم تحديد الأهداف أحياناً عندما يتعذر تحديد المعايير الكمية بسبب عدم التيقن من البيانات الأقتصاد (الأشهر الأخيرة من البرنامج على سبيل المثال) عندما تراجع عدم اليقين عادةً ما تتحول هذه الأهداف إلى معايير أداء الكمية بعد التعديلات الملائمة.

ث - القواعد المعيارية الهيكلية:- هي تدابير إصلاحية (غير قابلة للقياس الكمي) تكون علامات أرشادية في تقييم وتنفيذ البرامج، أثناء عملية المراجعة تختلف القواعد بأختلاف البرامج مثل التدابير الرامية التي

(1) Jacques J. Yolac، The World Bank and the International Monetary Fund، International House for Cultural Investments S.A.E. Egypt، 2001، pp25-26.

تؤدي إلى تحسن عمليات القطاع المالي أوتعزيز الإدارة المالية العامة أوبناء شيكات الأمان الأجتماعي في حالة عدم الألتزام بمعايير الأداء الكمية للمجلس التنفيذي الحق لمنح الدولة أعفاءاً رسمياً لغرض أتاحة أستكمال البرامج في حال إذا اقتنع بأن البرامج سوف تنفذ بنجاح.

المشروطية هي صفة مرتبطة بدور الأقراض عند قيامه بتقديم الدعم المالي للدولة المستفيده من القرض بتقديم تعهد صريح في أتخاذ التدابير العلاجية مقابل الحصول على تسهيلات، يناقش خبراء الصندوق النقد الدولي مع البلد العضو في تحديد شروط الأقتراض والمساعدات المالية التي تقدم وقد أختلفت الشروط حسب نوع القروض أوالتسهيلات والمساعدات التي يقدمها ومنها آلاتي [1]:-

1- شروط الأقتراض العادي:- في حالة حدوث عجز مؤقت في ميزان مدفوعات لأحد الدول الأعضاء يمكن للدولة أن تقترض أوتشتري العملات التي تحتاجها ويضع صندوق النقد الدولي مجموعة القيود على الدول الأعضاء إلتي تقدم طلب الأقتراض ومن هذة القيود هي آلاتي [2]:-

أ- يجب الحصول على الموافقة من الصندوق على طلب الأقتراض.

ب- حق البلد العضو بالسحب على موارد الصندوق ومقيداً ما يسحبه خلال مدة (12) شهر ومقداره (25%) من حصته على أن لا يتجاوز ما بحوزة (IMF) من عمله البلد العضو في أي وقت عن (200%) من قيمة هذه الحصة.

ت - في حالة إذا أزدادت مدة التمويل بين شراء البلد للعملات الأجنبية وأعادة شراء عملته عن ثلاثة شهور نتيجة تجاوز الدولة العضو المده المحددة فأن الصندوق يتقاضى فائدة يتصاعد معدلها مع طول مدة القرض.

2- شروط شراء العملات الأجنبية:- يوافق الصندوق على عقد الصفقات مع الدول وهو يبيع عملات الدول المختلفة مقابل تقديم العملة الوطنية بعد التأكد والتحقق من خلال مجموعة شروط وهي[3] :-

أ- يجب أن يكون الغرض من أستخدام العملة الأجنبية أن لا يتعارض مع سياسة (IMF).

ب- أن لا تستخدم العملات الأجنبية في تهريب رؤوس الأموال خالرج حدود الدولة.

(1) Kamen S، Devaluation of the External Balance and Macroeconomic Performance. A Look at the numbers for Princeton Studies in International Finance، No. 62 August 1988 pp 225-227.
(2)Barro، Robert، J. & Lee، Jong-Wha . IMF Programs: Who Is Chosen and What Are the Effects. Journal of Monetary Economics ، 52(7)، 2003،pp1245–1246.
(3) Guillermo E.Perry، Luis Serven، Rodrigo Suescun، Fiscal Policy، Stabilization، and Growth، The International Bank for Reconstruction and Development/The World Bank، Washington DC 20433، 2008، p: 47.

ت - لا يكون البلد قد خالف قواعد الصندوق أوعمل تعديلات في العملة لم يوافق عليها، حتى تحد الدول المختلفة من الأسراف (يجب تحقيق الأهداف المرسومة للبلد العضو) في أستخدام موارد (IMF) يحتسب فائدة على ما في حوزته من عملة الدولة العضو إذ ما وصلت إلى (100%) من قيمة أكتتابه في رأس المال، أيضاً لا تحتسب هذه الفائدة الأ بعد أنقضاء ثلاثة شهور من تأريخ السحب وهي تتراوح بين (2%) و(5%).

3- شروط تخفيض قيمة العملة:- كل دولة تحدد قيمة عملتها على أساس الذهب أوعملة قابلة للتحويل إلى ذهب مثل الدولار الأمريكي ونصت الشروط على أنه لا يجوز للدولة أن تعدل من قيمة عملتها الا لغرض علاج اختلال هيكلي أوأساس في ميزان معاملتها الجارية، فلا يجوز للدولة أن تلجأ إلى تخفيض قيمة العملة في حالة أنواع الأختلال الأخرى، هناك مجموعه من الشروط التي تتبعها البلدان الأعضاء والتي تريد منها تخفيض قيمة عملتها وهي آلاتي [1]:-

أ- إذا كان التغيير في حدود (10%) فأن البلد يتمكن من القيام به بشرط أخطار الصندوق الذي ليس لديه حق الأعتراض في هذه الحالة.

ب- في حالة رغبة الدولة بتغيير قيمة عملتها من (10% - 20%) يجب عليها أخطار الصندوق وله الحق في أبداء الموافقة أوالرفض خلال (72 ساعة) من وصول الأقتراح.

ت – في حال أرتفعت قيمة التغيير المقترح عن (20%) فلا يلتزم الصندوق بأبداء رأيه بالموافقة أوالرفض خلال مدة معينه.

4- شروط حقوق السحب العادية:- أن حق السحب على الصندوق من أي بلد عضواً يكون في إمكانيتة شراء العملات الأجنبية من الصندوق وتحدد هذه الإمكانية بمقدار حصته وهناك حدان للسحب العادي لا يمكن تجاوزهما [2]:-

أ- الحد السنوي: حقوق السحب العادية للبلد خلال مدة سنة تكون محددة بنسبة مئوية من حصته بمقدار (25%) وهذا هو الوضع الطبيعي بين الصندوق والبلدان الأعضاء.

ب- الحد التراكمي: أستعمال حقوق السحب تتداخل مع التسديدات على مدى الأعوام وهو لا يمكن أن يزيد عن القيمة التراكمية لحصته والأكتتاب الأصلي بالذهب، أن الأكتتاب بالذهب تكون نسبته بصورة عامة

(1)Jacqueline Murray Brux، Economic Issues and Policy، South – Western Cengage Learning، Fifth Edition، USA، 2011، P: 392.
(2) Dreher، Axel، IMF and Economic Growth، The Effects of Programs، Loans، and Compliance with Conditionality. World Development،(2006)، 34(5)،pp 769– 771.

(25%) من حصة العضو وبما أن الصندوق يعتني بالأصل وبصورة عامة (75%) من حصة البلد العضو وبعملته فأن الحد التراكمي يبلغ أقصاه عندما يصبح الصندوق مقتنياً (200%) من حصة البلد.

5- شروط حقوق السحب الخاصة(SDR):- هي أصل أحتياطي تم أنشاءه عام (1969) لمواجهة الخطر المتمثل بكفاية السيولة الدولية ويتم تخصيص حقوق السحب الخاصة للدول الأعضاء أي توزيعها عليهم كنسب مئوية من حصصهم ومنذ أنشاء حقوق السحب الخاصة خصص الصندوق من مجموع (21.4) مليار وحدة حقوق سحب خاصة للبلدان، خصص (9.3) مليار وحدة في المدة (1970- 1972) و (13.1) مليار وحدة في المدة (1979-1981)، أما في الوقت الحاضر لم يعد لوحدة السحب الخاصة الأ أستخدامات محدودة، بأعتبارها وحدة الحساب في الصندوق وبعض المنظمات الدولية الأخرى، تتمثل أهم وظائفها أنها تستخدم كوسيلة دفع تستخدمها البلدان الأعضاء عند تسوية ألتزاماتها مع صندوق النقد الدولي.

وحدة السحب الخاصة ليست عملة ولا تمثل مطالبة على صندوق النقد الدولي وأنما هي مطالبة محتملة على العملات الحرة للدول الأعضاء ويمكن لحائزي حقوق السحب الخاصة أن يستخدموا عملاتهم مقابل ما لديهم من حقوق السحب الخاصة، إذ وضع الصندوق بعض الأسس العامة لتوجيه أستخدامها وهي آلاتي[1]:-

أ- تستخدم الدول الأعضاء حقوق السحب الخاصة في مواجهة متطلبات ميزان المدفوعات أولتغطية ما تفقده من إجمالي أحتياطاتها ولكن ليس لهم الحق في أستخدامها بهدف تغيير مكونات أحتياطاتهم.

ب- يقوم (IMF) بمنح القبول للدول الأعضاء التي تتقدم بحقوق السحب الخاص ويقدم لهم ما يقابل هذه الحقوق من عملات قابلة للتحويل.

ب- هناك مبدأ يترتب على حقوق السحب الخاصة وهو أعادة التكوين وبموجبه يقوم الأعضاء والمساهمون لهم حقوق في نظام حقوق السحب الخاصة من أعادة تشكيل موجوداتهم منها أوتسديدها ضمن حدود مدة معينة على الأقل.

(1) David C. Colander، Economics، Published By Mc Grow _ Hill Companies، American New York، Sixth Edition، 2006، P: 753 .

للمزيد من التفاصيل أنظر:-

- Jack Rabin، Glenn L. Stevens، Handbook of Fiscal Policy، Marcel Dekker، Inc. New York، Basel، 2002، p: 17.

ثالثاً: وصفة العولمة في تحقيق الأنضباط المالي:-

هي مجموعة من الشروط والبرامج التي يضعها صندوق النقد الدولي على دول الأعضاء بهدف تصحيح المسار الأقتصادي .

يفرض صندوق النقد الدولي على جميع الدول الأعضاء بما يسمى الوصفة ويطلق عليها (وصفة العولمة أووصفة الصندوق) أي أن لا يقرضوا أويتعاملوا مع أي دولة الأ إذ ألتزامت بالشروط التي تقوم على أزالة الحواجز أمام حركات رؤوس الأموال والسلع والخدمات في محاولة لدمج الأقتصادات الضعيفة التي تتصف بها الدول النامية في حركة الأقتصاد العالمي عن طريق ما يسمى بالعولمة الأقتصادية، عندما يقدم صندوق النقد الدولي نوع من أنواع التسهيلات إلى الدول الأعضاء يفرض مجموعة من الشروط مقابل العمل بها للدول الأعضاء بهدف تحسين الوضع الأقتصادي للدول الأعضاء[1].

رابعاً: الأنضباط المالي في صندوق النقد الدولي في النظام النقدي الدولي:-

بعد توسع ظاهره العولمة والصعوبات التي وأجهت النظام النقدي العالمي جعل صندوق النقد الدولي يقوم بأصلاحات أقتصادية منها تطوير الأنضباط المالي الداخلي من خلال رقابة قطاعات المالية والعمل على رفع الأداء وفق المعايير الدولية في نهاية تسعينيات القرن الماضي بدأ بتقييم القطاعات المالية في كافة الدول لتشخيص الضعف والتلكؤ في البرامج وتقديم المساعدة ووضع التعليمات القانونية والتنظيمية وأستعمال المعايير المحاسبية الدولية لتطوير وتدريب الإدارة والتنظيم في قطاع الشركات وحرية تدفق البيانات المالية إلى الأسواق خلال الوقت المناسب [2].

يعمل (IMF) على نشر البيانات التي تعمل على تشجيع الأنفتاح الأقتصادي، تتضمن الأحتياطيات الدولية وبيانات الدين الخارجي لغرض الأرشاد الدول على معرفة أسواق رأس المال العالمية، وتوفير المعلومات وبيانات للمستثمرين ويعمل على الشفافية التي تؤدي إلى توفير المعلومات وتعمل على تطوير كفاءة الأقتصاد، أيضاً توفير المعلومات إلى المواطنين والأسواق ويقلل من الأزمات عن طريق القطاع الخاص الذي يلعب دوراً مهماً في التدفقات المالية ويعمل بالتنسيق مع المنظمات الدولية لتجنب نظام أسعار الصرف لأي ظرف طارئ ومراجعة الحد الأدنى لرأس المال في المصارف المالية وتقوية وتشجيع

(1)Richard Hugot، Globalization and Localization، Emirates Lecture Series 25، Center for Strategic Studies and Research، Abu Dhabi، 1998، pp.6-7.
(2) Guido Tabellini، Alberto Alesina، Voting On The Budget Deficit، American Economic Association، The American Economic Review، Vol 80، No 1، 2010، P: 23.

قطاعات المالية والنظم الرقابية والتنظيمية والقانونية للبنوك وتدفق البيانات المالية إلى الأسواق بشفافية مرتفعة وبشكل وأضح [1].

خامساً: سياسات التثبيت الأقتصادي والتكييف الهيكلي:-

من السياسات التي يتخذها صندوق النقد الدولي لغرض علاج المشكلات الأقتصادية هي كالآتي[2]:

1-سياسة التثبيت الأقتصادي:- هذه السياسة تستخدم في علاج الأختلالات في ميزان المدفوعات خلال المدى القصير عن طريق الضغط على الطلب الكلي، علماً أن السياسات النقدية والمالية مثل تخفيض قيمة العملة المحلية أوتخفيض مستوى النفقات العامة وإجراءات العمل لتقليل مستوى الأقتراض الخارجي، تعمد الحكومة إلى رفع معدل الفائدة لتحفيز الأدخار ووضع القيود على الائتمان المصرفي وترشيد الأستثمار، وتعد سياسة التثبيت الأقتصادي من عمل صندوق النقد الدولي وتعتمد على السياسات المالية والنقدية ومن الأدوات التي أستعملها في معالجة الأختلالات في ميزان المدفوعات هي كالآتي:-

أ- السياسة المالية: ترتكز الأدوات المستعملة على زيادة الإيرادات العامة وتقليل الإنفاق الحكومي لأحداث فائض في الموازنة العامة وتخفيض مستوى التضخم من خلال فرض الضرائب أوتخفيض الإنفاق الحكومي بشقية الاستهلاكي والأستثماري و تخفيض الأعانات، وكذلك أعادة هيكلة العمالة في القطاع الحكومي مثل التشغيل في القطاعات الضرورية وتخفيض الأجور وتشجيع الأستثمار في القطاع الخاص وخاصة في مجال قطاع الصناعة التحويلية واقتصار دور الحكومة على الأستثمار في البنى التحتية وجرد المشاريع القطاع العام الخاسرة من أجل تصحيح هيكلها إذ أستمرت في خسارتها على أسس أقتصادية هدفها تحقيق الأرباح طبقا لرؤية وسياسة صندوق النقد الدولي.

ب - السياسة النقدية: تركز أدواتها على خفض الطلب الكلي بتقييد الائتمان المصرفي الذي يتحدد من البنك المركزي لتأثيره في الطلب المحلي ومستوى التضخم والطلب على النقد الأجنبي، أن إنخفاض الطلب المحلي يستلزم سياسة نقدية أنكماشية تركز على عدم زيادة الائتمان المحلي، أن أرتفاع أسعار الفائدة يشجع على الأدخار ويخفض الإنفاق ثم يؤدي إلى جذب رؤوس الأموال وحدوث الفائض في ميزان المدفوعات هذا يكون في حالة الدولة تعتمد أسعار صرف ثابتة وحرية أنتقال رؤوس الأموال، أرتفاع الرصيد الأجنبي يعمل على زيادة عرض النقد حتى تصبح السياسة النقدية ذات تأثير في الأجل القصير أكبر من الأجل الطويل لأن إنخفاض مستوى الطلب يؤدي إلى إنخفاض أستغلال الطاقات وأرتفاع البطالة، أن سياسة الصندوق في التثبيت الأقتصادي في البلدان النامية هي تثبيت أسعار الصرف ومن خلال

(1) Carl Emmerson، Chris Frayne، Sarah Love، The Government's Fiscal Rules ، the institute for fiscal studies، November 2006،UK ،p2.
(2) Jacquemot and Acedon، Exchange rate policy and adjustments in Africa، Ministry of Cooperation and Development، Paris، 1989، pp. 339-340.

البرامج الخاصة به يطلب من هذه الدول بتخفيض قيمة العملة المحلية بالتالي يزيد من الصادرات ويخفض من الأستيرادات مما يحد من العجز المالي في ميزان المدفوعات بالتزامن مع تطبيق الأدوات الخاصة السياسة التجارية وتحرير التجارة الخارجية لتشجيع الصادرات المتمثلة بألغاء نظام الحصص وتخفيض الحواجز الكمية على الأستيرادات والحواجز غير الجمركية وتصحيح التعريفة الجمركية يساعد على خفض العجز المالي في ميزان المدفوعات، أن خفض قيمة العملة يعمل على خفض أسعار السلع المحلية ويرتفع الطلب الأجنبي عليها، أن تخفيض سعر الصرف يعمل على جعل أسعار الأستيرادات أكبر عند تقييمها بالعملة المحلية مما ينخفض الطلب عليها ويؤدي إلى إنخفاض الأستيرادات فيتحسن ميزان المدفوعات في الدولة.

أن سياسات التثبيت الأقتصادي تواجه أنتقادات منها من الصعب التنبؤ بشكل دقيق بمعرفة استجابة الصادرات والأستيرادات لتخفيض سعر الصرف، أيضاً لا يمكن معرفة استجابة مستوى الأدخار للتغيرات التي تحصل في أسعار الفائدة عندما تزداد أسعار الفائدة ومستوى الأدخار لا يرتفع، أن برامج التثبيت لها آثار سلبية على المستوى المعيشي لافراد المجتمع من خلال إنخفاض الإنفاق الحكومي الأستهلاكي والأستثماري الذي يعمل على زيادة معدل البطالة وإنخفاض الأجورثم إلى إنخفاض معدلات النمو الأقتصادي في حين يعمل تحرير الأسعار إلى أرتفاع أسعار السلع في الأسواق المحلية بسبب خفض الدعم عن السلع الضرورية، أن تحرير أسعار الصرف الحقيقية يعمل على أرتفاع أسعار السلع المستوردة في الأسواق المحلية وإنخفاض القوة الشرائية للافراد.

2-<u>سياسة التكييف الهيكلي</u>:- سياسة التكييف الهيكلي أهتم بها خبراء صندوق النقد الدولي ومن خلال الدول التي تعاني من أختلالات ومشكلات وأضطرابات أقتصادية بسبب السياسات الداخلية إلخاطئة غير الصحيحة أوالصدمات الأقتصادية الخارجية، أهتمت بجانب العرض ومحاولة معالجة الأختلالات الهيكلية للدول التي تتميز بعدم قدرتها على المنافسة الدولية وتتوقف الأستجابة في هذه الأقتصادات على مثل هذه التغيرات على فاعلية السوق المحلي ومرونة الجهاز الأنتاجي، لا تختلف برامج التكييف الهيكلي عن برامج التثبيت الأقتصادي في تشخيص وتحديد المشكلات الأقتصادية التي تعاني منها الدول النامية بسبب أخطاء السياسة الأقتصادية الكلية التي أتبعتها الدولة وتنقسم برامج التكييف الهيكلي على نوعين وهما برامج أعضاء الصندوق بصورة عامة والبرامج الأخرى هوعضو الصندوق من الدول التي تعاني من المديونية ومن هذه البرامج كآلاتي [1]:-

أ- برامج التكييف الهيكلي لصندوق النقد الدولي التي يعقدها مع الدول الأعضاء كافة.

(1) Checheritam Cristina and Rotherm Philipp. The Impact of High and Growing Government Debt on Economic Growth: An Empirical Study of the Eurozone 1. Working Paper Series، 2010، p 1237.

- تحرير الأسعار: عند تدخل الدولة في حال تحديد الأسعار يؤدي إلى حدوث المشكلات في الأسعار المحلية وهذا يعمل على تدني الكفاءة الأنتاجية وإنخفاض مرونة الجهاز الأنتاجي، أن برامج التكييف الهيكلي عن طريق تحرير الأسعار للمواد الأولية والسلع الوسيطة من قيود الدعم الحكومي وتحرير الأجور من الجمود والثبات والغاية منها خفض عبء النفقات عن الموازنة العامة للدولة من خلال رفع مستوى الدعم السعري عن الأنتاج أومستلزمات الأنتاج ومنح إمكانية لجهاز الأسعار بتحفيز النمو الأقتصادي وتحقيق نتائج في زيادة العرض السلعي والذي يتزامن مع زيادة نمو الطلب حسب آلية السوق.

- تحرير التجارة الخارجية: تهدف سياسة تحرير التجارة الخارجية إلى تشجيع الصادرات وبسبب نقص العملات الأجنبية التي تعاني منها أغلب الدول النامية من الأعضاء في صندوق النقد الدولي وعدم الأعتماد على الأقتراض الخارجي لتتمكن من تغطية النقص في العملات الأجنبية، أن زيادة الصادرات ورفع القدرات التنافسية في الجهاز الأنتاجي يتطلب سياسات تجارية عن طريق خفض الرسوم الجمركية، أي تستطيع منافسة مثيلاتها في الأسواق الخارجية وهذا يؤدي إلى اقتراب العلاقة النسبية في الأسعار للاسواق المحلية مع الأسواق الخارجية، أن الدول الصناعية المتقدمة تهدف على أعتماد تحرير التجارة الخارجية و فتح الأسواق لتصريف الفائض الأقتصادي من الأنتاج المتزايد وتنشيط النمو الأقتصادي العالمي ويحث تحرير التجارة من برامج الإصلاحات الهيكلية والهدف منها دفع عجلة النمو الأقتصادي إلى الأمام.

-الخصخصة:هي نقل ملكية المؤسسات والأصول الرأسمالية من القطاع العام إلى القطاع الخاص وقد تكون جزئياً أوكلياً وفق أستراتيجية الدولة وهي من أهم برامج التكييف الهيكلي والهدف منها زيادة الكفاءة الأقتصادية للمؤسسات الأنتاجية والتوسع من أمتلاك الأصول الرأسمالية، أن التحول في الملكية لها أتجاهات منها مثلاً خفض الإنفاق الحكومي والدعم يؤدي إلى تخفيف العبء عن الموازنة العامة وميزان المدفوعات والأتجاه الأخر من خلال زيادة الكفاءة الأقتصادية وتخصيص الموارد للمشاريع الضرورية والمهمة، ويهدف الصندوق من خلال فرض شروط الخصخصة على الدول الأعضاء المقترضة من خلال الآتي [1]:-

- تقليل حجم القطاع العام وخاصة الدول ذات الأقتصادات الأشتراكية.
- تقليل وتخفيف الأعباء عن الموازنة العامة التي تكبد الدولة خسائر نتيجة فشل القطاع العام.
- تقليل تدخلات الدولة في القطاعات الأقتصادية.
- سداد القروض والديون المترتبة على الدولة.

ب- برامج التكييف الهيكلي لصندوق النقد الدولي التي يعقدها مع الأعضاء من الدول النامية صاحبه المديونية.

(1) Susan Schadler، To what extent have IMF، supported adjustment programs succeeded، Finance and Development، Vol. 33، No. 2، Washington، 1996 pp،15-16.

تعتمد هذه البرامج من خلال كيفية أدارة الطلب الكلي بأستخدام أدوات السياستين المالية والنقدية بهدف تحقيق التوازن الداخلي من خلال الإجراءات الأنكماشية والتقشفية، أما الأتجاه الأخرهو زيادة في جانب العرض الكلي عن طريق الإجراءات والسياسات التي تعتمدها في الإصلاح الهيكلي وتهدف إلى تخصيص الموارد وتحسين الهيكل الأنتاجي في الدولة وهذا يؤدي إلى زيادة الصادرات بالأعتماد على السياسات التجارية التي تهدف زيادة النقد الأجنبي فضلاً عن، عدم الأعتماد على الأقتراض الخارجي حتى يتم تغطية العجز المالي في الموازنة العامة وميزان المدفوعات أن الإجراءات التي تنفذ سواء كانت مالية نقدية أوتجارية وتحقق نتائجها في الأجل القصير هي من أهداف واختصاص الصندوق، أن برامج التكييف الهيكلي تواجه عدة أنتقادات منها أعتماد هذه البرامج على آلية الأسعار التنافسية الحرة وهي وسيلة أساسية في ضمان التخصيص الأمثل للموارد لتحقيق النمو، ينتج عن هذه تطبيق البرامج في ظل الظروف ألأقتصادية للدول النامية وعدم وجود حدود دنيا للأجور واسواق تنافسية كفوءه وبهدف تقليل التكاليف وهذا يعمل على تزايد معدلات البطالة وأنتشار الفقر، ومن الممكن أن تتعارض إجراءات التكييف والتي تكون بالأمد الطويل مع إجراءات التثبيت في الأمد القصير المتمثلة بخفض الإنفاق العام والهدف منها تقليل عجز الموازنة العامة، الا محور الذي يتطلب تخفيض الإنفاق عن مشروعات البنية التحتية وهذا ينعكس سلباً على الأستثمار و يتعارض مع أهداف الاصلاح الأقتصادي في الأمد الطويل[1].

سادساً: صندوق النقد الدولي والحوكمة السليمة:-

تعد الحوكمه السليمة في صندوق النقد الدولي من العوامل الأساسية في نجاح السياسات الأقتصادية، هي مفهوم وأسع ويشمل جميع الجوانب الأقتصادية والأطار التنظيمي من خلال الألتزام بسيادة القانون، أن مرادف الحوكمة ذات صلة بمفهوم الفساد من خلال أستغلال السلطة ثقة المواطنين لتحقيق النفع والمكاسب الخاصة، في نظام الحوكمة الضعيف تزداد فرص ممارسة الفساد، يؤدي الفساد إلى أضعاف ثقة المواطنين بالحكومة ويزيد من مخاطر النشاط الأقتصادي، في عام (1997) أعتمد تحديد التعامل مع قضايا الحوكمة و يعمل صندوق النقد الدولي مع دول الأعضاء على تشجيع الحوكمة ومكافحة الفساد من خلال أنشطة الرقابة على الأقراض والمساعدات الفنية، ومراقبة المراجعات السنوية للسياسات الأقتصادية في الدول من خلال المشاورات (التي تتعلق بالمادة الرابعة)، تصف السلطات البلد المقترض من خلال

(1) Marie France Lerto، The International Monetary Fund and Third World Countries، translated by HishamMetwally، Dar Talas for Studies، Translation and Publishing، Damascus، 1993، pp 2-7.

خطاب النوايا* الذي يضمن الشرطية المرافقة مع البرامج ويسهم الصندوق على رفع القدرة الأقتصادية للبلدان في مكافحة الفساد من خلال تقديم المشورة حول الأطر القانونية عن طريق الرقابة ويقوم بأعداد عدة مبادرات رقابية ذات صلة بالحوكمة ومنها آلاتي[1]:-

1- يشجع ويدعم الدول الأعضاء على المساءلة من خلال زيادة الشفافية في أتاحة الوثائق والمستندات المالية للاطلاع عليها من قبل خبراء صندوق النقد الدولي لأغراض تصحيحية.

2- صندوق النقد الدولي بالتعاون مع البنك الدولي إذ يعملان على تقييم مدى ألتزام الدول الأعضاء بمعايير الشفافية الدولية بمجالات السياسات الأقتصادية.

3- أعداد مواثيق تحدد المبادئ الخاصة بالشفافية ذات الصلة بالسياسة المالية والنقدية (مواثيق ممارسات السليمة في مجال شفافية المالية).

4- تم أصدارالمرشد إلى الشفافية (إيرادات الموارد) عام (2009) والذي يكون في الدول الغنية تم إستحداث صندوق المواضيعي الأستئماني ويقوم بأدارة الموارد الطبيعية وفي هذا السياق يوفر ما يقارب (25) مليون دولار وعلى مدة خمسة أعوام لتوسيع المساعدات الفنية للدول منخفضة أومتوسط الدخل التي تمتلك المعادن، الغاز، النفط ومساعدتها عن كيفية تعامل لسياسات الأقتصادية في مواجهة التحديات، يشترك فيها المانحون، وهذا الصندوق تمكن من تحقيق زيادة كبيرة من جراء المساعدات الفنية والخاصة بأدارة الموارد الطبيعية، كما تخصصت موارده لبناء القدرات التي تساهم في مكافحة غسيل الأموال وتمويل الأرهاب.

5- يشجع ويدعم الدول الأعضاء للأشتراك في النظام العام والخاص من أجل نشر البيانات سعياً لتحسين شفافية البيانات وتعزيز الجودة وحداثتها (ذكرت سابقاً).

---

* **خطاب النوايا:** يبدأ الإصلاح الأقتصادي بما يسمى خطاب النوايا وهي رسالة توجهها الدولة العضو الى الصندوق النقد الدولي وتتضمن مناقشات مستفيضة بين السلطات الحكومية والصندوق وتتركزعلى الوضع الأقتصادي للدولة وعن السياسات الواجب أتباعها ويجب أن يلمس الصندوق الرغبة الجدية من الدولة بتبني عمليات الإصلاح الأقتصادي فيقوم الصندوق على آثره بمنح التسهيلات اللأزمة لمعالجة الأختلالات في الأقتصاد الوطني وقروض جديدة لتمويل التنمية الأقتصادية ويجب على الدولة المقترضة أن تقبل لشروط التي يضعها صندوق النقد الدولي المتعلقة بمدى الوفاء بسداد القروض.

(1) Bordo، M. D. The Bretton Woods International Monetary System، A Historical Overview، in A Retrospective on the Bretton Woods System، edited by M. D. Bordo and B. London، Eichengreen،1997،P122.

للمزيد من التفاصيل أنظر:-

- Alamgir، M Corporate Governance، A Risk Perspective، paper presented to، Corporate Governance and Reform ، Paving the Way to Financial Stability and Development، a conference organized by the Egyptian Banking Institute، Cairo، May 7 -8-2007،p8.

6- يهتم بالدول الأعضاء منخفضة الدخل ويعمل على نظم أقتصادية ملائمة و تتبع الإنفاق العام الذي يهدف للحد من الفقر، وكذلك تنفيذ برامج الإنفاق العام والمساءلة لقياس الأداء.

7- يشارك في المبادرات الدولية منها مبادرة الشفافية للصناعات الأستخراجية ومكافحة الفساد ومكافحة الرشوة في المعاملات التجارية ومبادرة أسترداد الأصول المسروقة من الوسائل التي يستخدمها صندوق النقد الدولي لتفعيل سياسات الأنضباط المالي، أيضاً تقام تقييمات الحوكمة والشفافية عن طريق البنوك المركزية في داخل البلدان الأعضاء التي تقترض من صندوق النقد الدولي كذلك يدعم سلامة الأشراف والرقابة والتدقيق وآليات أعداد التقارير والكشوفات المالية وتقديم الذمة المالية وتقييم عن الوضع المالي.

الفصل الثاني

تجارب دولية للأنضباط المالي في (تونس – الإمارات العربية المتحدة)

-تمهيد

-المبحث الأول: الأنضباط المالي في تونس.

-المبحث الثاني: آثر الأنضباط المالي على بعض المتغيرات الأقتصادية في تونس.

-المبحث الثالث: الأنضباط المالي في الإمارات العربية المتحدة.

-المبحث الرابع: آثر الأنضباط المالي على بعض المتغيرات الأقتصادية في الإمارات.

تمهيد:-

منذ القرن الماضي إمتازت الأوضاع الأقتصادية العالمية بالمشكلات الأقتصادية وإنخفاض مستويات الطلب، وتضمنت كثير من الأدبيات الأقتصادية ومفاهيم متعددة بالإصلاح منها الإصلاح الأقتصادي والتصحيح الأقتصادي والتكييف الهيكلي وأعادة الهيكلة بأعتبارها مصطلحات مرادفة لتطبيق الأنضباط المالي والسياسات الأقتصادية المطبقة في ظل وصايا المؤسسات المالية والنقدية العالمية، وتآثرت دول **الأقتصادات الريعية*** (1).

بمجموعة من الأزمات الأقتصادية سلباً وبشكل مباشر كونها أحادية الأيراد التي تمثلت بتراجع النمو الأقتصادي متآثرة بالصدمات الأقتصادية العالمية وما نتج عنها من التراجع السلبي الكبير في النشاطات الأقتصادية العالمية والتجارة الدولية وتدفقات الأستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية، مما دعي بعض الدول التي تعاني من ألاختلالات الهيكلية إلى أن تتجه للسياسات الأقتصادية المتمثلة بالأنضباط المالي وبرعاية صندوق النقد الدولي من خلال تطبيق الشروط بتصحيح مسار السياسات المالية والنقدية والتجارية، هنالك تجارب دولية كثيرة في تطبيق الأنضباط المالي وبالتعاون مع صندوق النقد الدولي مثل تونس والإمارات العربية المتحدة التي طبقت برامج سياسيات الأنضباط المالي مما أنعكست النتائج على تقليص ظهور العجز المالي في الموازنة العامة وميزان المدفوعات، وسيتم في هذا الفصل نتناول تجربتي تونس والإمارات ومن خلال أربعة مباحث تناول المبحث الأول الانضباط في تونس، اما الثاني فقد اشار إلى الانضباط المالي على بعض المتغيرات الأقتصادية في تونس، اما الثالث فقد اهتم بالانضباط المالي في الإمارات العربية المتحدة، وتناول المبحث الرابع تناول آثر الأنضباط المالي على بعض المتغيرات الأقتصادية في الإمارات العربية المتحدة.

---

* **الأقتصادات الريعيه:-** تهتم وتحافظ على النشاطات الأقتصادية التي توفر الإيرادات من بيع الثروة الريعية، أوهو أعتماد الدولة على نوع محدد من مصدر طبيعي ويكون مستخرج من الأرض ويصبح الأقتصاد معتمداً على الأستيراد مما يؤدي إلى ظهور مجتمع أستهلاكي، كما لا يهتم هذا النوع من الأقتصادات بالزراعة أوالصناعات التحويلة، الريع هو الدخل الذي يتم الحصول علية من المورد الطبيعي مثل مناجم النفط، أوهوعند أمتلاكه قطاع أنتاجي تدر إيرادات كبيرة دون جهود في الأنتاج، كما من المعروف أن تنامي حجم الأقتصاد الريعي يؤدي إلى تراجع القطاعات الأقتصادية الأخرى الموجودة في أقتصاد الريعي، كما يعرف الريع من الدخل المتنامي من العامل الطبيعي أوالدخل الدوري غير الناتج عن العمل أوجهد.

(1) George Corm، Getting the Arab countries out of the rentier economy، AlQabas Magazine، Issue 4، Lebanon، 2010، pp. 48، 49.

المبحث الأول

(الأنضباط المالي في تونس)

أولاً: تطبيق برامج الأنضباط المالي لصندوق النقد الدولي في تونس:-

تم أنضمام دولة تونس إلى صندوق النقد الدولي عام (1958)، وعانت الدولة كثير من الأختلالات الأقتصادية الكبيرة التي تعرض لها الأقتصاد وإلتي كان من أبرز سماتها الضعف الأقتصادي والعجز المالي مما دفع الدولة إلى الأتجاه والأعتماد على برامج الأنضباط المالي والتصحيحات المالية ألاقتصادية التي فرضها صندوق النقد الدولي، منذ عقد الستينيات من القرن الماضي كانت هناك عدة محاولات للخروج من الأزمات المالية والتخفيف من أعباء الديون الخارجية وبدأت في برامج أقتصادية كانت التصحيحية الأولى عام (1964) وبسبب العجز المالي في نظام المدفوعات الخارجية وتدهور علاقات التبادل الخارجي، تم الأتفاق مع (IMF) بحصول تونس على قرض بمقدار(25 مليون دولار) مقابل مجموعه من الشروط التصحيحية منها تخفيض قيمة الدينار التونسي بمقدار(20%) تم تطبيق برامج التصحيحات المالية وتم أنتهاج سياسة التحررية في مجال تنظيم التجارة الخارجية وعدم اللجوء إلى الوسائل النقدية في تمويل عجز الموازنة العامة [1].

أن وصفات صندوق النقد الدولي لم تجد نفعاً بتخفيض العجز المالي في حال إذ أن أستمر التدهور في عجز الموازنة العامة وميزان المدفوعات وأرتفاع أسعار الأستيرادات ولم تتمكن الصادرات من تغطية الأستيرادات بالرغم من تخفيض سعر الصرف الدينار وبسبب تدهور نسب التبادل التجاري وعدم مرونة الجهاز الأنتاجي ومحدودية الصادرات إلى الخارج، تواصلت إصلاحات الصندوق منذ الثمانينيات من القرن الماضي والتي ركزت جميعها على تطبيق الوصفات والشروط ولا سيما فيما يتعلق بتنفيذ برامج الخصخصة وجذب الأستثمارات الأجنبية وأعتماد سياسة تحرير التجارة وتشجيع الصادرات وعلى أساس ذلك فقد مضت تونس قدماً في تطبيق سياسات الإصلاح وعلى الرغم من أن السياسات أستهدفت تعديل هيكل القروض الخارجية بأتجاه زيادة نصيب المصادر الرسمية والحد من مصادر القروض الخاصة ذات الشروط الصعبة الأ أن هيكل القروض الخارجية لتونس لم يتغير كثيراً، ولغرض تعزيز الإيرادات العامة قد قامت تونس بتطوير هيكل النظام الضريبي من أجل رفع حصيلة الإيرادات العامة كون الإيرادات الضريبية هي الجزء الأكبر من حصيلة الإيرادات العامة [2].

(1) AAN A J.L ، affectionate tribute ، The Tunisian Economy، At the time of imperative ، planning ، The Tunisian Economy،1962، pp 14-17.
(2) Galbis، V، Sequencing of Financial Sector Reforms، A Review، IMP Working Washington، International Monetary Fund،1994، P، 101.

على الرغم من محاولات الأصلاح الأقتصادي فقد أستمرت الموازنة العامة تعاني من عجز مالي متباين خلال المدة (2004_ 2020) وهذا يعود إلى خفض نسب الضرائب على الدخل وعلى الشركات، فضلاً عن، التدهور المالي نتيجة الأوضاع السياسية والأقتصادية والأجتماعية التي مرت بها الدولة منذ عام (2011) وما سببته من أيقاف العديد من النشاطات الأقتصادية وتزايد مستويات العجز المالي مما أدت إلى هبوط الحاد في دعم الطاقة وأسعار النفط العالمية، تمكنت تونس من أنشاء قاعدة ضريبية لدعم إيرادات الموازنة ونتيجة لعدم أستقرار الوضع السياسي الذي بعد سبباً أساسياً بعدم قدرة الحكومة بالتحكم في حجم العجز المالي الكلي هذا ما جعلها تعتمد في تمويل العجز المالي عن طريق الأقتراض وبشكل خاص من (IMF) ما جعلها تتآثر بشكل كبير بالأزمات الأقتصادية، تونس تعتمد في تمويلها عجز الموازنة العامة على الأقتراض من المصادر الداخلية والخارجية والهدف هو تغطية العجز وتمويل نفقاتها التشغيلية والأستثمارية بسبب إنخفاض عبء الدين الخارجي الناجم من أرتفاع مستوى الناتج المحلي الإجمالي وتوجيه جزءاً منه لسد عجز الموازنة وبسبب أرتفاع سعر صرف العملة المحلية مقابل الدولار أرتفع حجم الدين العام الخارجي في عام (2007) وهذه الزيادة تعد نتيجة طبيعية للظروف الأقتصادية غير المستقرة ومن خلالها أعتمدت برنامج تمويل ثنائي ومتعدد الأطراف من قبل صندوق النقد الدولي [1].

تسعى الدولة منذ تبنيها تطبيق الإصلاحات بالتعاون مع (IMF) على رفع المستوى وتطوير الإنفاق الأستثماري الحكومي عن طريق تشييد المشاريع الأستثمارية لتطوير البنى الأساسية للأقتصاد وتطوير الموارد البشرية وتعزيز الأستثمارات في كافة الميادين وتوجيه الحكومة يصب بأتجاه تعزيز النفقات التشغيلية على حساب النفقات الأستثمارية، إن توجه تونس إلى تطوير الموارد المادية والبشرية ودعم قدرات الأنتاج والأستثمار في مشاريع البنى التحتية والنقل والاتصالات له آثر كبير في رفع مستوى الإنفاق الأستثماري الحكومي [2].

أن إصلاحات السياسة الأقتصادية دفعت الحكومة التونسية إلى الأتجاه إلى الصندوق النقد الدولي من أجل التمكن من الحصول على الأحتياطيات المالية اللأزمة، كما حذر خبراء الصندوق من اللجوء المكثف إلى القروض التجارية القصيرة الأجل ذات التكلفة المرتفعة، الأ أن الأحتياجات المالية أستمرت بالأزدياد وتكررت الأزمات المالية وتدخلات (IMF) في السياسات الأقتصادية التونسية مع أتساع الموارد المالية وعلى الرغم من محاولات السياسة الأقتصادية والتأثير في حجم الطلب الخارجي والمحلي بأتجاه الترشيد المالي ودعم الأحتياطيات الدولية الأ أن معظم الأجراءات المالية والنقدية قد

(1) صندوق النقد العربي، التقرير الأقتصادي العربي الموحد، عام 2016، ص227.

(2) البنك المركزي التونسي، التقرير السنوي 2016، ص 15، التقرير السنوي، 2018 ص 25.

أصطدمت بحاجة متزايدة إلى الإنفاق وزيادة المدفوعات الخارجية كما كانت هناك فجوه على الدوام بالموارد المالية التي تفصح عن عدم قدرة الأقتصاد على توليد ما يحتاجه من النفقات والمدفوعات [1].

سعت السياسة الأقتصادية إلى رفع معدلات النمو الأقتصادي خلال عقد الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي بسبب تحسين مستوى الدخل الفردي وتحقيق زيادة في حجم الصادرات وأيجاد فرص العمل والحفاظ على المستوى المناسب للتحويلات الأجتماعية جزءاً من السياسة الأجتماعية لرفع مستوى المعيشة للفئات ذات الدخول المحدودة وتأمين التدفقات المالية لا سيما تدفقات القروض الخارجية والأيفاء بخدماتها والتسهيلات الممنوحة للمستثمرين الأجانب [2].

أرتفع عدد المؤسسات بمشاركة رأس المال الاجنبي إلى أكثر من (2600) مؤسسة في عام (2004) مقابل (800) مؤسسة في عام (1990) وهذا ما يعني زيادة حصة الأستثمارات الأجنبية للناتج المحلي الإجمالي وفي حجم الصادرات في ظل أتساع تنفيذ برامج الخصخصة وزيادة الأعتماد على رؤوس الأموال الأجنبية وتسهيل عملية دخول الأقتصاد إلى الاسواق المالية العالمية ومحاولة التخفيف من أعباء المديونية الخارجية على الناتج المحلي الإجمالي والتجنب من أزمات حادة في المدفوعات الخارجية، أن ما حققته برامج الأنضباط في جانب الأهتمام بتعزيز الائتمان هو تصحيح نسبة خدمة الدين إلى إجمالي الصادرات [3].

تشير النتائج إلى أن سياسات الترشيد المالي لم تتمكن من وضع الحدود الأمنة للمديونية الخارجية ولا حتى التخفيف من أعبائها ومجموع كل ما حصل من تطور في الناتج المحلي الإجمالي وفي حجم الصادرات والأحتياطيات الأجنبية قد أستحوذت عليه خدمة الدين في الوقت الذي زاد جهاز الأنتاج المحلي من أعتماده على الأستثمارات الأجنبية والتي أصبحت تحول أكثر الأرباح والعوائد إلى الخارج وتستحوذ على نسبة أكبر من الناتج المحلي الإجمالي وحجم الصادرات مقابل تزايد حجم الأستيرادات وأتساع فجوة الموارد المالية، أما بالنسبة للأستثمار الأجنبي المباشر فقد أسهمت السياسات التصحيحية من خلال برامج إلخصخصة والأمتيازات الممنوحة للمستثمرين الأجانب في زيادة حجم الأستثمارات الداخلة وعلى ضوء ذلك فأن التمويل الخارجي لم يسهم في تقليص فجوة الموارد المالية وأدى إلى تفاقم الحاجة إلى هذا التمويل بالأستناد إلى معطيات الجهاز الأنتاجي المحلي وقدرته على توليد الموارد الذاتية الحقيقة والتي بقيت محافظة على علاقات الأختلال الحاصلة بين المتغيرات الأقتصادية بأتجاه زيادة

(1) أمنة فايد، مركز الأهرام للدراسات السياسية والأستراتيجية، تراكم الأزمات وتونس أمام خيار صعب، 26 في تموز عام 2021، ص 1-2.

(2) Galbis، V، Sequencing of Financial Sector Reforms، A Review، IMP Working Washington، International Monetary Fund،1994، P101 .

(3) jack c. Pollack، The World Bank and the International Monetary Fund، translated by Ahmed Mounib، International House for Cultural Investments، Cairo ،2002،pp2-5.

الأعتماد على مصادر التمويل الخارجي لتغطية العجز المالي المتسبب من هذه الأختلالات على الرغم من إجراءات التكييف والتصحيح لصندوق النقد [1].

أن معدل النمو الأقتصادي في عام (2018) معتمداً على الصادرات من أنتاج الزراعي وتراجع العجز في الحساب الجاري بنسب قليلة وزيادة المرونة في سعر الصرف وأزدادت التدفقات الداخلة من الأستثمار الأجنبي المباشر، أن هيأة الأستثمار التونسية تعمل على مواصلة الجهود لتحسين مناخ الأعمال وأمكانات الحصول على التمويل الخارجي لتوفير مزيد من فرص العمل في القطاع الخاص ولقد أصبحت المخاطر على الأستقرار الأقتصادي الكلي أكثر وبشكل وأضح وأستمر التراجع في تغطية الأحتياطيات بالنقد الأجنبي للواردات وأصبحت البيئة الخارجية أقل أيجابية في الأشهر الأخيرة من عام (2018) نتيجة أرتفاع أسعار النفط دولياً وزيادة العزوف عن المخاطر في الأسواق المالية الدولية، من الضروري أن تتخذ تونس إجراءات حاسمة لمكافحة التضخم وحماية أصحاب الدخول المنخفضة وخفض العجز المالي وهي شرط أساسي لتوفير مزيد من فرص أكثر من العمل أمام الشباب والعمل على تقليص الفجوة بين أسعار الفائدة والتضخم، بذلت الجهود لتخفيض دعم الطاقة وأعتماد مشروع قانون إصلاح نظام التقاعد في سبيل تعزيز الأستدامة المالية لنظام الضمان الأجتماعي وأقترنت جهود الإصلاح بزيادة التحويلات إلى الأسر الأقل دخلاً لحمايتها في حال تأثرها من أرتفاع الأسعارالعامة[2].

ثانياً: سياسات الأنضباط المالي والأقتصادي في تونس:-

في بداية عقد الستينيات من القرن الماضي أعتمد الأقتصاد التونسي على أساليب التخطيط لتنظيم الحياة الأقتصادية والأجتماعية وأعطاء الدور الكبير في الحرية الأقتصادية للقطاع العام وسعى الأقتصاد إلى أيجاد المؤسسات الحكومية لزيادة الإيرادات ومعدلات الأستثمار ودفع عجلة النمو الأقتصادية وقد أوكلت للمشروعات العامة مهمة تجسيد السياسة الأجتماعية فيما يخص توسيع فرص العمل وعدالة توزيع الدخول وتلبية الأحتياجات الأساسية من السلع والخدمات والسيطرة على الأسعار العامة للحفاظ على القدرة الشرائية للافراد وخاصة الفئات ذات الدخول المحدودة وأستمر القطاع العام بتشكيل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي في حين شهد بداية السبعينيات من القرن الماضي تغير وأضح في نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي وخاصة في مجال قطاع التجارة الخارجية (ميزان المدفوعات) وقطاع الخدمات والصناعات التحويلية وشهدت هذه المرحلة دور واضح في رفع معدلات الأستثمار وزيادة الأنتاج وتوسيع فرص العمل وتحقيق زيادة في حجم الصادرات من خلال

(1) Harris J. and M. Todaro. Migration، Unemployment، and Development، A Two Sector Analysis، American Economic Review، 40،1970،pp 126-128.
(2) صندوق النقد الدولي، بيان صحفي رقم 206/18، عام 2018، ص4.

المشاركة بمشاريع القطاع العام مع أعطاء القطاع الخاص دوراً حقيقياً في تحقيق التنمية والنمو الأقتصادي[1].

ساعد أرتفاع أسعار النفط في منتصف السبعينيات من القرن الماضي على تحقيق زيادات في الموارد المالية على الرغم ضألة الأنتاج النفطي في تونسلكنه ساهم بتمويل الأستيراد من السلع الأستهلاكية والأنتاجية لتمويل المشروعات ألأستثمارية وتغطية العجز المالي في الميزان التجاري وأيضاً أسهمت الزيادة في حجم المدخرات المحلية وحجم الأستثمارات أستمرت بالارتفاع مما تطلب اللجوء إلى القروض الخارجية لتعزيز معدلات الأستثمار والأدخار [2].

حاولت الدولة منذ تطبيقها الإصلاحات إلى رفع مستوى للإنفاق الأستثماري الحكومي من خلال تشييد المشاريع الاستثمارية لتطوير البنية التحتية للأقتصاد وتعزيز الأستثمارات في كافة الجوانب وبما أن السياسات الأقتصادية المتبعة تميزت بالحذر في توزيعها للنفقات العامة بين النفقات الأستثمارية والتشغيلية وتوجه الحكومة كان يصب بأتجاه تعزيز النفقات التشغيلية على حساب النفقات الأستثمارية، بالرغم من محاولات الحكومة لتخصيص مبالغ للنفقات الأستثمارية الأ أن التوسع بالإنفاق الجاري كان على حساب الإنفاق الأستثماري بسبب ألتزام تونس في مجال الخدمات العامة، وبالنظر للتجارة الخارجية كان النمو في حجم الأستيراد متزايداً أي بمعدل تجاوز معدل النمو في حجم الصادرات وهذا ما أسهم في تفاقم عجز ميزان المدفوعات إذ تراجعت معدلات التصدير في الأنتاج بسبب الظروف المناخية والتغييرالذي حصل في الطلب العالمي على المنتجات والسلع في ظل تدهور شروط المبادلات التجارية فضلاً عن، تأثير الأزمات الأقتصادية العالمية والسياسات الحمائيه التي تفرضها الدول الصناعية المتقدمة أتجاه صادرات الدول النامية، أيضاً تآثرت الصادرات بإنخفاض العوائد النفطية التي حصلت في الثمانينيات من القرن الماضي بسبب تراجع الأسعار في الأسواق العالمية والتقلبات التي حصلت في تحويلات العاملين التونسيين في الخارج حسب متغيرات العلاقات السياسية والأقتصادية وتأثير تقلبات أسعار الصرف وخفض قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية الرئيسة التي تؤدي إلى تفاقم حجم المديونية الخارجية وأرتفاع قيمة خدمة الدين، بعد الأقتصاد التونسي من الأقتصادات الناشئة التي تتميز بالتنوع القطاعي مثل القطاع الزراعي وقطاع المناجم والسياحة والصناعات التحويلية وهذا التنوع الأقتصادي أدى إلى الأزدهار خلال عقد الثمانينيات من القرن الماضي، أعتمدت الدولة من خلال أتباعها سياسات الإنفاق التوسعية بأستعمال الموارد الأقتصادية التي آثرت سلباً على نمط التنمية

(1) محمد بوعواجه، تحرير سعيد النجار، التخصصية في تونس أهدافها وحدودها في كتاب التخصصية والتصحيحات الهيكلية في البلاد العربية، تونس، صندوق النقد العربي، ابو ظبي، 198، ص 197.
(2) عبد الفتاح غربال، السياسات التصحيحية في الأقتصاد التونسي، السياسات التصحيحية والتنمية في الوطن العربي،دار النشر القاهرة، القاهرة، 1990، ص 125.

فيها من خلال تزايد عجز ميزان المدفوعات وأرتفاع نسبة خدمة الدين وإنخفاض في الناتج المحلي الإجمالي التي جعلتها تلجأ إلى أعتماد الأصلاح الأقتصادي والمالي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي للحد من تدهور الوضع الأقتصادي وأعادة الأستقرار والتوازن لميزان المدفوعات وتخفيض معدلات التضخم، أن الناتج المحلي الإجمالي يعتمد في تكوينه على مساهمة كل من القطاع الزراعي والقطاع الصناعي وقطاع الخدمات التي تشكل السياحة مورد مهماً [1].

ثالثاً: تطور مؤشرات الموازنة العامة في تونس للمدة(2004-2020):-

تميزت تونس بتحولات كبيرة وعلى جميع الأصعده أبتداءاً من الوضع السياسي الذي زاد تفككاً مما أنعكس على الوضع الأقتصادي ثم إلى فشل محاولات الإصلاح الأقتصادي وتفاقم أختلالات المالية وأرتفاع الديون العامة، بعد تدهور مختلف المؤشرات الأقتصادية أعتمدت تونس عام (1986) على البرامج التصحيح وبالتعاون مع صندوق النقد الدولي لغرض أعادة التوازن الأقتصادي[2].

سنتطرق إلى بعض أبرز المؤشرات الأقتصادية والمالية المتعلقة بالاقتصاد التونسي إلتي تبين مدى الألتزام ببرامج الأنضباط المالي وفق منهج صندوق النقد الدولي.

يبين جدول (1) المؤشرات المالية في الموازنة العامة للمدة (2004_2020)، بلغ الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2004_2008) (3,118,389,359)_(4,485,945,204)مليون دولار، وبلغت الإيرادات للمدة ذاتها (798,987)_(1,310,164) مليون دولار وبلغ الإنفاق العام (3,783,455)_ (5,707,970) مليون دولار كما بلغ العجز للمدة ذاتها (2,984,468-)_(-4,397,806) مليون دولار وبلغ معدل النمو (15.3) للناتج المحلي الأجمالي لعام (2008)خلال هذة الأعوام كانت هناك زيادة في الناتج المحلي الاجمالي بسبب تشجيع الحكومي لقطاعات الزراعة والسياحة، ووضع خطة الحكومية لأستقطاب الأستثمارات، كما قامت الحكومة بدعم الصناعات التقليدية مثل النسيج والصناعات الغذائية كخطوة لدعم القطاع الخاص، كما بلغ الناتج المحلي الإجمالي للعامين (2009)_(2010) (434,557,405)_(4,620,609,194) مليون دولار وبلغ الأنفاق العام (5,498,448)_(5,697,586) مليون دولار كما بلغ العجز للمدة ذاتها (4,247,154-)_(-4,409,019) مليون دولار وبلغ معدل النمو للناتج المحلي الأجمالي (90.3-)(96.3) في هذة الأعوام أنخفض الناتج المحلي الإجمالي نتيجة الأوضاع الداخلية والأقتصادية، فضلاً عن أرتفاع أسعار

(1) محمد العباس، تجربة تونس في الإصلاح الهيكلي والخصخصة، كتاب الإصلاحات الأقتصادية في البلدان العربية،دار النشر القاهرة، القاهرة، 1999، ص134.

(2) فيصل ياسر، سياسات التصحيح والأندماج في بلدان المغرب، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد15، بيروت ،1992، ص78.

النفط العالمية التي آثرت سلباً على الإيرادات مما سبب ركود حاد مع أنكماش في الناتج المحلي الإجمالي، فضلاً عن زيادة الإنفاق العام، كما بلغ الناتج المحلي الإجمالي للعامين (2011)_(2016) (4,812,331,443)_(443,600,658) مليون دولار وبلغ الأنفاق العام (6,207,995)_(5,528,865) مليون دولار كما بلغ العجز للمدة ذاتها (4,771,331-)_(-4,554,115) مليون دولار وبلغ معدل النمو للناتج المحلي الأجمالي (4.1)(90.3-) تبين هذه المدة هناك ارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي مقابل عجز مالي وزيادة في الانفاق العام نتيجة الوضع السياسي الذي شهد ثورة تغير النظام مما آثر أقتصادياً على إيرادات السياحة وأعادة الأستثمار المحلي والأجنبي إما عام (2015) شهد توترات أجتماعية والهجمات الأرهابية بسبب الوضع الأمني غير المستقر أيضاً هنالك أسباب أخرى منها قامت الحكومة التونسية بتوسعه عمليات التوظيف دون مرآعاة موازنه العامة وحاجة الدولة وهذا ما ترتب علية فائض في أعداد الموظفين مما سبب زيادة في الإنفاق (الرواتب، مخصصات)، فضلاً عن، عودة العمالة التونسية من ليبيا التي أدت بدورها زيادة معدلات البطالة، كما بلغ الناتج المحلي الإجمالي للأعوام (2017)_(2020)(4,216,353,059)_(4,253,846,268) مليون دولار وبلغ الأنفاق العام (5,334,981)_(4,413,879) مليون دولار كما بلغ العجز للمدة ذاتها (4,346,679-)_(3,333,456-) مليون دولار وبلغ معدل النمو للناتج المحلي الأجمالي (4.1)(1.5) على الرغم الزيادة من حصول زيادة في الناتج المحلي الأجمالي نتيجة التعاون مع صندوق النقد الدولي ألا هذة الزيادة ذهبت الى خدمة الدين العام ومحاولة الدولة بتلبية الطلبات الأجتماعية، في عام(2018) حدث أحتجاجات ضد الموازنة العامة للدولة وعلى آثرها أجرت الدولة حزمة من إلاصلاحات، أما في عام (2020) تعرض العالم إلى أزمة صحية مما أنعكست آثارها على أغلاق المرافق السياحية والطيران التي تعتمد دولة تونس عليها بشكل كبير[1].

(1) مصطفى الستيتي، مركز دراسات الشرق الأوسط، أسباب الأزمة السياسية في تونس وتأثيراتها، 21 في تموز عام 2020، ص 2.

- (الجدول-1) تطورمؤشرات الموازنة العامة في تونس للمدة(2004-2020) (مليون دولار)

السنه	الناتج المحلي الإجمالي	النفقات العامة	الإيرادات العامة	العجز أوالفائض	معدل النمو السنوي %GDP	معدل النمو السنوي للعجز أوالفائض%
	1	2	3	4	5	6
2004	3,118,389,359	3,783,455	798,987	-2,984,468	-	-
2005	322,721,784	3,992,896	843,585	-3,149,311	-89.7	5.5
2006	343,766,646	3,591,084	931,513	-2,659,571	6.5	-15.6
2007	3,891,534,374	3,962,497	1,050,961	-2,911,536	10.32	9.5
2008	4,485,945,204	5,707,970	1,310,164	-4,397,806	15.3	51
2009	434,557,405	5,498,448	1,251,294	-4,247,154	-90.3	-3.4
2010	4,620,609,194	5,697,586	1,288,567	-4,409,019	96.3	3.8
2011	4,812,331,443	6,207,995	1,436,664	-4,771,331	4.1	8.2
2012	4,731,141,191	6,268,982	1,376,085	-4,892,897	-1.7	2.5
2013	4,868,543,643	6,486,420	1,183,999	-5,302,421	2.9	8.4
2014	5,027,181,292	6,258,908	1,184,744	-5,074,164	3.3	-4.3
2015	4,577,949,404	5,662,785	1,044,307	-4,618,478	-8.9	-9
2016	443,600,658	5,528,865	974,750	-4,554,115	-90.3	-1.4
2017	4,216,353,059	5,334,981	988,302	-4,346,679	85	-4.6
2018	4,268,650,984	4,401,942	1,063,890	-3,338,052	1.2	-23.2
2019	4,190,563,766	4,269,020	1,117,535	-3,151,485	-1.8	-5.6
2020	4,253,846,268	4,413,879	1,080,423	-3,333,456	1.5	5.8

- المصدر:

1- صندوق النقد العربي، إصدارات واحصاءات، القاعدة البيانات الأقتصادية، عمود (1) أستناداً إلى https://www.albankaldawli.org/ar/about/history/the-world-bank-group-and-the-imfمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات، بيانات المفتوحة للبنك الدولي مؤشرات التنمية العالمية.- عمود (5,4، 6) من عمل الباحث.

- تم احتساب معدل النمو السنوي من خلال القانون: Gr = (Pt-Po)/Po×100)
- تم احتساب الفائض والعجز (إجمالي الإيرادات العامة – إجمالي النفقات العامة).
- تم احتساب نسبة مساهمة مؤشرات إلى الناتج المحلي الإجمالي من خلال القانون: GDP×100/ المؤشر.

- (شكل-1) تطور الناتج المحلي الإجمالي في تونس للمدة(2004-2020)

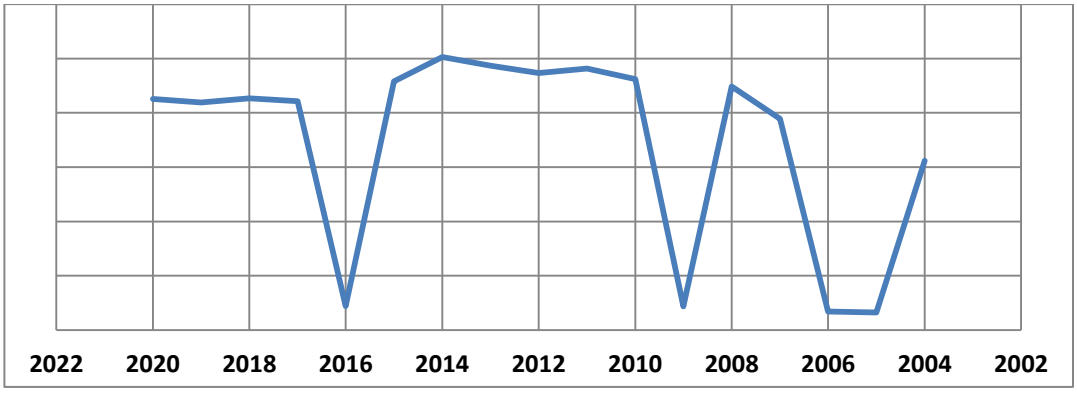

- المصدر: تم أعداد الشكل البياني بالاعتماد على الجدول (1).

يبين شكل(1) تذبذبات منحنى ناتج المحلي الإجمالي بين الأرتفاع والأنخفاض، خلال الأعوام (2004)_(2005) حققت أدنى نقطة لمنحى الناتج المحلي الإجمالي ثم أرتفع المنحنى للأعوام

(2006)_(2009) لغاية عام (2010) أنخفض منحنى الناتج المحلي الأجمالي ثم أرتفع المنحى عام (2011)_(2016) وعاود المنحنى بالأنخفاض عام (2017) ثم عاود بالأرتفاع ولغاية عام (2020).

رابعاً: تطور إجمالي الدين العام في تونس للمدة (2004-2020):-

أرتفعت نسبة الديون العامة وإجمالي خدمة الديون إلتي أستمرت بالأرتفاع مما ما يعني أستمرار التوجه بالحصول على القروض على الرغم من محاولات تطبيق برامج الأنضباط وإبرام الأتفاقيات مع صندوق النقد الدولي التي تتضمن تعديل هيكل القروض الخارجية عن طريق زيادة نصيب المصادر الرسمية عن طريق الأعتماد على الأستثمارات الأجنبية والحد من مصادر القروض الخاصة ذات الشروط والفوائد الصعبة، أن كل ما حصل من أرتفاع في الناتج المحلي الإجمالي قد ذهب إلى خدمة الدين، كما أعلن بنك **مورغان ستانلي*** إن دول تونس غير ملتزمة بالوفاء بسداد الدين [1].

من جدول (2) يلاحظ أن الدين العام في تونس لم يتغير كثيراً من ناحية المصادر، خلال الأعوام (2004_2010) بلغ إجمالي الدين العام (37,159,566)_(50,834,847)مليون دولار أما عام (2010) بلغ معدل النمو السنوي لأجمالي الدين لعام (6.4%)، ان إجمالي الدين أرتفع نتيجة تحمل كلفة كبيرة من المستوردات النفطية الممولة عن طريق الأقتراض الخارجي وجزءاً كبير منها كان لها الآثر في أرتفاع حجم القروض الخارجية وأن هذا التزايد أسهم في أرتفاع حجم خدمة الدين ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي، كما تشير أحصائيات صندوق النقد الدولي أن المديونية والقروض الخارجية أرتفعت في تونس، في عام (2008)بسبب أنتفاضات وأسعه في الجنوب الغربي التونسي في منطقة الحوض المنجمي الغني بمادة الفوسفات مما أدت إلى شلل العمل عن القطاعات العامة والخاصة مما أدى الى أرتفاع إجمالي الدين بشكل أكبر،أما خلال الأعوام (2011_2015) بلغ إجمالي الدين العام (58,462,831)_(59,647,996)مليون دولار، وبلغ معدل النمو السنوي لأجمالي الدين للمدة ذاتها (15.0)_(4.9-) أرتفع إجمالي الدين العام عن سابق الأعوام نتيجة قيام الحكومة التونسية بتمويل عجز الموازنة عن طريق إصدار السندات الحكومية قصيرة الأجل لتسديد الدين العام ومحاولة الحكومة بدعم الصناعات والسياحة والأستثمار حتى تتمكن من الوفاء والألتزام بخدمة الدين، فضلاً كذلك شهد عام

(1) Ayse. Y. Evrensel Effectiveness of IMF-Supported Stabilization programs in Developing Countries، Journal of International Money and Finance،2002، P.21.

***مورغان ستانلي:** هوبنك أستثماري عالمي تأسس في 16 سبتمبر لعام 1935 على يد هنري ستورجيس مورغان وهارولد ستانلي، هي مؤسسة للخدمات المالية وأستثمارية أمريكية متعددة الجنسيات، تعد من أكبر المؤسسات المصرفية في الولايات المتحدة والعالم، يقع مقرها الرئيسي وسط مانهاتن، بمدينة نيويورك، تندرج تونس ضمن قائمة مورغان ستانلي من أوائل المتعثرين عن سداد الدين، ومن المفترض أن تلتزم بالوفاء بسداد الديون الأجنبية تقريباً (3) مليارات دولار في المستقبل وبسبب إضطرابات السياسية التي آثرت على الوضع الأقتصادي والتي سببت الى عدم القدرة لتنفيذ الإصلاحات الأقتصادية وبعد تجميد حضورها في الأسواق الدولية، تسعى الحكومة التونسية أن يتم أتفاق لدعم الموقف المالي من خلال تمويل من صندوق النقد الدولي.

(2011) مظاهرات شعبية في المدن التونسية مستهدفة أسقاط النظام مما أدى إلى مزيد من المشكلات الأقتصادية وتفاقم الدين الخارجي وأزدياد القروض من صندوق النقد الدولي، أما خلال الأعوام (2016_2020) بلغ إجمالي الدين العام (61,967,381)_(48,243,248)مليون دولار، بلغ معدل النمو السنوي لأجمالي الدين للمدة ذاتها (3.9)_(68.3) أستمر إجمالي الدين العام بالأرتفاع نتيجة عدم أستقرار الوضع السياسي وعجز الموازنة المستمرة، فضلاً عن الأزمة الصحية العالمية عام (2020) التي تسببت بتوقف الموارد السياحية مما تسببت في تفاقم الديون[1].

- (الجدول-2) تطورإجمالي الدين العام في تونس للمدة(2004-2020) (مليون دولار)

السنه	الدين الداخلي	الدين الخارجي	إجمالي الدين	نسبة الدين الداخلي إلى GDP%	نسبة الدين الخارجي إلى GDP %	معدل النمو السنوي إجمالي الدين %
	1	2	3	4	5	6
2004	23,506,852	13,652,714	37,159,566	0.8	0.4	-
2005	23,844,000	13,956,016	37,800,016	7.4	4.3	1.7
2006	25,333,108	13,126,726	38,459,834	7.4	3.8	1.7
2007	28,777,274	13,770,543	42,547,817	0.7	0.4	10.6
2008	33,049,771	15,610,218	48,659,989	0.7	0.3	14.4
2009	32,892,559	14,885,857	47,778,416	7.6	3.4	-1.8
2010	35,563,784	15,271,063	50,834,847	0.8	0.3	6.4
2011	41,572,448	16,890,383	58,462,831	0.9	0.4	15.0
2012	40,956,106	17,216,943	58,173,049	0.9	0.4	-0.5
2013	41,944,204	17,478,752	59,422,956	0.9	0.4	2.1
2014	44,014,903	18,674,953	62,689,856	0.9	0.4	5.5
2015	41,080,227	18,567,769	59,647,996	0.9	0.4	-4.9
2016	41,633,432	20,333,949	61,967,381	9.4	4.6	3.9
2017	41,810,761	23,070,358	64,881,119	1.0	0.5	4.7
2018	41,172,833	26,437,297	67,610,130	1.0	0.6	4.2
2019	4,003,192	24,668,817	28,672,009	0.1	0.6	-57.6
2020	45,550,739	2,692,509	48,243,248	1.1	0.1	68.3

- المصدر:

1- البنك المركزي التونسي، أحصائيات.

-عمود (6,5,4,3) من عمل الباحث.

(1) البنك المركزي التونسي، نشرات وإصدارات 2020 ، ص 161.

- (شكل-2) تطور إجمالي الدين العام في تونس للمدة (2004-2020)

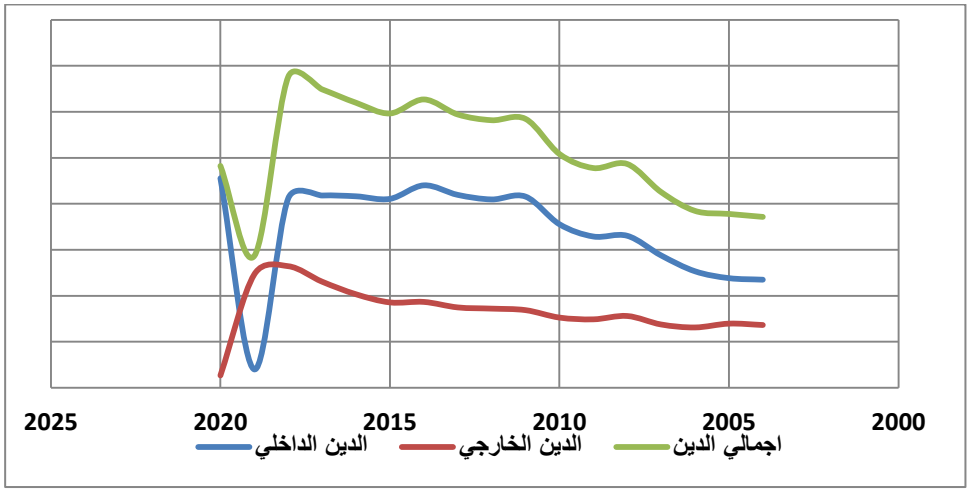

-المصدر: تم أعداد الشكل البياني بالاعتماد على الجدول (2).

يبين شكل(2) تذبذبات إجمالي الدين بين الأرتفاع والأنخفاض ، خلال الأعوام (2004)_(2010) أرتفع منحنيات الدين العام من أدنى نقطة إلى أعلى نقطة أرتفع منحنى الناتج المحلي الإجمالي للأعوام (2006)_(2009) لغاية عام (2010) ثم أنخفض منحنى الناتج المحلي الأجمالي ثم ارتفع المنحى عام (2011)_(2016) وعاود المنحنى بالأنخفاض عام (2017) ثم عاود المنحى بالأرتفاع بشكل تدريجي لغاية عام (2019) ثم انخفض بنسبة قليلة ثم عاود الأرتفاع عام (2020).

خامساً: تطور هيكل النفقات العامة في تونس للمدة (2004-2020):-

يلاحظ من جدول (3) تطور هيكل النفقات في الموازنة العامة للمدة (2004_2020)، في الأعوام (2004_2007) بلغت النفقات الجارية (3,081,072)_(3,962,497) مليون دولار وبلغت النفقات الأستثمارية (702,383)_(927,924) مليون دولار، إن سبب الأرتفاع في إجمالي الإنفاق العام نتيجة محاولة الدولة بتقليل التفاوت بين فئات المجتمع من خلال تحقيق العدالة الأجتماعية ودعم أنتاج قطاعات الزراعة والسياحة، قامت الحكومة بدعم الصناعات التقليدية مثل النسيج والصناعات الغذائية، أما خلال الأعوام (2008_2011) بلغت النفقات الجارية (4,557,530)_(5,126,125) مليون دولار وبلغ معدل النمو (15.0)_(12.3) بلغت النفقات الأستثمارية (1232.82)_(1232.82) مليون دولار وبلغ معدل النمو (24.0)_(4.6-)، عام (2008) شهد العالم أزمه مالية والمتمثلة بـ(الرهن العقاري) وأنعكست هذة الأزمة على الوضع الأقتصادي، أيضاً قررت الحكومة زيادة الإنفاق العام نتيجة نفي الحكومة رسمياً بعدم تآثير الأقتصاد التونسي بالأزمة المالية للأعوام (2008_2009)، أما عام (2011) شهد ثورة بتغير النظام وتوقف أغلب المؤسسات وزيادة الإنفاق، خلال المدة

(2012)_(2015) بلغت النفقات الجارية (5,168,992)_(4,805,187)مليون دولار، وبلغ معدل النمو (0.8)_(6.9-) وبلغت النفقات الأستثمارية (1,099,990)_(857,598) مليون دولار، وبلغ معدل النمو (1.7)_(21.7-)، بسبب التوترات الأجتماعية والهجمات الأرهابية، إذ آثرت الأحتجاجات الشعبية في مناطق أنتاج المعادن (الفوسفات) مما أدى إلى التراجع في أنتاج المعادن مسبباً أنكماش حاد في قطاع الصناعات الكيميائية وأدى إلى إنخفاض الإيرادات وزيادة الإنفاق العام بشكل كبير، خلال الأعوام (2016_2020) بلغت النفقات الجارية (4,721,116)_(3,881,851) مليون دولار وبلغ معدل النمو (1.7-)_(8.1) وبلغت النفقات الأستثمارية (807,749)_(532,028) مليون دولار وبلغ معدل النمو(5.8-)_(21.6-)، في المدة أستمر الإنفاق بالأرتفاع بسبب زيادة الرواتب للموظفين الحكوميين هي محاولة من الحكومة لتقليل التفاوتات الأجتماعية، فضلاً عن فتح باب التعينات للقوات الأمنية والدفاع مما زاد الإنفاق بمعدلات أكبر ولغاية عام (2020) تآثر العالم بالأزمة الصحية مما أدى إلى أرتفاع الإنفاق نتيجة إستيراد الأدوية ومستلزمات العلاج وأيقاف القطاع السياحي والطيران[1].

- (الجدول-3) تطورهيكل النفقات العامة في تونس للمدة(2004-2020) (مليون دولار)

السنه	النفقات الجارية	النفقات الأستثمارية	إجمالي النفقات العامة	معدل النمو السنوي للنفقات الجارية%	معدل النمو السنوي للنفقات الاستثمارية%	معدل النمو السنوي لإجمالي النفقات العامة%
	2	3	4	5	6	7
2004	3,081,072	702,383	3,783,455	-	-	-
2005	3,293,620	699,276	3,992,896	6.9	-0.44	5.5
2006	3,591,084	827,123	4,418,207	9.0	18.3	10.6
2007	3,962,497	927,924	4,890,421	10.3	12.2	10.69
2008	4,557,530	1,150,440	5,707,970	15.0	24.0	16.7
2009	4,444,028	1,054,420	5,498,448	-2.5	-8.3	-3.7
2010	4,563,526	1,134,060	5,697,586	2.7	7.6	3.6
2011	5,126,125	1,081,870	6,207,995	12.3	-4.6	9.0
2012	5,168,992	1,099,990	6,268,982	0.8	1.7	1.0
2013	5,438,290	1,048,130	6,486,420	5.2	-4.7	3.5
2014	5,163,208	1,095,700	6,258,908	-5.1	4.5	-3.5
2015	4,805,187	857,598	5,662,785	-6.9	-21.7	-9.5
2016	4,721,116	807,749	5,528,865	-1.7	-5.8	-2.4
2017	4,585,452	749,529	5,334,981	-2.9	-7.2	-3.5
2018	3,664,070	737,872	4,401,942	-20.1	-1.6	-17.5
2019	3,590,789	678,231	4,269,020	-2.0	-8.1	-3.0
2020	3,881,851	532,028	4,413,879	8.1	-21.6	3.4

- المصدر:

1 - صندوق النقد العربي، الإصدارات والأحصائيات، قاعدة بيانات الأقتصادية.

-عمود (6,5,4,3) من عمل الباحث.

(1) مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، افاق الأقتصادية، 2016، ص1-2، 2020 ص 15.

- (شكل-3) تطور إجمالي الإنفاق العام في تونس للمدة(2004-2020)

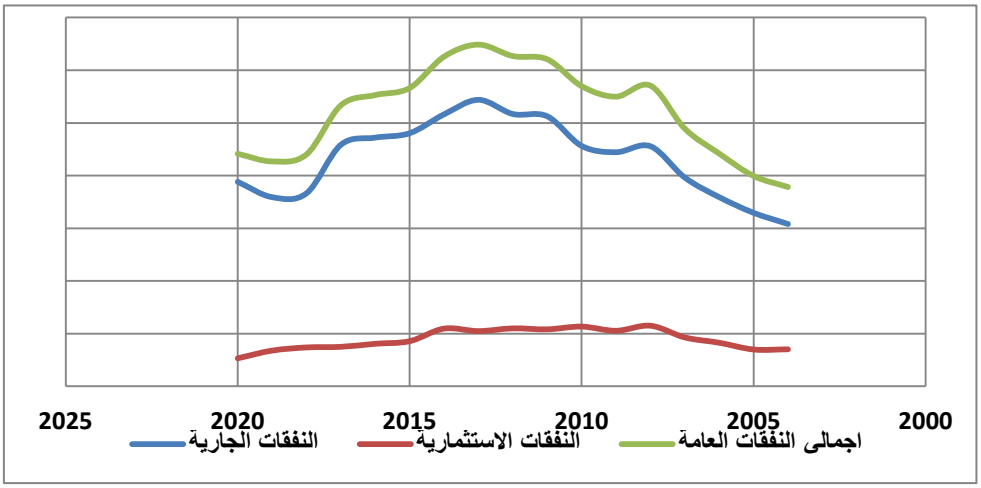

- المصدر: أعداد الباحث بالأعتماد على الجدول (3).

يبين شكل(3) تذبذبات إجمالي الأنفاق العام بين الأرتفاع والأنخفاض يبين ان منحنيات النفقات العامة مرتفعة منذ عام (2004) ولغاية عام (2012) أرتفع المنحنى الى أعلى نقطة ثم عاود منحنى النفقات العامة بالأنخفاض التدريجي ولغاية عام (2019) ثم عاود بالأرتفاع عام (2020).

سادساً: تطور هيكل الإيرادات العامة في تونس للمدة (2004-2020):-

في القرن الماضي تطورت الإيرادات السياحية بفضل أستثمارات الدولة والموقع الجغرافي مما جعل الدولة ريعية عن طريق الأعتماد على الإيرادات السياحية، أن قانون المرقم (114) الصادرعام (1989) والخاص بالضرائب الذي نص على تحصيل الإيرادات الضريبية، وتم أنشاء قاعدة ضريبية لدعم إيرادات الموازنة العامة لكن لم تنجح بسبب عدم أستقرار الوضع السياسي الذي جعل الحكومة لم تمتكن من السيطرة على حجم العجز الكلي [1].

ما جعلها تعتمد في تمويل العجز المالي عن طريق الأقتراض وبشكل خاص من (IMF)، ولأجل تعزيز الإيرادات العامة وتخفيف عجز الموازنة شرعت بتطوير هيكل النظام الضريبي لأجل رفع حصيلة الإيرادات العامة أذا أصبحت الإيرادات الضريبية هي الجزء الأكبر من حصيلة الإيرادات العامة وبالرغم من محاولات الإصلاح الأقتصادي فقد أستمر عجز الموازنة العامة [2].

(1)Ministry of Tourism, Tunisian National Tourism Office, “Directorate of Studies, Tunisian Tourism in Numbers,” 2017, p. 7.

(2) صندوق النقد العربي، التقرير الأقتصادي العربي الموحد، عام 2006، ص227.

من جدول (4) يلاحظ أن هيكل الإيرادات في الموازنة العامة للمدة (2004_2020)، في الاعوام (2004_2007) بلغت الإيرادات النفطية (17,167)_(22,682) مليون دولار وبلغت الإيرادات الضريبية (705,336)_(933,998) مليون دولار والإيرادات الأخرى (76,484)_(94,281) مليون دولار، أرتفعت الإيرادات في هذه المدة نتيجة محاولة الحكومة بتحصيل الضرائب وتشجيع الأستثمارات وتشجيع القطاع العام والخاص مما أنعكس على زيادة الإيرادات الضريبية لكن الموازنة العامة أستمرت بالعجز نتيجة عدم الألتزام بالنسب الخاصة بالإنفاق وقاعدة الدين، أما في الاعوام (2008_2011) بلغت الإيرادات النفطية (30,088)_(24,908) مليون دولار وبلغت الإيرادات الضريبية (1,149,960)_(1,278,260) مليون دولار والإيرادات الأخرى (1,310,164)_(133,496) مليون وبلغت نسبة الإيرادات النفطية إلى إجمالي الإيرادات العامة (2.3)_(1.7) وبلغ معدل النمو السنوي لإجمالي الإيرادات (24.66)_(11.49)، أرتفعت الإيرادات نتيجة إلى أرتفاع نسب الضرائب على الدخل وعلى الشركات، أما عام (2011) شهد هذا العام ثورة بتغير النظام مما أنعكس على الوضع الأقتصادي وتوقف المؤسسات الحكومية مما أدى إلى تراجع الإيرادات، في الأعوام (2012_2015) بلغت الإيرادات النفطية (23,115)_(7,653) مليون دولار وبلغت الإيرادات الضريبية (1,256,720)_(946,214) مليون دولار والإيرادات الأخرى (96,250)_(90,440) مليون دولار، تراجعت الإيرادات نتيجة تراجع أنتاج شركات النفطية الكبيرة المملوكة للدولة، في حين أرتفعت الأجور وتضاعفت إيرادات الضرائب، أما عام (2015) أنخفضت الإيرادات نتيجة الوضع الأمني غير المستقر الذي تمثل بالتوترات الأجتماعية والهجمات الأرهابية، وتأثير الأحتجاجات الشعبية وأدت إلى التراجع في إيرادات المعادن مسببة أنكماش حاد في قطاع الصناعات الكيميائية إذ أدى إلى إنخفاض الإيرادات وزيادة الإنفاق بشكل كبير، خلال الأعوام (2016_2020) بلغت الإيرادات النفطية (16,465)_(29,957) مليون دولار وبلغت الإيرادات الضريبية (869,860)_(966,085) مليون دولار والإيرادات الأخرى (88,425)_(48,381) مليون وبلغت نسبة الإيرادات النفطية إلى إجمالي الإيرادات العامة (1.7)_(2.8) وبلغ معدل النمو السنوي لإجمالي الإيرادات (11.85-)_(3.3- 2)، في عام (2016) أنخفضت الإيرادات ويعود السبب في تدهور المالي إلى الأوضاع السياسية مما آثر على الوضع الأقتصادي والأجتماعي، أما في عام (2020) من المعروف أن تونس أقتصاد ريعي معتمد على السياحة في هذا العام تراجعت الإيرادات بشكل كبير نتيجة الأزمة الصحية العالمية مما سببت في أغلاق المرافق السياحية وإلتي أتسمت في تراجع إيرادات قطاع السياحة.

- (الجدول-4) تطورهيكل الإيرادات العامة في تونس للمدة (2004-2020) (مليون دولار)

السنه	الإيرادات النفطية	الإيرادات الضريبية	الإيرادات أخرى	إجمالي الإيرادات العامة	نسبة الإيرادات النفطية إلى إجمالي الإيرادات العامة%	معدل النمو السنوي لإجمالي الإيرادات العامة%
	1	2	3	4	5	6
2004	17,167	705,336	76,484	798,987	2.1	-
2005	21,886	757,212	64,487	843,585	2.6	5.5
2006	22,298	822,769	86,446	931,513	2.4	10.4
2007	22,682	933,998	94,281	1,050,961	2.2	12.8
2008	30,088	1,149,960	130,116	1,310,164	2.3	24.6
2009	31,370	1,120,280	99,644	1,251,294	2.5	-4.4
2010	27,406	1,163,000	98,161	1,288,567	2.1	2.9
2011	24,908	1,278,260	133,496	1,436,664	1.7	11.4
2012	23,115	1,256,720	96,250	1,376,085	1.7	-4.2
2013	19,669	1,001,330	163,000	1,183,999	1.6	-13.9
2014	7,105	1,086,580	91,059	1,184,744	0.6	0.06
2015	7,653	946,214	90,440	1,044,307	0.7	-11.8
2016	16,465	869,860	88,425	974,750	1.7	-6.6
2017	25,413	875,475	87,414	988,302	2.6	1.3
2018	52,834	924,653	86,403	1,063,890	5.0	7.6
2019	49,119	983,024	85,392	1,117,535	4.4	5.04
2020	29,957	966,085	84,381	1,080,423	2.8	-3.3

- المصدر:

1 -صندوق النقد العربي، الإصدارات والأحصائيات، قاعدة بيانات الأقتصادية .

-عمود (4,5, 6) من عمل الباحث.

- (شكل-4) تطور إجمالي الإيرادات العامة في تونس للمدة (2004-2020):-

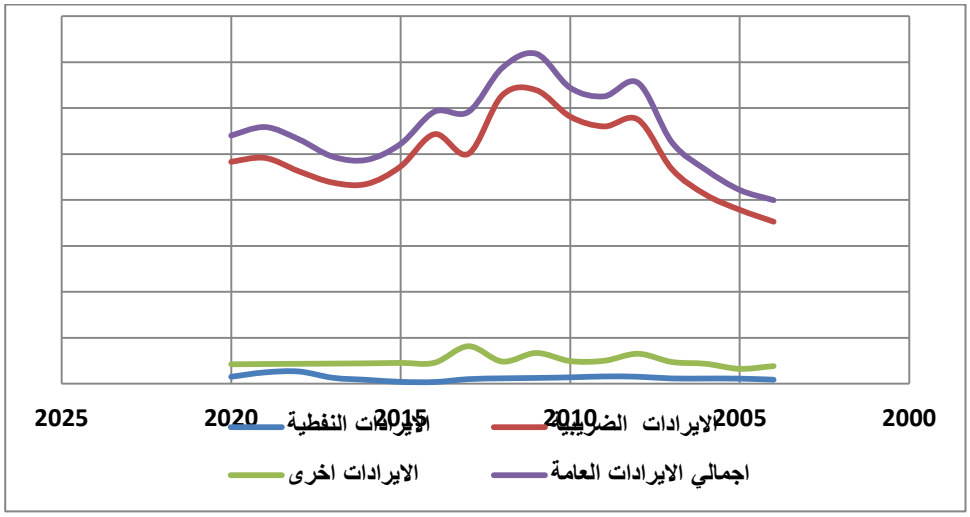

- المصدر: أعداد الباحث بالأعتماد على الجدول (4).

من خلال شكل(4) يبين منحنيات الإيرادات العامة في عام (2004) بدء منحى إجمالي الإيرادات بالأرتفاع وأستمر بشكل متصاعد ولغاية عام (2011) ثم تراجع المنحنى من عام (2012) ولغاية عام (2020).

سابعاً: تطور نسب مؤشرات المالية إلى الناتج المحلي الإجمالي في تونس للمدة (2004-2020):-

من جدول (5) الذي يبين نسب المؤشرات الى الناتج المحلي الإجمالي، أن النسبة المعيارية المسموح بها هي (3%) لمؤشر العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي أن أغلب المدة (2004 _2020) لم يتحقق الأنضباط المالي وكانت النتائج سالبة، أما بالنسبة إلى الدين العام النسبة المعيارية هي (60%) من الناتج المحلي الإجمالي، يتضح أن النسب مرتفعة نتيجة تمويل عجز الموازنة بالدين وألتزام الحكومة بخدمة الدين، أن كل زيادة حصلت في الناتج المحلي الإجمالي ذهبت إلى الوفاء بخدمة الدين العام، أرتفع الناتج المحلي بشكل تدريجي آثرالإصلاحات الأقتصادية بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، أما نسبه الإنفاق العام كانت مرتفعة وعلى طول المدة، وهذا ما يفسر على عدم الألتزام بالنسب التي تحقق الأنضباط المالي، أن كل الأيرادات التي تحققت ذهبت إلى خدمة الدين، إن عدم أستغلال هذه الأيرادات بالمشاريع الأستثمارية لغرض الأستدامة المالية نتيجة الإنفاق غيرالرشيد، أن الأنضباط المالي له أهمية كبيرة في المؤشرات المالية وخاصة في مواجهة المشكلات الأقتصادية في حال الألتزام، ومن خلال عرض نسب المؤشرات المالية إلى الناتج المحلي الإجمالي تبين أن تونس غير ملتزمة بالأنضباط المالي بكافة المؤشرات خلال مدة البحث.

- (الجدول-5) نسب مؤشرات المالية الى الناتج المحلي الإجمالي في تونس للمدة (2004-2020)

السنه	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الفائض أوالعجز إلى GDP 3%	نسبة الدين العام إلى 60%GDP	نسبة النفقات العامة إلى 35%GDP	نسبة الإيرادت العامة إلى 35%GDP
	1	2	3	4	5
2004	3,118,389,359	-0.10	1.19	0.12	0.03
2005	322,721,784	-0.98	11.71	1.24	0.26
2006	343,766,646	-0.77	11.19	1.29	0.27
2007	3,891,534,374	-0.07	1.09	0.13	0.03
2008	4,485,945,204	-0.10	1.08	0.13	0.03
2009	434,557,405	-0.98	10.99	1.27	0.29
2010	4,620,609,194	-0.10	1.10	0.12	0.03
2011	4,812,331,443	-0.10	1.21	0.13	0.03
2012	4,731,141,191	-0.10	1.23	0.13	0.03
2013	4,868,543,643	-0.11	1.22	0.13	0.02
2014	5,027,181,292	-0.10	1.25	0.12	0.02
2015	4,577,949,404	-0.10	1.30	0.12	0.02
2016	443,600,658	-1.03	13.97	1.25	0.22
2017	4,216,353,059	-0.10	1.54	0.13	0.02
2018	4,268,650,984	-0.08	1.58	0.10	0.02
2019	4,190,563,766	-0.08	0.68	0.10	0.03
2020	4,253,846,268	-0.08	1.13	0.10	0.03

- المصدر:-

-عمود (1) استنادا إلى https://www.albankaldawli.org/ar/about/history/the-world-bank-group-and-the-imfمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات، بيانات المفتوحة للبنك الدولي مؤشرات التنمية العالمية. 2-عمود (2 ، 3، 4 ،5) من عمل الباحث.

المبحث الثاني

(آثر الأنضباط المالي على بعض المتغيرات الأقتصادية في تونس)

بعد محاولات الحكومة التونسية بتحقيق الإصلاح الأقتصادي وتجاوز العقبات الأقتصادية وبالتعاون مع صندوق النقد الدولي على تطبيق برامج الإصلاح المالي، ولمعرفة تطورات الأصلاح سنعرض المؤشرات الأتية:

أولاً: إجمالي الصادرات في تونس للمدة (2004-2020):-

تم أتفاق الحكومة التونسية مع خبراء الصندوق النقد الدولي بتكريس مبدأ حرية الأستيراد والتصدير، وعلى هذا الأساس تم صدور قانون المرقم (41) في عام (1994) المتعلق بالتجارة الخارجية (تصدير، أستيراد)، فضلاً عن الإجراءات التي تم أتخاذها من أجل تسهيل حركة التجارة الخارجية وتعزيز الأحاطة بالشركات المصدرة وتدعيم آليات المساندة والنهوض بالصادرات والدخول في منافسة الأسواق الخارجية، كما تم أقرار آليات الحمائية التي تهدف إلى أيقاف الممارسات غيرالمشروعة عند الأستيراد (مثل الأغراق والدعم) على آثر ذلك تم أقرار القانون المرقم (9) في عام (1999) المتعلق بالحماية ضد الممارسات غيرالمشروعة عند الأستيراد والتصدير، أيضاً تم أقرار مبدأ اللجوء إلى الإجراءات الوقائية عند الأستيراد كلما تحققت الشروط الموجبة لحماية الأنتاج الوطني من الأستيرادات المكثفة التي من شأنها أن تحد من الصعوبات لفروع الأنتاج الوطني[1].

من جدول (6) الذي يبين الصادرات النفطية والصادرات السلعية غير النفطية خلال المدة (2004_2020)، خلال الأعوام (2004_2007) بلغت الصادرات النفطية (17,167)_(937,914) مليون دولار وبلغت الصادرات السلعية غير النفطية (937,914)_(147,919) مليون دولار أرتفعت قيمة الصادرات نتيجة التسهيلات التي قدمها صندوق النقد الدولي تحت أطار أتفاقية التعاون والتسهيلات، كما تحسن أنتاج القطاعات الزراعية والصناعية التقليدية مثل النسيج والصناعات الغذائية كخطوة لدعم القطاع الخاص ودعم الصادرات، أما خلال الأعوام (2008_2011) بلغت الصادرات النفطية (30,088)_(24,908) مليون دولار وبلغت الصادرات السلعية غير النفطية (186,278)_(171,613) مليون دولار، وبلغ معدل النمو السنوي لإجمالي الصادرات (26.8)_(5.7) في عام (2008) أنخفضت الصادرات نتيجة الأزمه المالية العالمية وشهد عام (2011) ثورة بتغير النظام مما أنعكس على الوضع الأقتصادي وتوقف

(1) محمد عبدالفتاح العموص، النماذج التأليفية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، الأسس النظرية والحالات التطبيقية اشارة الى تجربة تونس، مجلة بحوث أقتصادية عربية، العدد التاسع، الجمعية العربية للبحوث الأقتصادية، القاهرة، 1997، ص 13.

المؤسسات الحكومية أدى ذلك إلى تراجع الصادرات، أما الأعوام (2012_2015) بلغت الصادرات النفطية (23,115)_(7,653) مليون دولار وبلغت الصادرات السلعية غير النفطية (162,982)_(140,688) مليون دولار، وبلغ معدل النمو السنوي لإجمالي الصادرات (5.3-)_(-14.5)، تراجعت الصادرات نتيجة تدهور أنتاج الشركات النفطية الكبيرة المملوكة للدولة، لغاية عام (2015) مما أنعكس على إنخفاض قيمة الصادرات نتيجة الوضع الأمني غير المستقر الذي تمثل بالتوترات الأجتماعية والهجمات الأرهابية، إذ آثرت الأحتجاجات على التراجع في أنتاج المعادن مما أدى إلى إنخفاض الصادرات، خلال الأعوام (2016_2020) بلغت الصادرات النفطية (16,465)_(29,957) مليون دولار وبلغت الصادرات السلعية غير النفطية (135,738)_(137,689) مليون دولار، وبلغ معدل النمو السنوي لإجمالي الصادرات (2.6)_(-15.6)، في عام (2016) تدهورت الصادرات بسبب تدهورالأوضاع السياسية والأقتصادية والأجتماعية التي مرت بها الدولة، في عام (2019) أرتفعت الصادرات النفطية نتيجة دخول الشركات الأستثمارية، أما في عام (2020) تراجعت الصادرات بشكل كبير نتيجة الأزمة الصحية وأيقاف أغلب المشاريع.

- (الجدول-6) إجمالي الصادرات في تونس للمدة(2004-2020) (مليون دولار)

السنة	الصادرات النفطية	الصادرات السلعية غير النفطية	إجمالي الصادرات	معدل النمو السنوي للإجمالي الصادرات %
	1	2	3	4
2004	17,167	937,914	955,081	-
2005	21,886	100,943	122,829	-87.1
2006	22,298	11,370	33,668	-72.6
2007	22,682	147,919	170,601	40.6
2008	30,088	186,278	216,366	26.8
2009	31,370	139,694	171,064	-20.9
2010	27,406	158,493	185,899	8.7
2011	24,908	171,613	196,521	5.7
2012	23,115	162,982	186,097	-5.3
2013	19,669	170,437	190,106	2.2
2014	7,105	166,456	173,561	-8.7
2015	7,653	140,688	148,341	-14.5
2016	16,465	135,738	152,203	2.6
2017	25,413	142,259	167,672	10.2
2018	52,834	154,665	207,499	23.8
2019	49,119	149,519	198,638	-4.3
2020	29,957	137,689	167,646	-15.6

- المصدر:-

1- صندوق النقد العربي، الإصدارات والأحصائيات، قاعدة بيانات الأقتصادية .

-عمود (3 ،4) من عمل الباحث.

- (شكل-5) إجمالي الصادرات في تونس للمدة(2004-2020)

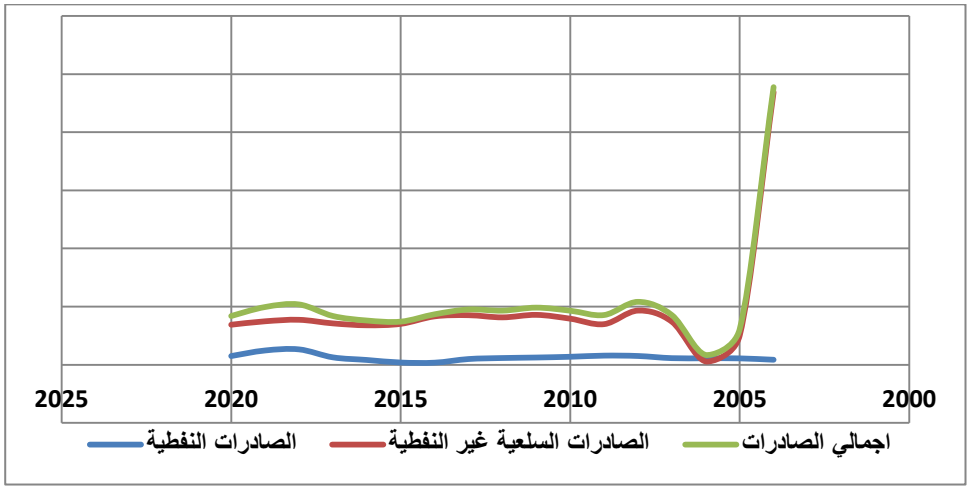

- المصدر:أعداد الباحث بالأعتماد على جدول (6).

من شكل (5) الذي يبين منحنيات الصادرات من عام (2004) كان منخفض ولغاية عام(2005) نسبياً ثم أرتفعت الصادرات السلعية ثم أستقر منحى الصادرات السلعية ولغاية عام (2020)، أما منحنى الصادرات للمعادن كان منخفض للمدة (2004_2020).

ثانياً: معدل التضخم في تونس للمدة (2004-2020):-

تتسم ظاهرة التضخم في تونس بالتعقد والتنوع الكبير بسبب طبيعة الأختلالات الهيكلية التي عانى منها الأقتصاد التونسي وعدم تناسب علاقات النمو بين قطاعات أقتصاد القومي، شهد الأقتصاد التونسي أنفتاحاً على العالم الخارجي نتيجة تماشيه مع إصلاحات صندوق النقد الدولي، إذ أدى إلى أرتفاع أسعار السلع المستوردة إلى رفع المستوى العام للأسعار فيها [1].

فضلاً عن، ما يتسم به الأقتصاد التونسي من أختلالات مالية، أنتهجت الدولة سياسة نقدية ركزت فيها على خفض أسعار الفائدة وأعتمدت على أنماط أنتاجية لتشجيع الأستثمارت، أيضاً من العوامل التي تسببت بأرتفاع معدلات التضخم منها، نقص السلع الأساسية وأرتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة والنقل نتيجة أنعكاسات الوضع السياسي والأمني المتدهور[2].

من جدول (7) الذي يبين تطور معدلات التضخم خلال المدة (2004)_(2020)، خلال الأعوام (2004_2012) إذ بلغ معدل التضخم (3.6)_(4.6) أن معدلات التضخم بدأت مرتفعة وبشكل تدريجي من عام (2004) ولغاية عام (2012) نتيجة نقص المواد الأساسية وارتفاع أسعار المواد

(1) Sims، C.، 2004، "Limits to inflation targeting،" in Bernanke B. and Woodford، M. (eds.)، The inflation targeting debate، The University of Chicago Press، pp. 283–284.
(2) Vega، M. and Winkelried، D،"Inflation targeting and inflation behaviour: a success story، International Journal of Central Banks،2005، 1، pp. 153–154.

الغذائية والطاقة والنقل، فضلاً عن الوضع السياسي المتدهور، كما شهد عام (2011) تغير النظام السياسي للدولة مما أدى الى ايقاف أغلب المؤسسات الحكومية والأعتماد على المستوردات مما زاد من معدلات التضخم، أما خلال (2013-2020) بلغ التضخم (5.3)_(5.6) تراجع الدينارأن أمام الدولار واللجوء المفرط الى الأقتراض من النظام المصرفي الداخلي مما أدى إلى ارتفاع التضخم، كذلك ضخ السيولة المالية من قبل البنك المركزي من دون أن يقابلها ارتفاع للإنتاج ونمو الاقتصادي.

- (الجدول-7) معدل التضخم في تونس للمدة (2004-2020)

السنة	التضخم سنوياً %	سنة الأساس عام 2015
	1	
2004	3.6	
2005	2.0	
2006	3.2	
2007	3.0	
2008	4.3	
2009	3.7	
2010	3.3	
2011	3.2	
2012	4.6	
2013	5.3	
2014	4.6	
2015	4.4	
2016	3.6	
2017	5.3	
2018	7.3	
2019	6.7	
2020	5.6	

المصدر:

1-استنادا إلى https://www.albankaldawli.org/ar/about/history/the-world-bank-group-and-the-imfمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات، بيانات المفتوحة للبنك الدولي مؤشرات التنمية العالمية.

- (شكل-6) معدلات التضخم في تونس للمدة(2004-2020)

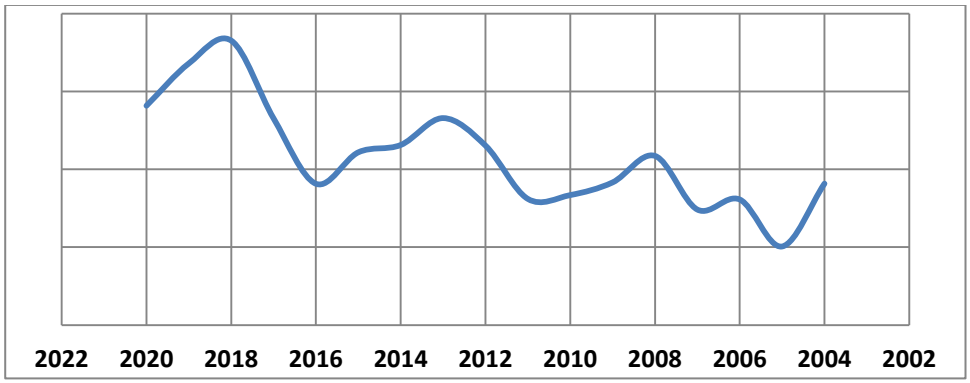

المصدر: أعداد الباحث بالأعتماد على الجدول (7).

من شكل (6) يبين ان منحنى التضخم من عام (2004) كان مرتفع وأستمر بالأرتفاع لغاية عام (2020).

ثالثاً: معدل البطالة في تونس للمدة (2004-2020):-

إن من أبرز التحديات التي وأجهها الأقتصاد التونسي هي إلتي تمثلت بمعالجة معدلات البطالة، إذ أرتفعت البطالة نتيجة أنعكاسات الأوضاع غير المستقرة في تونس، فضلاً عن ضعف الأداء الأقتصادي عقب الثورة التونسية في عام (2011) وتدهور الأوضاع بعدها مما أدت إلى توقف أغلب القطاعات الأقتصادية أدت أرتفاع أعداد معدات البطالة، فضلاً عن عودة المهاجريين التونسيين من ليبيا الذي تسبب بأرتفاع معدلات البطالة، أستقرت نسبة البطالة للمرة الأولى في عام (2015) ولمدة خمس سنوات التي تلتها بنسب ما يقارب من (15%)إلى (16%)، وكانت النسبة الأكبر للعاطلين هم خريجو الجامعات [1].

من جدول (8) الذي يوضح معدلات البطالة في تونس خلال الأعوام (2004_2010) إذا بلغ معدل البطاله (14.2)_(13.5) في هذه المدة معدلات البطالة كانت مستقرة نتيجة توظيف الخريجين وتناسق بين سوق العمل وقامت الدولة بدعم أنتاج قطاعات الزراعة والسياحة والصناعات التقليدية مثل النسيج والصناعات الغذائية ونتيجة التعاون مع صندوق النقد الدولي بتنفيذ البرامج، أما خلال الأعوام (2011_2016) بلغت معدلات البطالة (18.3)_(15.6) أرتفعت معدلات البطالة في هذة المدة نتيجة عام (2011) شهد تغير النظام السياسي للدولة ثم صاحبت الأحتجاجات والأضطرابات الأمنية، فضلاً عن إن منظومة التعليم غير مرتبطة بسوق العمل وعدم الاقتداء في ذلك بتجارب الدول الرائدة في هذا المجال، خلال الأعوام (2017-2020) بلغت معدلات البطالة (15.3)_(15.1) أستقرت معدلات البطالة نتيجة تطبيق أتفاقيات صندوق النقد الدولي مع دولى تونس وعملت تونس على التعاون مع وزارة التعليم ووزارة التشغيل والتكوين لاستيعاب الخريجين، أما عام (2020) بلغت معدلات البطالة (16.4) ارتفعت معدلات البطالة نتيجة إيقاف عمل قطاع الطيران والسياحة بسبب الأزمة الصحية العالمية.

(1) وزارة التكوين المهني والتشغيل التونسية، المشاورة الوطنية حول التوظيف، تحد متعدد الأبعاد، تونس، اكتوبر 2008، ص، 25.

- (الجدول-8) معدل البطالة في تونس للمدة(2004-2020)

السنة	البطالة من إجمالي القوى العاملة %
2004	14.2
2005	12.9
2006	12.5
2007	12.4
2008	12.4
2009	13.3
2010	13.5
2011	18.3
2012	17.6
2013	15.9
2014	14.3
2015	15.2
2016	15.6
2017	15.3
2018	15.5
2019	15.1
2020	16.4

- المصدر:

1-استناداً إلى https://www.albankaldawli.org/ar/about/history/the-world-bank-group-and-the-imf مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات، بيانات المفتوحة للبنك الدولي مؤشرات التنمية العالمية.

- (شكل-7) معدل البطالة في تونس للمدة(2004-2020)

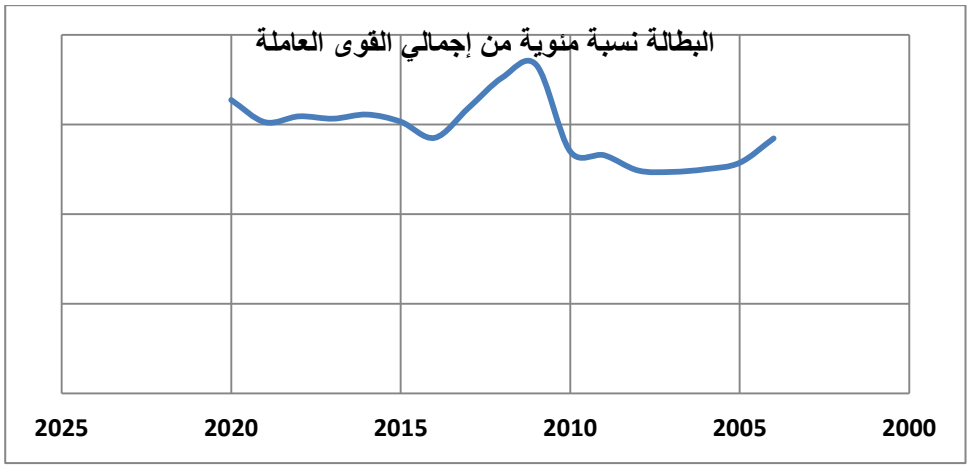

- المصدر أعداد الباحث بالأعتماد على جدول (8) .

من شكل (7) يتبن إن منحنى معدل البطالة كان مستقر للأعوام (2004-2010) ثم عاود بأرتفاع من عام (2011_2017) ثم عاود المنحنى بالأستقرار لغاية عام (2019) ثم أرتفع منحنى معدل البطالة عام (2020).

رابعاً: معدل أسعار الصرف في تونس للمدة (2004-2020):-

صندوق النقد الدولي غالباً ما يطالب الدول الأعضاء بتثبيت سعر صرف للعملة، ويفرض توحيد سعر الصرف ويمنع الدول من أتباع أساليب تعدد سعر الصرف، ومن شروطه أستقلالية البنك المركزي عن الحكومة بأعتباره أحد الأدوات التي تتحكم في سعر الصرف لذلك يدعو صندوق النقد الدولي إلى استقلالية البنك المركزي عن السلطة السياسية والبرلمان ومنعه من تمويل النفقات الحكومية والائتمان عن طريق خلق النقود، من أراء خبراء الصندوق النقد الدولي هي القضاء على عجز ميزان المدفوعات المؤقت حسب برامج التثبيت الأقتصادي تتمثل في التعويم أوألغاء الرقابة عن أسعار الصرف أوتقليلها إلى أدنى حد ممكن وأنشاء سوق موحد للصرف الأجنبي يتحدد فيها سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، إن خلاصة ما سبق ذكره أن سياسات التثبيت الأقتصادي هي إلتي تضع حد أعلى من عرض النقد وتعويم سعر الفائدة ووضع حدود عليا للائتمان المصرفي وتخلي الدولة عن الأعتماد على البنك المركزي وأزالة الدعم عن السلع والخدمات الأجتماعية وتثبيت الأجور والرواتب وزيادة أسعار الخدمات إلى المستفيد مباشرة وزيادة أسعار الطاقة وخدمات النقل والمواصلات والاتصالات والتعليم والخدمات الطبية وألغاء الرقابة عن أسعار الصرف وأقامة سوق موحد للصرف[1].

من جدول (9) الذي يبين أسعار اصرف العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي للمدة (2004-2020)، خلال اللأعوام(2004_ 2010)أرتفعت أسعار الصرف العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي وبلغ (124,569)دينار (28,111)دينار، أما الأعوام (2011_2020) أستقر بين (14,079) دينار (28,111) دينار، في عام (2014) تحسنت العملة المحلية نتيجة أعلان الحكومة الدستور التونسي مما نتج عن أرتفاع سعر الدينار الدينار التونسي أمام الدولار إلى(1.54) دينار تونسي، وهو أعلى سعر للدينار في ذلك العام، إما في عام (2015) بلغت أسعار الصرف العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي إلى ما يقارب (19,623) دينار وتراجع الدينار التونسي إلى (1.89) دينار للدولار الواحد نتيجة المشكلات السياسية للحكومة المتمثلة بعدم تشكيل الحكومة فضلاً عن، أستهداف العصابات الأرهابية المعالم السياحية مما أدى إلى تراجع العملة المحلية، إما عام (2016) وأصل الدينار التونسي إنخفاضه وبلغ الدينار مقابل الدولار ما يقارب (2.34) وأسعار الصرف العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي بلغت (21,472) دينار نتيجة أنعكاسات الوضع الأمني، في عام (2017) بلغ

(1) برهان عثمان حسين، سياسات التكييف الأقتصادي في الوطن العربي ودورها في تصحيح الأختلالات في الأقتصاد العربي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الإدارة والأقتصاد، جامعة بغداد، 1994، ص6-9.

أسعار الصرف العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي (2.44) دينار للدولار وبلغ سعر الصرف الدولار (24,195) دينار نتيجة التصريحات وزارة المالية التونسية في الأعلام (أن البنك المركزي التونسي سوف يعمل على خفض أسعار صرف الدينار مقابل الدولار واليورو) ولغاية عام (2020) بلغت أسعار صرف العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي (28,111) دينار نتيجة تداعيات الأزمة الصحية العالمية والعجز في الميزان التجاري.

- (الجدول-9) معدل أسعار صرف العملة المحلية التونسية مقابل الدولار الأمريكي للمدة(2004-2020)

السنة	سعر الصرف
2004	124,569
2005	129,812
2006	132,945
2007	127,993
2008	12,309
2009	13,494
2010	14,326
2011	14,079
2012	15,618
2013	16,253
2014	17,001
2015	19,623
2016	21,472
2017	24,195
2018	26,468
2019	29,331
2020	28,111

- المصدر:

1-استناداً إلى البنك المركزي التونسي، أحصائيات .

- (شكل-8) معدل أسعار صرف العملة المحلية التونسية مقابل الدولار الأمريكي للمدة(2004-2020)

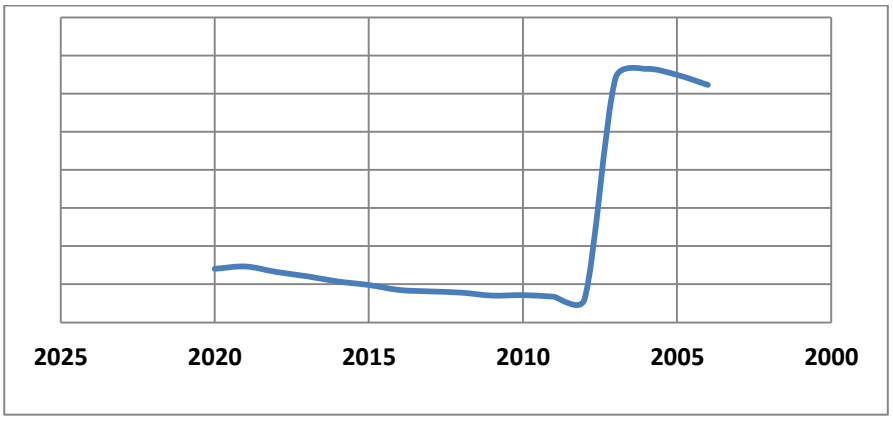

- المصدرأعداد الباحث بالاعتماد على جدول (9) .

من شكل (8)الذي يبين منحنى أسعار صرف العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي إذ كان المنحنى مرتفع بأعلى نقطة في عام (2004) ثم أستمر المنحنى بالأرتفاع ولغاية عام (2009) في هذا العام انخفضت أسعار صرف العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي واستمر المنحنى بالأنخفاض مع الارتفاع التدريجي لغاية عام (2020).

خامساً: الأحتياطات والقاعدة النقدية ومعادلة الأنضباط المالى فى تونس للمدة (2004-2020):-

من المعروف إن الأحتياطيات هو كل ما تمتلكه الدولة من العملات الاجنبية التي تحتفظ بها في البنك المركزي أوالسلطات النقدية، تمكن الأحتياطيات الأقتصاد من مواجهة الصدمات الأقتصادية وغالباً ما تلعب الأحتياطيات دوراً أساسياً في تحقيق الأستقرار الأقتصادي وخاصة في أستقرار المستوى العام للأسعار، وتساعد الأحتياطيات في الحفاظ على توازن العملة المحلية والمعاملات التجارية الخارجية، وتؤدي تراكم الأحتياطيات إلى خفض سعر الصرف الحقيقي، وجذب تدفقات الأستثمار الأجنبي الوافدة[1].

من جدول (10) الذي يوضح الأحتياطات في تونس للمدة (2004_2020)، خلال الاعوام (2004_2010) بلغت الأحتياطيات (75,237)_(176,153)مليون دولار أن من مصادر الأحتياطيات في تونس هو أنتاج الفوسفات والسياحة والطيران إلتي تمثل مصدراً للعملة الصعبة للأحتياطات، أذ أرتفعت قيمة الصادرات نتيجة البرامج التي قدمها صندوق النقد الدولي تحت أطار أتفاقية التعاون والتسهيلات، كما تحسن أنتاج القطاعات الزراعية والصناعية التقليدية مثل النسيج والصناعات الغذائية كخطوة لدعم القطاع الخاص ودعم الصادرات، أما الأعوام (2011_2015)، بلغت الاحتياطيات (165,011)_(123,387) مليون دولار من أسباب تراجع الأحتياطيات التغير النظام السياسي وما صحبها من من توقف أنتاج الفوسفات مما أدى إلى عجز في الميزان التجاري، من أسباب تراجع الأحتياطيات الأجنبية الأحتجاجات المستمرة بعد عام (2011)، خلال الأعوام (2016_2020) بلغت الأحتياطيات (114,248)_(265,088)مليون دولار تآثرت الأوضاع الأقتصادية وتذبذب إيرادات القطاع السياحي بسبب الوضع الأمني الغير مستقر لغاية عام (2020)

(1) تاج الدين، صحراوي محمد، مساهمة قطاع السياحة في رفع احتياطي الصرف دراسة مقارنة الجزائر وتونس خلال المدة 2009-2018، أطروحة دكتوراه في العلوم الأقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكره، كلية العلوم الأقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،2019، ص 163-164 .

المتمثل بالأزمة الصحية في العام ذاته تم الأتفاق مع (IMF) على ألاقتراض مما زاد من الأحتياطات[1].

- (الجدول-10) الأحتياطات والقاعدة النقدية في تونس للمدة(2004-2020) (مليون دولار)

السنة	الأحتياطياتR	القاعدة النقدية MB	معدل السنوي التغير بالأحتياطيات النقدية%	معدل التغير السنوي بالقاعدة النقديه %
	1	2	3	4
2004	75,237	641,551	-	-
2005	87,636	643,474	16.5	0.3
2006	118,951	763,757	35.7	18.7
2007	176,987	909,471	48.8	19.1
2008	262,523	947,411	48.3	4.2
2009	299,701	1,085,730	14.2	14.6
2010	176,153	1,104,410	-41.2	1.7
2011	165,011	1,268,710	-6.3	14.9
2012	211,467	1,292,510	28.2	1.9
2013	221,782	1,268,300	4.9	-1.9
2014	138,626	1,214,840	-37.5	-4.2
2015	123,387	1,210,590	-11.0	-0.3
2016	114,248	1,132,480	-7.4	-6.5
2017	149,346	1,247,620	30.7	10.2
2018	242,651	1,071,400	62.5	-14.1
2019	289,132	1,260,860	19.2	17.7
2020	265,088	1,521,700	-8.3	20.7

- المصدر:

1- عمود (1)صندوق النقد العربي، الإصدارات والأحصائيات، قاعدة بيانات الأقتصادية.

-عمود (3 ،4) من عمل الباحث .

- (شكل-9) القاعدة النقدية والأحتياطيات في تونس للمدة(2004-2020)

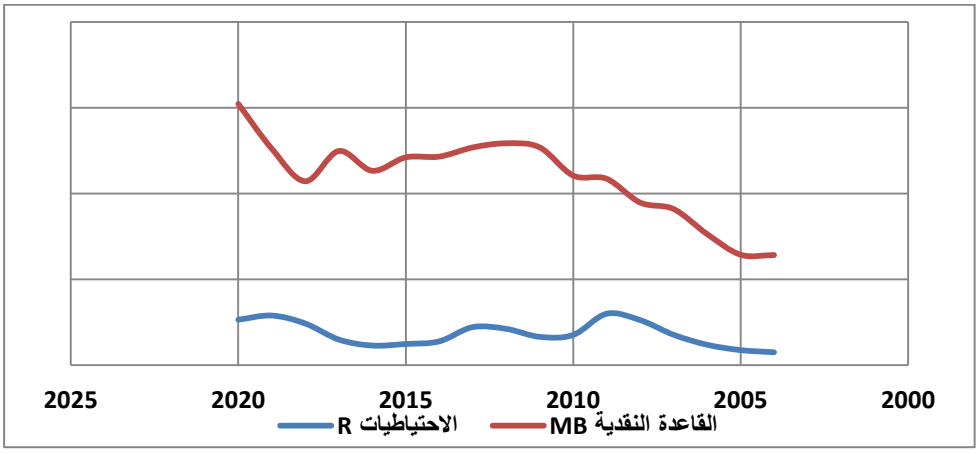

- المصدر أعداد الباحث بالاعتماد على جدول (10).

(1) Gereziher، H.، Nuru، N.، Determinants of foreign exchange reserve accumulation، empirical evidence from foreign exchange constrained economy، Journal of Economic and Administrative Sciences، Economics، College of Business and Economics، Adigrat University،2021، p2.

يبين شكل(9) منحنى القاعدة النقدية والاحتياطيات، في عام (2004) كان المنحنى الأحتياطيات منخفض وتصاعد المنحنى لغاية عام (2010) ثم ارتفع منحنى الأحتياطيات لغاية عام (2014) إلى عام (2015) أنخفض ثم عاود بالأرتفاع لغاية عام (2020)، أما منحنى القاعدة النقدية من عام (2004) بدء بالأرتفاع التدريجي لغاية عام (2016) ثم انخفض المنحنى لغاية عام (2018) ثم عاود بالأرتفاع لغاية عام (2020).

من خلال جدول (11) تبين معادلة الأنضباط أن تحقيق الأنضباط المالي يتم بالتنسيق بين جميع مؤشرات المعادلة، في حال إقتراض الحكومة من الأحتياطيات من العملات الأجنبية (ΔR) لغرض تمويل العجز الذي يحصل في الموازنة يؤدي إلى إنخفاض الأحتياطيات وسعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية (e) مما يفسر أن العلاقة تكون سالبة لهذين المؤشرين، أن السياسة المالية والنقدية وجميع مؤشرات المعادلة لم تستطيع تحقيق الأنضباط المالي للمدة (2004_2020) هذا ما يفسر من عدم تناسق السياسة المالية والنقدية التي أدت إلى عدم تحقيق الأنضباط نتيجة عدم الألتزام بحدود قاعدة النفقات وقاعدة الدين، والأعتماد على الدين العام لتمويل عجز الموازنة، خلال الأعوام(2005_2011) بلغ الأنضباط (1,608,898)_(164,494-) مليار دولار، أن البنك المركزي التونسي قام باتباع السياسة النقدية الأنكماشية في عام (2015) لم تلتزم الحكومة بحدود القواعد المالية مما جعل النتيجة بتقدير سالب، أن السياسة النقدية قامت بأدارة سعر الصرف بنظام الصرف العائم من خلاله البنك المركزي في السوق يهدف إلى تحقيق إنخفاض طفيف بسعر الصرف الحقيقي، خلال السنوات (2012_2020) بلغ الأنضباط المالي (725,839)_(695,469-) -مليار دولار، بعد تغير النظام عام (2011) حاولت الحكومة الحرص تلبية الطلبات المجتمعية هذا مما سبب إلى توسع السياسة المالية والنقدية وهذا ما أدى إلى أتساع العجز وتسارع التضخم وتراجع معدلات الأحتياطيات بسبب ظروف البلد، أما بعد عام (2013) أتخذ البنك المركزي التونسي مجموعة من الخطوات منها أدخال السيولة المالية إلى المصارف المحلية وزيادة معدل الفائدة بمقدار (50) نقطة أساس، في عام (2014) تحسنت العملة المحلية نتيجة أعلان الحكومة عن الدستور التونسي، وأرتفع سعر الدينار بنسبة (7.3%) أمام الدولار إلى (1.54) دينار تونسي مما ساعد على تحقيق الأنضباط من خلال إنخفاض سعر الصرف وتسديد ألتزامات الدين الخارجي[1].

يتبين أن الأنضباط المالي تحقق وبشكل موجب خلال السنوات (2005)_(2006)_(2007)_(2008)_(2009)_(2012)_(2013)_(2017)

(1) البنك المركزي التونسي، أحصائيات ونشرات، 2020، ص5.

_(2018)_(2019) نتيجة محاولات الإصلاحات وإبرام الأتفاقيات مع صندوق النقد الدولي، أما الأنضباط المالي لم يتحقق وكان وبشكل سلبي خلال السنوات (2010)_(2011)_(2014)_(2015)_(2016)_(2015)_(2020) أي لم يكن هنالك ألتزام بالأنضباط نتيجة أن كل زيادة في الإيرادات ذهبت إلى خدمة الدين فضلاً عن، تعرض الأقتصاد التونسي إلى الصدمات الداخلية المتمثلة بالظروف الأمنية فضلاً عن، صدمات الخارجية مما جعل تونس تتجه إلى الأقتراض الخارجي والأقتراض من صندوق النقد الدولي، مما جعل الأقتصاد التونسي هشاً رخواً متآثراً بالصدمات الأقتصادية، وهذا ما يفسر أن الأقتصاد التونسي غير ملتزم بالنسب المعيارية للقواعد البيانات وبرامج الأنضباط لصندوق النقد الدولي.

- (الجدول-11) معادلة الأنضباط المالي في تونس للمدة (2004-2020) (مليار دولار)

السنة	التغير في القاعدة النقدية ΔMB	التغير في إجمالي الدين العام ΔD	سعر الصرف العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي e	التغير في الأحتياطيات النقدية من العملات الأجنبية ΔR	حاصل ضرب سعر الصرف في التغير بالأحتياطيات النقدية eΔR	التغير في الأنضباط المالي ΔD
	1	2	3	4	5	6
2004	-	-	124,569	-	-	-
2005	19	640,450	129,812	12,399	1,609,538,988	1,608,898
2006	1,203	659,818	132,945	31,315	4,163,172,675	4,162,514
2007	1,457	4,087,983	127,993	58,036	7,428,201,748	7,424,115
2008	379	6,112,172	12,309	85,536	1,052,862,624	1,046,750
2009	1,383	-881,573	13,494	37,178	501,679,932	502,562
2010	187	3,056,431	14,326	-12,354	-1,769,948,648	-180, 039
2011	1,643	7,627,984	14,079	-11,142	-156,868,218	-164,494
2012	238	-289,782	15,618	46,456	725,549,808	725,839
2013	-242	1,249,907	16,253	10,315	167,649,695	166,399
2014	-535	3,266,900	17,001	-83,156	-1,413,735,156	-1,417,002
2015	-43	-3,041,860	19,623	-15,239	-299,034,897	-295,993
2016	-781	2,319,385	21,472	-9,139	-196,232,608	-198,552
2017	1,151	2,913,738	24,195	35,098	849,196,110	846,283
2018	-1,762	2,729,011	26,468	93,305	2,469,596,740	2,466,865
2019	1,895	-38,938,121	29,331	46,481	1,363,334,211	1,402,274
2020	2,608	19,571,239	28,111	-24,044	-675,900,884	-695,469

- المصدر:

1- صندوق النقد العربي، القاعدة الأقتصادية.

-عمود (6,5,4,3,2,1) من عمل الباحث بالأعتماد على جدول(2 ،10,9).

- تم احتساب الدلتا (القيمة الثانية – القيمة الأولى) .
- تم احتساب معادلة الأنضباط ΔD=(ΔMB+ Δd) - (e*ΔR) [1].

(1) Karelvit، **ibid**، 2003، p 2-3.

المبحث الثالث

(الأنضباط المالي في الإمارات العربية المتحدة)

أولاً: تطبيق برامج الأنضباط المالي لصندوق النقد الدولي في الإمارات العربية المتحدة:-

أنضمت الإمارات العربية المتحدة إلى صندوق النقد الدولي عام (1972) وبلغت حصتها في ما يقارب (611.70) مليون وحدة حقوق سحب الخاصة ما تعادل ما يقارب (0.28%) من مجموع الحصص عام (2010) [1].

إتباع السياسات (المالية، النقدية،التجارية) السليمة في دولة الإمارات عملت على التنمية الأقتصادية من خلال تطبيق برامج التصحيح المالي وتتركزالجهود المبذولة على تسريع تنويع مصادرالدخل وخلق بيئة أستثمارية والتي تسهم في تعزيزالأقتصاد عن طريق الألتزام بقواعد الأنضباط والإصلاحات لغرض تسهيل عملية الأنتقال إلى مرحلة تقلل من الأعتماد على البترول تماشياً مع منهج صندوق النقد الدولي في ما يتعلق بالقواعد المالية [2].

قامت وزارة الأقتصاد على وضع أستراتيجية للسياسة الأقتصادية ومنها السياسة المالية وتكون شاملة وتهيئة التشريعات والقوانين اللأزمة بالأستثمارات الأجنبية وتنظيم القطاعات الصناعية وحماية الملكية الصناعية والتصاميم الصناعية والمعاملات التجارية في سبيل تعزيز الهياكل الأنتاجية الأقتصادية وتوسيع مساهمات القطاعات غير النفطية وأسهمت تلك السياسات منذ عام (2015) في تحسين قدرات الحكومة على مواجهة الضغوطات الأقتصادية العالمية من خلال السياسات الأقتصادية، وتم تمكنها من الحفاظ على الأستقرار المالي والنقدي وتعزيز مستويات النمو الأقتصادي وشمل ذلك جهود التصحيح المالي التي نجم عنها زيادة في رسوم الطاقة الكهربائية والمياه ورفع الدعم عن الوقود وتحسين إمكانية الحصول على الائتمان وتحديث بيئة وسوق العمل [3].

تعاون صندوق النقد الدولي مع الإمارات للتركيز على برامج الأنضباط المالي بما يعمل على رفع الدعم عن الطاقة ورفع كفاءة الإنفاق وهذا ما يحرر كثيرمن الموارد التي يمكن توجيهها لمعالجة أختلالات كل من الموازنة العامة وميزان المدفوعات بما يعزز الأستدامة المالية والأهتمام بالصحة

(1) ميثاء سالم عمير الشامسي، الهجرة الوافدة وتنمية القوى العاملة (دراسة لقطاع الخدمات في مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة)، ط1، مطبعة بن دسمال، دبي، 1996، ص 251-253.

(2)احمد ابوبكر على بدوي، مفاهيم ومعاصرة في الإدارة المالية، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، ابوظبي،2011 ،ص 12-13.

(3) Eng. Yousif A. Yousif، o thers، Evaluation of Leadership Styles in theConstruction Sector of UAE، International Journal of Business and Management، 10 (12)، 2015،p71.

والتعليم والحماية الأجتماعية لما لها من تأثير داعم للأقتصاد، أن إنخفاض أسعار النفط من الممكن أن يؤدي إلى خفض عوائد قيمة الصادرات والتي تآثر على الإيرادات العامة، أن أمتلاك الدولة أحتياطات من الأصول الأجنبية وتحسن مركزها المالي يحميها من الصدمات القصيرة الأجل، أما في حالة إنخفاض أسعار النفط وأستمرعلى هذا الإنخفاض لأجل طويل من شأنه أن يحول مسار تراكمات المدخرات إلى تسوية الأوضاع الأقتصادية، ثم يؤدي إنخفاض أسعار النفط إلى خفض الإنفاق العام فأن الأستجابة خلال هذه الأوضاع عن طريق سياسات الإصلاح الأقتصادي والأستمرار في ضبط الأوضاع المالية وخفض القروض التمويلية، ومن أهم النصائح التي قدمها المستشارين وخبراء صندوق النقد الدولي إلى دولة الإمارات ودول الأعضاء بشكل عام خلال الأعوام (2013_ 2016) وهي كالآتي [1]:-

أ- ضبط وتنسيق سياسات الأوضاع المالية العامة، أي تطبيق قواعد الأنضباط المالي.

ب- التركيز على دعم وتعزيز قطاع الشركات الحكومية.

ت- وضع الأجراءات والقواعد التنظيميه للقروض العقارية.

ث- زيادة التوجة نحو تحصيل الرسوم العقارية.

ج- تحسين وتعزيز الأحصاءات الأقتصادية.

أستفادت الإمارات من أرتباط سعر الصرف بالدولار ولمدة طويلة كون أقتصادها مفتوح وقائم على السلع الأولية ولديها اسواق عمل مفتوحة، وتكون أستفادتها محدودة في حالة تحويل الإنفاق في ظل أسعار الصرف المرنة وارتباط الدرهم بالدولار (نتيجة تقلبات سعر الصرف في الدول الريعية) ومن خلال خفض مخاطرالائتمان بالقطاع الخاص والحفاظ على الأستقرار المالي، ويتم ذلك من خلال الأحتفاظ بالسيولة المالية لدى النظام المصرفي عن طريق خفض القروض المقدمة إلى الحكومة [2].

أن العمل على برامج التصحيح المالي في المدى المتوسط لغرض تحقيق قاعدة توازن الموازنة العامة وتنفيذ البرامج وخطط أستحداث ضريبة القيمة المضافة (وهي ضريبة تفرض على الأستهلاك)، فرضت ضريبة القيمة المضافة عام(2018) وبمقدار(5%) والتي تؤدي إلى تقديم المساعدة الفنية في تصميم وأدارة الضرائب غير المباشرة، تؤدي إلى تحسين تحصيل ضرائب الأنتاج وألغاء دعم الطاقة وينبغي أن يتواصل تمويل العجز المالي باللجوء إلى الأسواق الدولية بدلاً من السحب من الودائع وممكن التخفيف من التأثير في أوضاع السيولة المحلية، تمكنت الحكومة من الحفاظ على معدل النمو الأقتصادي

(1) عبد الرزاق حمد حسين، التنويع الأقتصادي وآثرة على النمو الأقتصادي في الإمارات العربية المتحدة مع الأشارة الى العراق للمدة (2003-2017)، جامعة تكريت، كلية الإدارة والأقتصاد، مجلة تكريت للعلوم الأدارية والأقتصادية، مجلد 51، العدد 48، 2012، ص 505 .

(2) Shayah ،M. Hazem، Economic Diversification by Boosting Non-Oil Exports، Journal of Economic، Business and Management،Vol.3، No.7،USA،2015،p10.

للمدة (2010 _2016) بلغ ما يقارب (4.6%) والسبب يعود إلى النشاطات الأقتصادية غيرالنفطية وزيادة طفيفة التي لم تتجاوز(1.7%) في حجم حركة التجارة العالمية[1].

أعتمدت الحكومة على الموازنة العامة الأتحادية خلال عام (2017) التي أقترحت الزيادة بنسبة ما يقارب (6.5%) في حجم قاعدة الإنفاق لغرض تعزيز نمو القطاعات غير النفطية وعلى الرغم من تحقيق هذه الزيادة التي لا تمثل سوى جزءاً صغير من إجمالي الإنفاق الحكومي الأ أن الموازنة العامة تكون مقياساً جيداً للأتجاه العام للسياسة المالية وتشجيع الأستثمار الأجنبي التي تكون خارج المناطق الحرة وتعزيز المنافسة يؤدي ذلك إلى خدمة أهداف الحكومة والمتمثله في تحفيز النمو الأقتصادي وبموجب تطبيق الأصلاحات المالية يؤدي ذلك إلى أرتفاع طفيف في الأسعار والتضخم، يؤكد (IMF) أن الإمارات تمكنت نسبياً من تجاوز صدمات النفط، ومن توقعات صندوق النقد الدولي أن أستدامة النمو الأقتصادي في الدولة في ظل التوقعات تكون أيجابية للتجارة العالمية، هناك الكثير من الأنعكاسات الأيجابية لبرامج الأنضباط المالي في منهج الصندوق على أقتصاد الإمارات من خلال توجه الحكومة لتحقيق التنمية المستدامة، أذ تم دعم سياسة التنويع الأقتصادي ودعم تعزيز القدرات الأقتصادية التنافسية عالمياً وأقليمياً وتحقيق الرؤية الأستراتيجية في المستقبل وتم والحصول على المركز الأول عالمياً على مؤشرات سهولة الأعمال وتهيئة بيئة أستثمارية جاذبة لممارسة النشاطات والأعمال، وإصدار مجموعة من التشريعات والقوانين الجديدة ومن خلال التصحيح والتعديل القائم حالياً على أن تتواكب التطورات والمستجدات الأقتصادية المحلية والعالمية التي تهدف إلى دفع النمو الأقتصادي وتهيئة المناخ الأقتصادي والبيئة الملائمة لقطاع الأعمال وتشجيع وجذب النشاطات الأقتصادية والأستثمارات الخارجية إلى داخل الدولة وتعكس هذه الأنجازات الأقتصادية جهود مختلف الوحدات ووزارات ومؤسسات الدولة بأنتهاج أفضل السياسات والأستراتيجيات لتعزيز القدرة التنافسية[2].

ثانياً: سياسات الأنضباط المالي والأقتصادي في الإمارات العربية المتحدة:-

الإمارات العربية المتحدة عملت بوتائر مرتفعة من الجهود في تعزيز مكانتها بين دول العالم ومن خلال تطوير الأدوات الرئيسة التي تضمن أستقرار أقتصادها وأدراكها بآثار التحديات الأقتصادية في الدول المتقدمة والظروف والأزمات الأقتصادية التي تحيط بالأقتصاد العالمي من خلال سياسات التصحيح المالي التي تتبعها أغلب دول العالم لمواجهة التحديات الأقتصادية، أن الإمارات لم تكن

(1) الإمارات العربية المتحدة، وزارة الأقتصاد، أدارة الدراسات السياسات والأقتصادية الإمارات العربية المتحدة، الإقتصاديات الرائدة في العالم أدارة التحديات والفرص في ظل التغير العالمي، 2018، ص82.

(2)Pedro alexander azevedo dais lima Delgado، "the united Arab emirates case of economic success the federal government economic policies"، final work in the form of internship report submitted to universidadecatolica Portuguesa for the master degree in management، catolica Porto business school، 2016، p 37.

معروفة في الأقتصاد العالمي منذ أقل من نصف قرن وخلال بداية نشأتها أعتمدت الدولة وعلى مر هذه العقود وبشكل أساسي على الصناعات التقليدية وتجارة اللؤلؤ والتجارة البحرية والنشاطات الزراعية والثروة الحيوانية، منذ بداية عقد السبعينيات من القرن الماضي الذي تزامن مع أنتاج النفط وتصديره وتماشياً مع أهتمام العالم بالبترول والأرتفاع الذي حصل في أسعار النفط العالمية عملت الدولة على أيجاد فرصة لتحقيق تنمية أقتصادية وفي غضون عقد الثمانينيات من القرن الماضي وبفضل عوائد النفط التي تحققت مكنتها من تجاوز عوائق تراكم رأس المال الكافي لتقدم عجلة النمو الأقتصادي الرئيسي ومن خلال الأعتماد على النفط الذي يعد الركيزة الأساسية في الأقتصاد، إذ قامت الدولة بأستثمارات وبشكل كبير في البنية التحتية الأجتماعية والمادية مما أدى إلى دفع عجلة التنمية وبدرجة كبيرة مما أدى إلى تدفق أعداد مرتفعة من العمالة الخارجية الوافدة ورغم زيادة أنتاج النفط وما تبعها من إنخفاض أسعاره وخلال هذه المدة تغير الأعتماد على مورد النفط دفعت الحكومة إلى تكثيف جهودها من أجل تنويع هيكل أقتصادها بأستشارة وتعاون خبراء صندوق النقد الدولي وبعيداً عن الأعتماد عن النفط ولتعزيز دورالتنويع الأقتصادي التي تبنتها الحكومة من خلال استراتيجية التنمية الشاملة، تشكل القطاعات غير النفطية ما يقارب (70%) من الناتج المحلي الإجمالي، تحتفظ أمارة ابو ظبي بأغلب أحتياطات الدولة من النفط والغاز وتعمل على أدارة معظم المدخرات الوطنية، أن أمارة دبي تعد مركز تجاري في الدولة وتستمرأمارة ابو ظبي وأماره دبي في دفع عجلة النمو الأقتصادي إلى الأمام من خلال جذب الأستثمارات الأجنبية الضخمة وتنفق أمارة ابو ظبي المزيد من الأموال في الأستثمارات الخاصه بالبنية التحتية [1].

في عامي (2017) و(2018)أكدت وزارة المالية الأمارتية وحسب دراسة المؤشرات الأقتصادية قدرتها على التكيف مع الأزمات الدولية و التحولات الأقتصادية والأجتماعية والعمل على تسريع عملية التنويع الأقتصادي وخلق بيئة استثمارية أقتصادية وتعزيز العلاقات الأقتصادية مع العالم الخارجي وتمويل المشاريع الأستثمارية الضخمة الجديدة وبذل الجهد للسعي إلى الأسواق العالمية [2].

أن سياسة التصحيح المالي المستمرة ساعدت الدولة إلى دفع عجلة الأقتصاد في مواجهة الضغوطات الأقتصادية المحلية والعالمية والحفاظ على الأستقرار المالي والنقدي وتعزيز دعم النمو الأقتصادي والمتمثل بزيادة الإيرادات مثل زيادة في رسوم استهلاك المياه والكهرباء ورفع الدعم عن

(1) مريم زغاشو، محمد دهان، دور سياسة الإنفاق العام في تفعيل التنويع الأقتصادي، أقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجا، ارشيف ميونيخ الشخصي REPEC ، 2017، ص15.

(2) Hawass، Elham and Hashmati، Almas، Can the United Arab Emirates Avoid the Oil Curse with Economic Diversification، Institute for Labor Studies، Germany، 2014، p. 12.

الوقود، أن تطبيق سياسات التصحيح التي تبنتها الدولة أدت إلى دعم البيئة الأستثمارية وإمكانية الحصول على الائتمان، كما أحتلت دولة الإمارات المرتبة الخامسة عالمياً في **مؤشرات الجاهزية العالمية والجاهزية للتغيير*** [1].

أيضاً أحتلت الدولة المرتبة الثالثة في مؤشرات الأنفتاح الأقتصادي والمرتبة الرابعة في مؤشر بيئة الأعمال والصناعات التكنولوجية، وأحتلت المرتبة السابعة عشر عالمياً في مؤشر التنافس العالمي، تشير المؤشرات أن الدولة أعتمدت في عام (2017) زيادة بنسبه (6.5%) من حجم الإنفاق لتعزيز نمو القطاعات غير النفطية أذ تحقق نمواً بنسبه (1.6%) من الناتج المحلي الإجمالي، يتجاوز متوسط النمو للناتج المحلي الإجمالي ما يقارب إلى(4.6%) خلال المدة (2011_2016)، أي بمعنى ما يفوق المتوسط العالمي ويعزى ذلك لتنمية النشاطات الأقتصادية غير النفطية، وتمكنت الدولة من تحقيق ذلك على الرغم من إنخفاض أسعار النفط [2].

* **مؤشرات الجاهزية العالمية والجاهزية للتغيير:** أي قدرة الجهات الحكومية على أدارة البيانات وتوظيف علوم البيانات في التعلم المؤسسي وأتخاذ القرارات وتسخير البيانات والمعلومات والتكنولوجيا الحديثة في رفع كفاءة وفاعلية الجهات الحكومية وتعزيز تجربة التعامل الى أفاق مستقبلية جديدة.

(1) تقرير السنوي لصندوق النقد الدولي،عام 2018، ص61 .
(2) الإمارات العربية المتحدة وزارة الأقتصاد، مصدر سابق، 2018، ص25.

ثالثاً: تطور مؤشرات الموازنة العامة في الإمارات للمدة (2004-2020):-

سنتطرق إلى بعض أبرز المؤشرات الأقتصادية والمالية المتعلقة بالاقتصاد الأماراتي إلتي تبين مدى الألتزام ببرامج الأنضباط المالي وفق منهج صندوق النقد الدولي.

من جدول (12) الذي يبين مؤشرات المالية في الموازنة العامة، خلال الأعوام (2004_2014) بلغ الناتج المحلي الإجمالي (1,478,243,703)_(4,141,053,668) مليون دولار وبلغت إجمالي الإيرادات (2,580,009)_(17,786,330) مليون دولار وبلغ الإنفاق العام (5,059,500)_(20,869,380) مليون دولار وبلغ العجز والفائض (479,491-)_(-3,083,050)، وبلغ معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي (88-)_(3) للمدة (2005_2020)، كما بلغ معدل النمو السنوي للعجز أوالفائض (25.3-)_(23.8-) أن من أسباب الزيادة للناتج المحلي الإجمالي هي زيادة في القطاعات غير النفطية على آثر سياسة التنويع الأقتصادي إلى جانب إيرادات القطاع النفط، أن من أهداف حكومة الإمارات هو تنويع القاعدة الأقتصادية حسب منهج صندوق النقد الدولي من خلال أيجاد مصادر أخرى بديلة للإيرادات غير النفطية وتفعيل التنمية المستدامة لتجنب تذبذب إيرادات النفط الناتجة عن تقلبات الأسعارعالمياً والأحتفاظ بنصيب الفرد من الأجيال القادمة عن طريق أطالة عمر المخزون النفطي وتحقيق التوازن الداخلي والخارجي عن طريق زيادة الصادرات، إما خلال الأعوام (2014_2019) بلغ الناتج المحلي الإجمالي (4,141,053,668)_(4,179,897,217) مليون دولار وبلغت إجمالي الإيرادات (17,786,330)_(11,724,020) مليون دولار وبلغ الإنفاق العام (20,869,380)_(21,020,700) مليون دولار والعجز والفائض (3,083,050-)_(-9,296,680)، وبلغ معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي (3)_(16-) في هذة المدة أنخفض الناتج المحلي الإجمالي نتيجة تذبذب أسعار النفط عالمياً مما آثر بشكل غير المباشر على مشروعات التنمية وخاصة في المناطق النائية، كما تعد السندات الحكومية علاجاً للعجز في الموازنات في الوقت الراهن، إما خلال عام (2020) بلغ الناتج المحلي الإجمالي (3,494,730,153) مليون دولار وبلغت إجمالي الإيرادات (9,682,730) مليون دولار وبلغ الإنفاق العام (20,869,380) مليون دولار والعجز والفائض (10,565,700-)، وبلغ معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي (16-) أنخفض الناتج المحلي الأجمالي نتيجة تداعيات الأزمة الصحية، أعتمدت الحكومة الأتحادية دورة للموازنة العامة تتكون من خمس سنوات من عام (2017) إلى (2021)، وهدفها المعلن هو تحقيق موازنة متوازنة على أساس سنوي وحتى تتمكن من أستغلال الفوائض في الإنفاق الأستثماري ولكن ليس الزامياً [1].

(1) احمد ماجد محلل أقتصادي، ندى الهاشمي، الإمارات العربية المتحدة، وزارة الأقتصاد، دراسة تنويع القاعدة الأقتصادية بدولة الإمارات العربية المتحدة، أدارة الدراسات والسياسيات الأقتصادية، 2018،ص7 .

- (الجدول-12) تطور مؤشرات الموازنة العامة في الإمارات للمدة (2004-2020) (مليون دولار)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	إجمالي الإيرادات العامة	إجمالي الإنفاق العامة	العجز أوالفائض	معدل النمو السنوي لناتج المحلي الإجمالي%	معدل النمو السنوي للعجزأوالفائض%
	1	2	3	4	5	6
2004	1,478,243,703	2,580,009	5,059,500	-2,479,491	-	-
2005	180,617,468	3,918,448	5,769,690	-1,851,242	-88	-25.3
2006	2,221,165,419	5,477,628	6,915,180	-1,437,552	11.3	-22.3
2007	2,579,161,334	6,228,724	9,585,620	-3,356,896	16	13.3
2008	3,154,746,157	8,885,329	13,578,470	-4,693,141	22	39.8
2009	2,535,473,587	4,642,575	14,633,650	-9,991,075	-20	11.2
2010	2,897,874,527	6,763,319	14,705,070	-7,941,751	14	-20.5
2011	3,506,660,584	9,542,601	16,022,250	-6,479,649	21	-18.4
2012	3,846,101,254	10,540,994	16,984,690	-6,443,696	10	-0.6
2013	4,002,185,297	18,676,600	16,450,550	2,226,050	4	-13.4
2014	4,141,053,668	17,786,330	20,869,380	-3,083,050	3	-23.8
2015	3,702,754,696	11,273,630	17,526,920	-6,253,290	-11	10.2
2016	3,692,553,262	12,815,850	9,780,260	3,035,590	-0.3	-14.8
2017	390,516,804	13,309,570	18,916,890	-5,607,320	-89	-28.4
2018	4,270,494,322	15,571,850	19,453,420	-3,881,570	99.4	-30.8
2019	4,179,897,217	11,724,020	21,020,700	-9,296,680	-2	13.9
2020	3,494,730,153	9,682,730	20,248,430	-10,565,700	-16	13.7

- المصدر:

1 -صندوق النقد العربي، القاعدة الأقتصادية .

2-عمود (1) مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، قاعدة البيانات، بيانات المفتوحة للبنك الدولي.

-عمود (5,4,6,3) من عمل الباحث.

- (شكل-10) تطور الناتج المحلي الإجمالي في الإمارات للمدة(2004-2020)

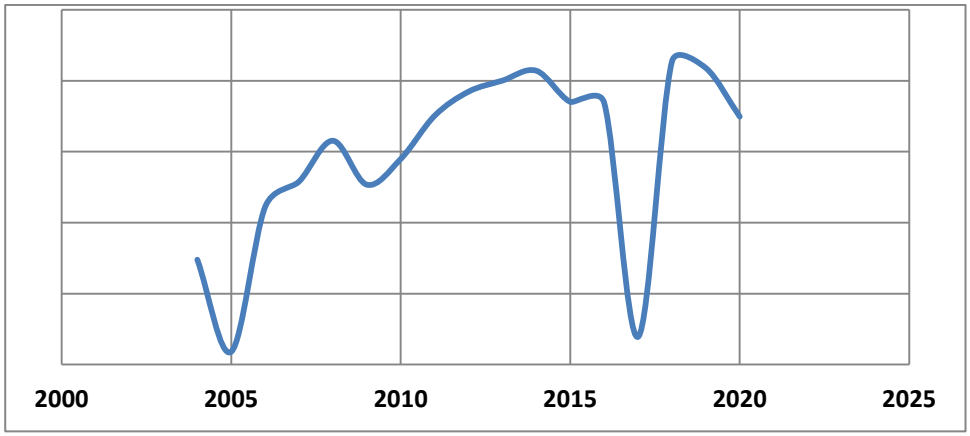

- المصدر: أعداد الباحث بالأعتماد على جدول (12).

من شكل (10) يتضح في عام (2004) أرتفع منحنى ناتج المحلي إجمالي وبشكل متواصل ولغاية عام (2009) ثم عاود المنحنى بالأرتفاع لغاية عام (2014) ثم أنخفض المنحنى إلى عام (2020).

رابعاً: تطور مؤشرات إجمالي الدين العام في الإمارات للمدة (2004-2020):-

الإمارات عملت على وضع سقفاً محدد للدين العام على أن لا يتجاوز (25%) والتي أعتمدتها كسقف لنسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، كما نص القانون الإماراتي المرقم (9) في عام (2018)، فضلاً عن مادة رقم (6) على أن لايتجاوز الدين العام في أي وقت في حال الأزمة أوالرخاء وتحت الحدود القصوى (25%) من الإيرادات، كما يوجد في كل أمارة في دولة الإمارات مكتب خاص لأدارة الدين العام ومن بعض مهامها هو تنفيذ وأقتراح الأستراتيجيات لأدارة الدين العام بالتنسيق مع المصارف كافة ورفع الأقتراحات إلى الجهة العليا (الوزير)، من أجل مراقبة المخاطر المالية المرتبطة بأصدار أوتداول مستند الدين العام [1].

من الجدول (13) يتضح إجمالي الدين في الإمارات العربية للمدة (2004_2020)، خلال المدة (2004_2013) بلغ إجمالي الدين (2,445,106)_(3,049,223)، وبلغ معدل النمو السنوي لإجمالي الدين (5.0)_(9.3)، في عام (2009) بلغ إجمالي الدين (3,229,413) مليون دولار حدثت أزمة ديون دبي التي شغلت هاجس الكثير من المستثمرين بعين القلق وزادت من مخاوفهم، وأشارت بعض وسائل الأعلام إلى موضوع أزمة الديون وصرحت أن الأزمة المفاجئة لديون حكومة دبي آثارت مخاوف المستثمرين وأضافت أجواء من القلق على الأسواق المالية العالمية، وأصبحت مثقلة بالديون تقدر بعشرات المليارات الدولارات، وهذه الأزمة سببها الإنفاق المتزايد على بناء المشاريع العقارية الضخمة أن جميع المشاريع التي تم الأستدانة لتنفيذها تركزت على الأنشطة العقارية والسياحية [2].

أما الأعوام(2014_2019) بلغ الدين العام (296,934)_(4,541,427) مليون دولار في عام (2014) أنخفض الدين العام نتيجة تنفيذ خطة خفض الدين العام من قبل الحكومة عبر الألتزام بسداد والوفاء الدين، كما العمل على الإنفاق الرشيد على المشاريع وتحسين الإيرادات وتنويعها وتحقيق أقصى درجات الاستفادة من أدوات التمويل يسر الوفاء بالالتزامات المالية في مواعيدها المقرر، اما عام (2020) بلغ إجمالي الدين(4,963,175) وبلغ معدل النمو السنوي (9.29%) بسبب الأزمة الصحية العالمية التي تسببت بأغلاق أغلب المشاريع الأستثمارية والإنفاق المتزايد على الأزمة الصحية مما تسبب بأرتفاع نسبة الدين العام.

(1) International Monetary Fund، Country Report، Article Four Consultation، Appendix I - United Arab Emirates، Analysis ، Debt Sustainability،2020، p 61.

(1) قطاع شؤون السياسات الاقتصادية ادارة التخطيط ودعم القرار، تقرير التطورات الاقتصادية والاجتماعية بدولة الامارات العربية المتحدة (2005-2010) ،بحث، وزارة الاقتصاد، الامارات العربية النتحدة ،2012، ص34.

- (الجدول-13) تطور إجمالي الدين العام في الإمارات للمدة(2004-2020) (مليون دولار)

السنة	إجمالي الدين	معدل النمو السنوي لإجمالي الدين%
	1	2
2004	2,445,106	-
2005	2,567,355	5.0
2006	3,516,466	37.0
2007	3,589,035	2.1
2008	3,888,542	8.3
2009	3,229,413	-17.0
2010	3,474,023	7.6
2011	2,640,256	-24.0
2012	2,895,442	9.7
2013	3,049,223	-98.9
2014	296,934	96.38
2015	3,407,363	14.8
2016	3,733,604	9.6
2017	4,007,823	7.3
2018	438,766	9.5
2019	4,541,427	3.5
2020	4,963,175	9.3

- المصدر:

1 - صندوق النقد العربي، القاعدة الأقتصادية.

- عمود (2) من عمل الباحث .

- (شكل-11) تطور إجمالي الدين العام في الإمارات للمدة (2004-2020):-

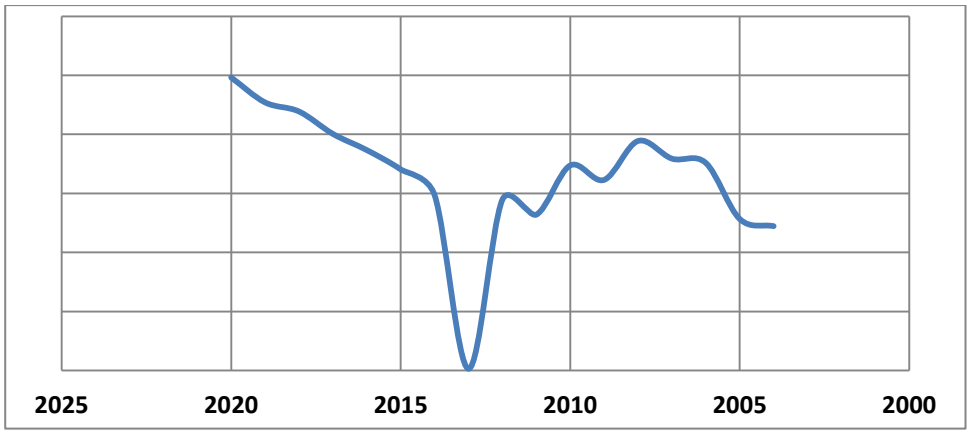

- المصدر: أعداد الباحث بالأعتماد على الجدول (13).

من شكل (11) الذي يشير إلى منحنى الدين العام يتبين ان الأعوام (2004_2010) كان مستقره بالنسبة للديون أما الأعوام (2011_2014) أنخفض منحنى الدين الى أدنى نقطة وعاود بالأرتفاع مرة ثانية من عام (2015) ولغاية عام (2020).

خامساً: تطور مؤشرات النفقات العامة في الإمارات للمدة (2004-2020):-

من المعروف إن الإمارت حاولت بالأسراع بعمليات التنمية والنمو الأقتصادي عن طريق تشجيع الأنفاق الأستثماري.

من جدول (14) يبين هيكل النفقات للمدة (2004_2020)، في الأعوام (2004_2007) بلغ إجمالي النفقات العامة (5,059,500)_(9,585,620) مليون دولار، وبلغ معدل النمو السنوي لإجمالي النفقات العامة(14.0)_(3.7-) خلال الأعوام (2005_2020)، تبين هذة المدة إن النفقات الأستثمارية أرتفعت نتيجة أرتفاع أسعار النفط عالمياً مما أنعكس بشكل أيجابي على زيادة الإيرادات، أما خلال الأعوام (2008_2011) بلغ إجمالي النفقات العامة (13,578,470)_(16,022,250) مليون دولار، ومعدل النمو السنوي لإجمالي النفقات العامة بلغ للمدة ذاتها (41.7)_(9.0) أنخفضت إجمالي النفقات وبشكل تدريجي نتيجة آثر الأزمة المالية العالمية وبسببه تآثرت باقي المؤشرات الأقتصادية والتي أدت إلى إنخفاض التجارة الدولية والأستثمارات، وأنخفضت النفقات نتيجة أرتباط الأقتصاد الإماراتي بقطاع الخدمات مثل الخدمات المالية المرتبطة بالبورصات العالمية والعقارات، خلال الأعوام (2012_2015) بلغ إجمالي النفقات(16,984,690)_(17,526,920) مليون دولار، وبلغ معدل النمو السنوي لإجمالي النفقات العامة(6.0)_(16.0-)، أستمرت النفقات العامة بالأرتفاع، وتماشياً مع وصفات صندوق النقد الدولي قامت الحكومة بفرض ضرائب جديدة لزيادة الإيرادات الحكومية، وبهدف تعويض العجز المالي في العائدات بسبب تقلبات أسعار النفط عالمياً، كما أتسمت السياسة المالية خلال عامي (2015_2016) على التركيز المزيد على إجراءات الأنضباط المالي من خلال ترشيد الإنفاق وأستمرار الإنفاق الأستثماري، فضلاً عن أسباب أرتفاع الإنفاق العام هو التجنيد العسكري الألزامي وتداعيات الحرب في اليمن [1].

أما خلال الأعوام (2016 _2020) بلغ إجمالي النفقات (9,780,260) _(20,248,430) مليون دولار، وبلغ معدل النمو السنوي (44.2-)_(3.6-)، أستمر الأنفاق بالأرتفاع أذ شكلت النفقات الأستثمارية جزء كبير منه لغاية عام (2020)أستمرت النفقات بالأرتفاع وأنخفضت الإيرادات نتيجة تأثير الأزمة الصحية العالمية مما سببت توقف أغلب المشاريع الأستثمارية.

(1) محمد اسماعيل، هبة عبد المنعم، دور الإصلاحات الأقتصادية في دعم النمو في الدول العربية، صندوق النقد العربي، الدائرة الأقتصادية والفنية، الإمارات، ابو ظبي، 2018، ص 65.

- (الجدول-14) تطورهيكل النفقات العامة في الإمارات للمدة(2004-2020) (مليون دولار)

السنه	النفقات الجارية	النفقات الأستثمارية	إجمالي النفقات العامة	معدل النمو السنوي للنفقات الجارية%	معدل النمو السنوي للنفقات الأستثمارية%	معدل النمو السنوي لإجمالي النفقات العامة%
	1	2	3	4	5	6
2004	2,205,150	2,854,350	5,059,500	-	-	-
2005	2,294,210	3,475,480	5,769,690	4.0	21.8	14.0
2006	2,829,330	4,085,850	6,915,180	23.3	17.6	19.9
2007	3,303,310	6,282,310	9,585,620	16.8	53.8	38.6
2008	6,105,220	7,473,250	13,578,470	84.8	19.0	41.7
2009	6,969,850	7,663,800	14,633,650	14.2	2.5	7.8
2010	7,220,140	7,484,930	14,705,070	3.6	-2.3	0.5
2011	8,014,350	8,007,900	16,022,250	11.0	7.0	9.0
2012	8,603,220	8,381,470	16,984,690	7.3	4.7	6.0
2013	8,921,940	7,528,610	16,450,550	3.7	-10.2	-3.1
2014	11,914,500	8,954,880	20,869,380	33.5	18.9	26.9
2015	9,137,170	8,389,750	17,526,920	-23.3	-6.3	-16.0
2016	1,040,030	8,740,230	9,780,260	-88.6	4.2	-44.2
2017	10,781,500	8,135,390	18,916,890	93.67	-6.9	93.4
2018	11,404,100	8,049,320	19,453,420	5.8	-1.1	2.8
2019	10,976,900	10,043,800	21,020,700	-3.7	24.8	8.1
2020	10,673,500	9,574,930	20,248,430	-2.8	-4.7	-3.7

- المصدر:

1 - صندوق النقد العربي، الأحصائيات، قاعدة الأقتصادية .

- عمود (6,5,4,3) من عمل الباحث.

- (شكل -12) تطور إجمالي النفقات العامة في الإمارات للمدة (2004-2020)

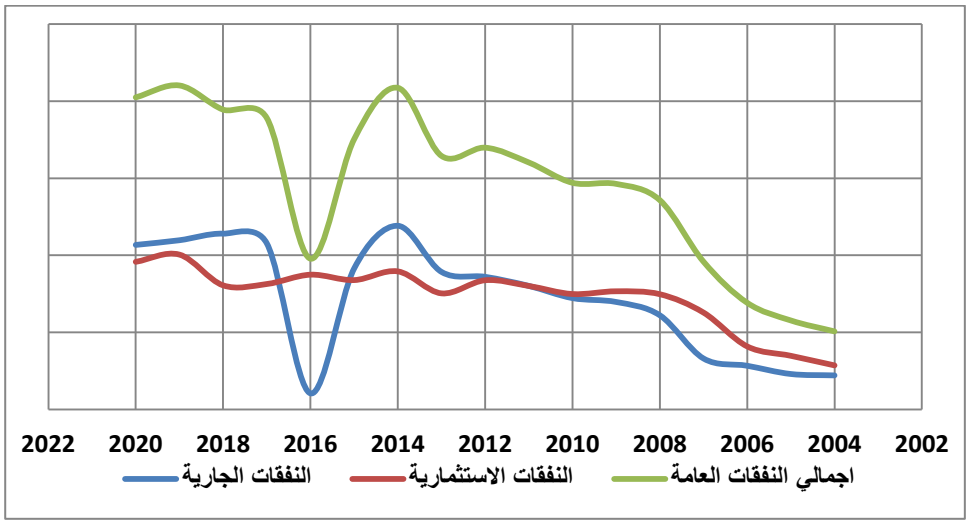

- المصدر أعداد الباحث بالأعتماد على الجدول (14).

من شكل (12) الذي يبين منحى إجمالي النفقات في عام (2004) بدء المنحنى إجمالي النفقات بالأرتفاع التدريجي ولغاية عام (2014) ثم انخفض المنحنى ولغاية عام (2016) ثم عاود بالأرتفاع ولغاية عام (2020).

سادساً: تطور هيكل الإيرادات العامة في الإمارات للمدة (2004-2020):-

نتيجة ألتزام دولة الإمارات العربية المتحدة ببرامج الأنضباط المالي وفق منهج الصندوق بالتحديد في سياسة التنويع الأقتصادي، فقد تنامت الإيرادات العامة من قاعدة التنويع الأقتصادي بما يقارب بنسبة (70%) وبشكل كبير وقد أستمرت في التصاعد خلال الأعوام الأخيرة لغاية عام (2020) وخلال الخمس أعوام الأخيرة لتصل إلى (49 مليار دولار) [1].

من جدول (15) الذي يوضح هيكل الإيرادات العامة للمدة (2004_2020)، خلال المدة (2004_2007) بلغ إجمالي الإيرادات (2,580,009)_(11,983,230) مليون دولار، نتيجة أرتفاع الإيرادات من خلال أرتفاع أسعار النفط عالمياً وإلى جانبه أرتفعت معدلات الإيرادات غير النفطية إلى جانب الإيرادات النفطية، أما خلال الأعوام (2008_2011) بلغ إجمالي الإيرادات (8,885,329)_(9,542,601) مليون دولار، وبلغت نسبة الإيرادات النفطية إلى إجمالي الإيرادات العامة (85.8)_(77.3) أنخفضت إجمالي الإيرادات وبشكل تدريجي نتيجة أنعكاسات الأزمة المالية العالمية وبسببها تآثرت باقي المؤشرات الأقتصادية والتي تعتمد على الإيرادات النفطية من مجموع الإيرادات الأخرى في عام (2008)، وتسببت الأزمة أيضاً بخسائر في صندوق ابو ظبي السيادي وبعض الشركات العقارية، ومنذ أندلاع الأزمة أحجمت معظم البنوك عن تقديم القروض وأدى ذلك إلى أقدام الشركات على تسريح أعداد كبيرة من العاملين، إن عمل الأقتصاد الإماراتي على عدم أرتباط النمو الأقتصادي بالقطاعات الأقتصادية الحقيقية وأنما مرتبط بقطاع الخدمات مثل الخدمات المالية المرتبطة بالبورصات العالمية والعقارات، تم تطبيق ضريبة القيمة المضافة في عام (2018) وهي ضريبة غير مباشرة تفرض بنسبة (5%) على أغلب السلع والخدمات، أي أن المستهلك النهائي هو من يتحمل تكلفة هذه الضريبة وتقوم الشركات بأحتساب وتحصيل الضرائب لصالح الحكومة والتي تشكل مصدر دخل جديد، أصدرت الدولة ضريبة الشركات، إن الهدف من أستحداث ضريبة الشركات هو دعم الدولة على تحقيق الأهداف الأستراتيجية وتسريع تطور النمو الأقتصادي، خلال الأعوام (2012_2015) بلغ إجمالي الإيرادات (10,540,994)_(11,273,630) مليون دولار، وبلغت نسبة الإيرادات النفطية إلى إجمالي الإيرادات العامة (72.2)_(32.0)، أستمرت الإيرادات العامة بالأرتفاع، بسبب إن الحكومة قامت بفرض ضرائب جديدة لزيادة الإيرادات الحكومية، بهدف تعويض العجز في العائدات الذي سببته تقلبات أسعار النفط عالمياً، كما عرفت السياسة المالية في عام (2016) بترشيد الإنفاق وأستمرار الإنفاق الأستثماري، أما خلال الاعوام (2016_2020) بلغ إجمالي

(1) Daniele Schiliro، "Diversification And Development Of The United Arab Emirates Economy"، Journal Of Applied Economic Sciences، University Of Messina، Italy، 2013، P 228.

الإيـرادات (2,345,910)_(11,983,230) مليـون دولار، وبلغـت نسـبة الإيـرادات النفطيـة إلـى إجمـالي الإيرادات العـامة (18.3)_(20)، أمـا الإيرادات النفطيـة أنخفضـت بشكل تدريجي لغايـة عـام (2020) نتيجة ازمه الصحية العالمية.

- (الجدول- 15) تطور هيكل الإيرادات العامة في الإمارات للمدة (2004-2020) (مليون دولار)

السنة	إيرادات النفطية	الضريبية إيرادات	الإيرادات أخرى	إجمالي الإيرادات العامة	نسبة الإيرادات النفطية إلى إجمالي الإيرادات العامة%
	1	2	3	4	5
2004	1,996,510	260,477	323,022	2,580,009	77.48
2005	3,032,730	185,432	700,286	3,918,448	77.4
2006	4,465,620	218,570	793,438	5,477,628	81.5
2007	4,799,590	376,664	1,052,470	6,228,724	77.1
2008	7,625,430	288,290	971,609	8,885,329	85.8
2009	3,198,810	587,732	856,033	4,642,575	68.9
2010	4,435,350	562,459	1,765,510	6,763,319	65.6
2011	7,380,730	537,411	1,624,460	9,542,601	77.3
2012	7,609,700	913,924	2,017,370	10,540,994	72.2
2013	7,587,560	8,579,710	2,509,330	18,676,600	40.6
2014	7,442,340	7,626,380	2,717,610	17,786,330	41.8
2015	3,605,720	4,481,740	3,186,170	11,273,630	32.0
2016	2,345,910	3,184,940	7,285,000	12,815,850	18.3
2017	2,504,620	4,556,600	6,248,350	13,309,570	18.8
2018	2,400,520	6,090,450	7,080,880	15,571,850	15.4
2019	2,350,415	6,227,250	5,496,770	14,074,435	17.0
2020	2,300,500	5,532,990	4,149,740	11,983,230	20.0

- المصدر:

1 - صندوق النقد العربي، الأحصائيات، قاعدة الأقتصادية .

-عمود (5,4) من عمل الباحث.

- (شكل-13) تطور هيكل الإيرادات العامة في الإمارات للمدة (2004-2020)

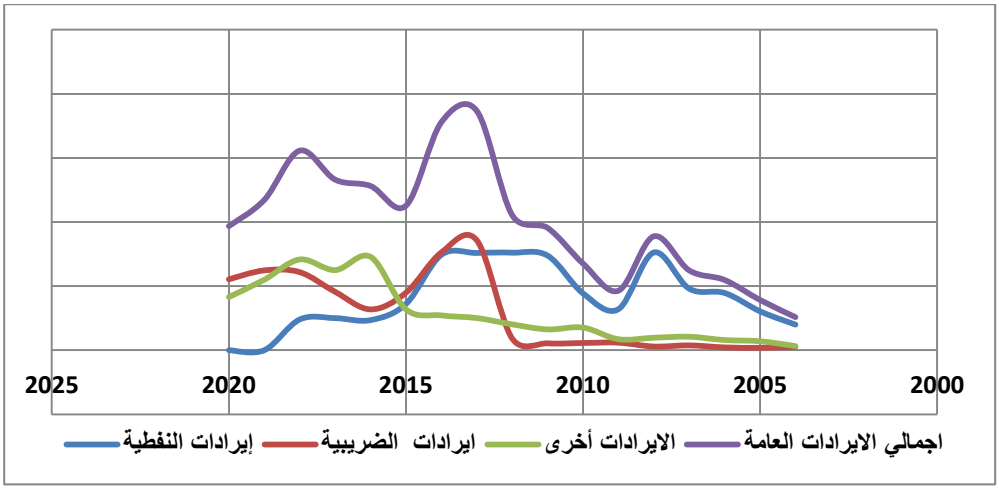

- المصدر: أعداد الباحث بالأعتماد على جدول (15).

من شكل (13) الي يبين منحنى اجمالي الإيرادات في عام (2004) بدء منحى إجمالي الأيرادات بتصاعد ولغاية عام (2009) ثم انخفض منحنى الإيردات عام (2008) واستمر منحنى أجمالي الإيرادات العامة بالأنخفاض لغاية عام (2010) ثم بدء بالأرتفاع ولغاية عام (2014) ثم عاود بالارتفاع من عام (2015) ولغاية عام (2019) ثم تراجع المنحنى عام (2020).

سابعاً: تطور نسب مؤشرات المالية إلى الناتج المحلى الإجمالى فى الإمارات للمدة (2004-2020):-

من جدول (16) الذي يوضح نسب المؤشرات المالية إلى ناتج المحلي الأجمالي، أن نسبة المسموح بها للعجز هي (3%) وخلال الأعوام (2004 _ 2020) بلغت (0.17-%)_(0.30- %) وكانت النتائج سالبة نتيجة الأفراط على الإنفاق الأستثماري وألتزام حكومة الإمارات بتحقيق الأنضباط المالي المتحقق من خلال أستغلال الفوائض المالية بأنفاقها على المشاريع الأستثمارية.

أما نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، إن النسبة المعيارية المحددة هي (60%) خلال الأعوام (2004 _ 2020) بلغت (0.2%)_(0.1%)، وضعت الإمارات نسبة محددة لإجمالي الدين هي (25%)، من أسباب الدين العام هو عمل حكومة الإمارات على مشاريع الأستثمارية مما أنتج عن تحقيق الأستدامة المالية ودعم التنويع الأقتصادي، أما نسبة إلى النفقات العام إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الأعوام (2004 _ 2020) بلغت (0.34%)_(0.58%)، وبالنسبة إلى الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الأعوام (2004 _ 2020) بلغت (0.17%)_(0.28%) قد عملت الإمارات حسب الأهداف المرسومة في الموازنة العامة من ناحية أنفاق الإيرادات العامة وحققت الفوائض عن طريق أستغلال هذه الزيادة في الإيرادات إلى الأستثمارات وتفعيل القطاعات غير النفطية، كماعملت دولة الإمارات على الألتزام بمنهج صندوق النقد الدولي بتنفيذ الإصلاحات الأقتصادية وتنويع قاعدة المصادر الإيرادات مما نتج عن أرتفاع الناتج المحلي.

من خلال مؤشرات جدول(16) يبين إن ألتزام الإمارات في أغلب الأعوام بالأنضباط المالي بالنسب، أتصفت الإمارات بالأستقرار مما ساعد الأنضباط المالي بتحقيق فوائض المالية وأستغلالها بتنويع مصادر الإيرادات العامة، كما ساعد الدولة على تخفيف حدة الصدمات الأقتصادية الذي يتعرض لها الأقتصاد عالمياً أومحلياً.

- (الجدول-16) نسب مؤشرات المالية إلى الناتج المحلي الإجمالي في الإمارات للمدة (2004-2020)

السنه	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة العجز أوالفائض إلى 3GDP%	نسبة الدين العام إلى 60GDP%	نسبة النفقات العامةإلى 35GDP%	نسبة الإيرادات العامةإلىGDP 35%
	1	2	3	4	5
2004	1,478,243,703	-0.17	0.2	0.34	0.17
2005	180,617,468	-1.02	0.14	3.19	2.17
2006	2,221,165,419	-0.06	0.2	0.31	0.25
2007	2,579,161,334	-0.13	0.1	0.37	0.24
2008	3,154,746,157	-0.15	0.1	0.43	0.28
2009	2,535,473,587	-0.39	0.1	0.58	0.18
2010	2,897,874,527	-0.27	0.1	0.51	0.23
2011	3,506,660,584	-0.18	0.1	0.46	0.27
2012	3,846,101,254	-0.17	0.1	0.44	0.27
2013	4,002,185,297	0.06	0.1	0.41	0.47
2014	4,141,053,668	-0.07	0.1	0.50	0.43
2015	3,702,754,696	-0.17	0.1	0.47	0.30
2016	3,692,553,262	0.08	0.1	0.26	0.35
2017	390,516,804	-1.44	0.10	4.84	3.41
2018	4,270,494,322	-0.09	0.1	0.46	0.36
2019	4,179,897,217	-0.22	0.1	0.50	0.29
2020	3,494,730,153	-0.30	0.1	0.58	0.28

- المصدر:

1 -صندوق النقد العربي، الأحصائيات، قاعدة الأقتصادية.

2- عمـــــود (1) https://www.albankaldawli.org/ar/about/history/the-world-bank-group-and-the-imf مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات، بيانات المفتوحة للبنك الدولي مؤشرات التنمية العالمية.

-عمود (2 ، 3، 4 ،5) من عمل الباحث.

المبحث الرابع

(آثر الأنضباط المالي على بعض المتغيرات الأقتصادية في الإمارات)

بعد عمل دولة الإمارات على سياسة التنويع الأقتصادي بهدف تنويع مصادر الإيرادات العامة وتقليل الأعتماد على الإيرادات النفطية نتيجة خضوع هذه الإيرادات إلى التقلبات في الأسعار العالمية ومن خلال التعاون مع الصندوق في تطبيق برامج الأنضباط، وأن كل ما تحقق من تطور في الأقتصاد يعود إلى تنويع صادراتها غير النفطية وسياسة الأنفتاح التجاري[1]. ولمعرفة تطورات الأصلاح سنعرض المؤشرات الأتية:

أولاً: إجمالي الصادرات في الإمارات للمدة(2004-2020):-

شهدت الإمارات العربية المتحدة جملة من التطورات الأقتصادية المتسارعة منذ القرن الماضي مما أدت إلى تحقيق مستويات نمو أقتصاديه عالية في مايخص بتنويع الصادرات، قد حققت القطاعات الأقتصادية ومنها الصادرات معدلات نمو عالية، وأستطاعت الإمارات من العمل على تنوع هيكلي إقتصادي إلتي أستدمت مواردها المالية من إيرادات النفط، لكن بفعل الصدمات الأقتصادية العالمية أنعشت عمليات البحث وتطوير بهدف تقليل الأعتماد على صادرات النفط مما أنتج عن مساهمة القطاعات الغير نفطية مايقارب (70%) من الناتج المحلي الإجمالي والقطاعات النفطية (30%) من الناتج المحلي الإجمالي [2].

خلال الأعوام (2004_2007) بلغت الصادرات السلعية (7,017,540)_(13,675,500) مليون دولار وبلغت الصادرات النفطية (1,996,510)_(4,799,590) مليون دولار، وبلغ معدل النموالسنوي للإجمالي الصادرات للأعوام (2005)_(2020) (51.5)_(12.25)، وبلغت نسبة إجمالي الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2004)_(2020) (8.6)_(86.7)، في هذة الأعوام أرتفعت الصادرات السلعية نتيجة أنضمام دول إلخليج إلى منظمة التجارة العالمية التي بسطت الإجراءات القانونية، كما ساعدت على الأنفتاح الإقتصادي أكبر، خلال الأعوام (2008_2011) بلغت الصادرات السلعية (19,580,000)_(24,038,400)مليون دولار وبلغت الصادرات النفطية (7,625,430)_(7,380,730) مليون دولار، في هذه الأعوام أستقرت الصادرات النفطية وغيرالنفطية رغم وجود الأزمة العالمية عام (2008)، أما خلال الأعوام (2012)_(2015) بلغت الصادرات السلعية (25,918,200)_(30,047,600) مليون دولار وبلغت الصادرات النفطية

(1) فرحات عباس، سعود وسيلة، تجربة الإمارات العربية المتحدة في الأنتقال الى الأقتصاد المفتوح، مجلة جديد الأقتصاد، عدد12، جامعة محمد بو ضياف، المسيلة، 2017، ص 447.

([2]) نهله جوامير مايخان، أسماء جاسم محمد، دور العوائد الريعية ومساهمتها في زيادة الناتج المحلي الإجمالي على وفق تجربة الأمارات العربية المتحدة، مجلة دجلة الجامعة، المجلد 6، العدد1، 2023، ص1.

(7,609,700)_(3,605,720) مليون دولار أستمرت الصادرات النفطية وغير نفطية بتقلبات نتيجة تقلبات أسعار النفط عالمياً [1].

فضلاً عن الأوضاع الداخلية نتيجة تداعيات الحرب اليمن والتجنيد العسكري في الإمارات التي أثرت على قيمة الصادرات، خلال الأعوام (2016_2020) بلغت الصادرات السلعية (29,862,500)_(330,215,200) مليون دولار وبلغت الصادرات النفطية (2,345,910)_(2,300,500) ثم أستقرت الصادرات ولغاية بداية عام (2020) ثم أنخفضت الصادرات نتيجة تداعيات ألازمة الصحية العالمية.

- (الجدول-17) إجمالي الصادرات في الإمارات للمدة (2004-2020) (مليون دولار)

السنة	الصادرات النفطية	الصادرات السلعية غير النفطية	إجمالي الصادرات	معدل النمو السنوي للإجمالي الصادرات %	نسبة إجمالي الصادرات إلى ناتج المحلي الإجمالي%
	1	2	3	4	5
2004	1,996,510	7,017,540	9,014,050	-	0.6
2005	3,032,730	9,747,810	12,780,540	42	7.1
2006	4,465,620	11,959,400	16,425,020	29	0.7
2007	4,799,590	13,675,500	18,475,090	12	0.7
2008	7,625,430	19,580,000	27,205,430	47	0.9
2009	3,198,810	12,207,200	15,406,010	-43	0.6
2010	4,435,350	17,568,800	22,004,150	43	0.8
2011	7,380,730	24,038,400	31,419,130	43	0.9
2012	7,609,700	25,918,200	33,527,900	7	0.9
2013	7,587,560	32,537,600	40,125,160	20	1.0
2014	7,442,340	34,306,300	41,748,640	4	1.0
2015	3,605,720	30,047,600	33,653,320	-19	0.9
2016	2,345,910	29,862,500	32,208,410	-4	0.9
2017	2,504,620	35,954,400	38,459,020	19	9.8
2018	2,400,520	34,550,000	36,950,520	-4	0.9
2019	2,350,415	34,030,000	363,380,415	-88	0.2
2020	2,300,500	330,215,200	332,515,700	8	0.1

- المصدر:

1 - صندوق النقد العربي، الأحصائيات، قاعدة الأقتصادية .

-عمود (،4،3،5) من عمل الباحث.

(1) Khan، Samar Habib and Agha، Shazia، The Impact of Foreign Direct Investment in the UAE، Key Elements of Sustainable Development: Economy and Environment، Journal of Emerging Trends in Economic and Management Sciences، Scholar link Research Institute Journal،2015،p5.

- (شكل-14) إجمالي الصادرات في الإمارات للمدة (2004-2020)

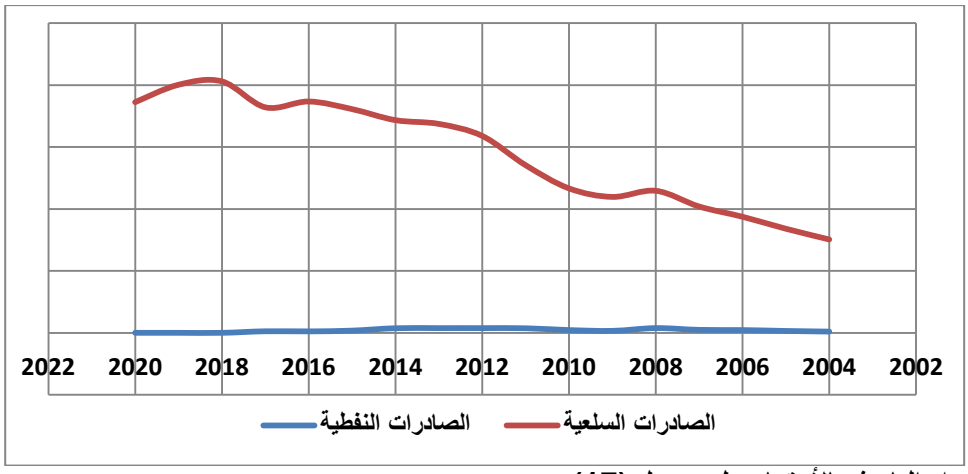

- المصدر أعداد الباحث بالأعتماد على جدول (17).

من شكل (14) يبين ارتفاع منحنى الصادرات السلعية من عام (2004) ولغاية عام (2019) وبشكل تدريجي ثم انخفض منحنى الصادرات السلعية خلال عام (2020) أما منحنى الصادرات النفطية مستقر من عام (2004) إلى (2020).

ثانياً: معدل التضخم في الإمارات للمدة (2004-2020):-

أغلب الدول الريعية تشهد أرتفاع بمعدلات التضخم نتيجة التقلبات في أسعار النفط وأسعار السلع والخدمات المستوردة، إن دولة الإمارات هي الأكثر أستقراراً بمعدلات تضخم من بين الدول نتيجة ألتزامها بالأنضباط المالي ووحداثتها بالمعايير العالمية وفق منهج صندوق النقد الدولي، أن أرتفاع أسعار النفط وما تلاها من أرتفاع في الدخول سبب أخر لأرتفاع معدل التضخم بأعتبار أن هذه الزيادة في الدخول لم يقابلها أنتاج من السلع والخدمات وأنما هي نتيجة أرتفاع ريع الثروة الطبيعية، كما أن المعروض النقدي شهد زيادة هائلة منذ بدايات عام (2004) بنسبة (23.8%) [1].

من جدول (18) يبين أن معدل التضخم كانت مرتفعة للأعوام (2004_2008) كما بلغ معدل التضخم (5.0)_(12.3) شهدت هذة الأعوام بتصاعد معدل التضخم من عام (2004) ولغاية عام (2008)، أن فتح الصادرات والواردات بشكل حر نتيجة أنضمام دول إلخليج إلى منظمة التجارة العالمية ساعدت على الأنفتاح الإقتصادي، فضلاً عن تقلبات أسعار النفط عالمياً مما ساعد بأرتفاع معدلات التضخم، إما خلال الأعوام (2009_2014) بلغ معدل التضخم (1.6)_(2.3) خلال هذة الأعوام بدء بالانخفاض نتيجة طرح البنك المركزي مجموعة سياسات نقدية جديدة والهدف منها الحد من معدلات التضخم، إما خلال الاعوام (2015_2020) بلغ معدل التضخم (4.1)_(-2.1) خلال هذه

(1) مصرف الإمارات العربية، التقرير السنوي، 2020، ص35.

الأعوام إنخفضت معدلات التضخم نتيجة تعاون السياسة النقدية للبنك المركزي الإماراتي المستمر مع صندوق النقد الدولي وتثبيت سعر الصرف الدرهم الإماراتي مقابل الدولار[1].

- الجدول (18) معدل التضخم في الإمارات للمدة (2004-2020)

السنة	معدل التضخم% سنة الأساس 2009
	1
2004	5.0
2005	6.2
2006	9.3
2007	11.1
2008	12.3
2009	1.6
2010	0.9
2011	0.9
2012	0.7
2013	1.1
2014	2.3
2015	4.1
2016	1.6
2017	2.0
2018	3.1
2019	-1.9
2020	-2.1

- المصدر:

1- الهيـــاة الأتحـــاديـــة للتنـــافســـية والأحصـــاء، الإمـــارات العربيـــة المتحـــدة (https://fcsc.gov.ae/ar-ae/Pages/Statistics/Statistics-by-Subject.aspx).

- (شكل-15) معدل التضخم في الإمارات للمدة (2004-2020)

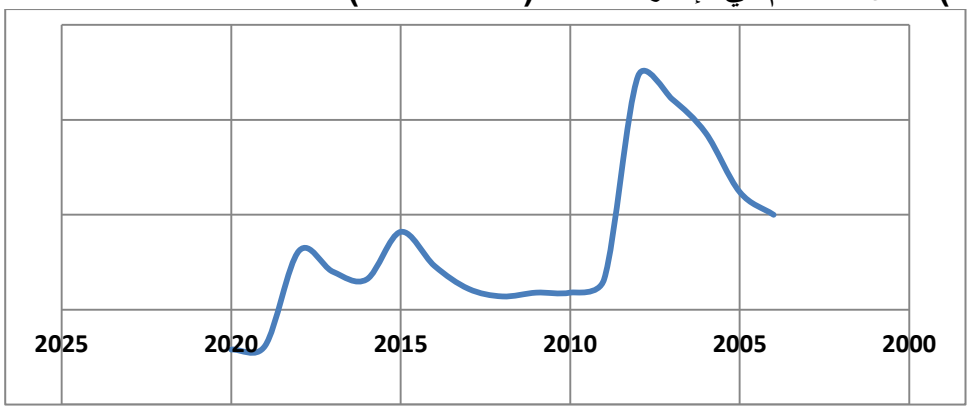

- المصدر أعداد الباحث بالأعتماد على جدول (18).

من شكل (15) يبين إن منحنى معدل التضخم في عام (2004) بدء بالارتفاع ولغاية عام (2018) ومن عام (2019) بدء منحنى التضخم بالأنخفاض ولغاية عام (2010) ثم أستمر المنحنى بالأنخفاض ولغاية عام (2020).

(1) سلوى عبد العزيز، الأستدامة المالية في دول المصدرة للنفط، دراسة حالة مجلس التعاون الخليجي، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة،مجلة السياسة والاقتصاد، المجلد9، العدد8، 2020، ص10.

ثالثاً: معدل البطالة في الإمارات للمده (2004-2020):-

تمت أخر إحصائية لتعداد السكان في دولة الإمارات عام (2005)، إذ حددت ورقة العمل أكاديمية في الإمارات مجموعة من أسباب [1]:-

1-أزدياد معدلات البطالة داخل الدولة.

2-حالة الركود الأقتصادي العالمي وأنعكاساته الطبيعية على الإقتصاديات المحلية.

3- أرتفاع معدلات النمو السكاني دون خلق وأستحداث فرص العمل الجديدة.

4- عدم مواكبة التعليم في بعض الأحيان في المجالات التكنولوجية.

5- غياب التنسيق بين مخرجات التعليم وأحتياجات سوق العمل.

6- إجراءات الدولة بجانب إستقدام العمالة الوافدة بطريقة حرة من دون ضوابط.

7- عدم مساهمة القطاع الخاص بشكل كافي ولاسيما شبه الحكومي في أستيعاب الطلاب المتخرجين.

كما وضعت ورقة العمل الأكاديمية مجموعة حلول والتي تسهم بشكل كبير في الحد من تزايد معدلات البطالة:-

1-ضبط وتنظيم وتحديد سياسات إستقدام العمالة إلى الدولة.

2- تغيير أتجاهات المواطنين نحو العمل في القطاع الخاص.

3- تشجيع المواطنين على ريادة الأعمال والأستثمار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

4-تضييق الفجوة بين مخرجات التعليم بشكل عام والتعليم العالي بشكل خاص ومتطلبات سوق العمل.

5-أستحداث القوانين التي تلزم القطاع الخاص بنسب أكبر للتوطين.

من خلال جدول (19) الذي يبين معدل البطالة، للإعوام (2004_2013) إذ بلغ معدل البطالة (2.9)_ (2.0) أزدادت البطالة نتيجة تداعيات الركود الأقتصادي العالمي في عام (2008)، أضطرت بعض المؤسسات بتسريح بعض العاملين مما أنعكست هذه الظروف بشكل سلبي على المجتمع المحلي وهذا ما زاد من معدلات البطالة، أما الأعوام (2014_2017) بلغ معدل البطالة (1.9)_(2.46)أستمرت معدلات البطالة بالأرتفاع، إما في عام (2015) دولة الإمارات فرضت التجنيد العسكري الألزامي على الذكور التي تتراوح أعمارهم من (18-30) عاماً نتيجة الحرب في اليمن، كما أعلنت الهيئة الأتحادية للموارد البشرية الحكومية أعطاء الأولوية للمواطنين الذين أكملوا خدمتهم الوطنية في التوظيف كحافز لهم وأدى ذلك إلى خفض معدلات البطالة عام (2015) وبلغ (1.8)، إما خلال الأعوام (2014_2016) بلغ معدل البطالة (1.6)_(1.9) أعتمدت الدولة ضريبة القيمة المضافة بنسبة (5%)، فضلاً عن إنخفاض أسعار النفط عالمياً مما سببت هذه الأوضاع إلى

(1) تقرير الهيئة الأتحادية للتنافسية والأحصاء، ارقام الإمارات، 2020، ص15.

تعطيل كثير من المشاريع وتسببت بمزيد من البطالة، أما خلال المدة (2017_2020) بلغ معدل البطالة (2.46)_(4.28) وأستمرت معدلات البطالة بالأرتفاع للأسباب السابقة ولغاية عام (2020) أرتفعت معدلات البطالة نتيجة أغلاق المرافق السياحية وأيقاف المشاريع الأستثمارية نتيجة الأزمة الصحية مما تسببت بأرتفاع معدلات البطالة.

- (الجدول-19) معدل البطالة في الإمارات للمدة (2004-2020)

السنة	إجمالي البطالة من القوى العاملة %
2004	2.9
2005	3.1
2006	2.9
2007	2.8
2008	2.7
2009	2.7
2010	2.5
2011	2.3
2012	2.2
2013	2.0
2014	1.9
2015	1.8
2016	1.6
2017	2.46
2018	2.24
2019	2.32
2020	4.28

- المصدر:

1- مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات، بيانات المفتوحة للبنك الدولي مؤشرات التنمية العالمية .https://www.albankaldawli.org/ar/about/history/the-world-bank-group-and-the-imf

- (شكل-16) معدل البطالة في الإمارات للمدة (2004-2020)

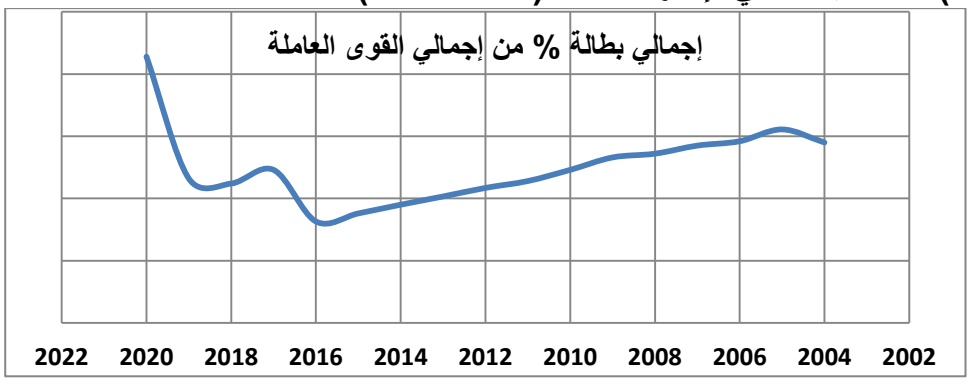

-المصدر: أعداد الباحث بالأعتماد على جدول (19).

من شكل (16) الذي يبين منحنى معدل البطالة من عام (2004) بدء بالأنخفاض التدريجي الذي أستمر لغاية عام (2016) ثم بدء المنحنى بالأرتفاع ولغاية عام (2020).

رابعاً: الأحتياطات النقدية والقاعدة النقدية ومعادلة الأنضباط المالي في الإمارات (2004-2020):-

يفرض القانون الأتحادي الإماراتي المرقم (14) لعام (2018) شرط غطاء القاعدة النقدية، ما يؤدي إلى ضمان المصداقية لنظام سعر الصرف السائد، أن من أهدف السياسة النقدية للبنك المركزي الإماراتي، هي الأعتماد بشكل أساسي على الدولار الأمريكي، مما يعني إن معظم التغييرات في القاعدة النقدية يقابلها تماماً تغيير مماثل في الأحتياطيات الأجنبية، أي أن حجم القاعدة النقدية تتغير وفقاً لتدفقات العملات والأصول الأجنبية، كما يحدد المصرف المركزي أسعار الفائدة عن طريق سعر الأساس، الذي يتماشى مع أسعار الفائدة، ويحدد هذا السعر الحد الأدنى لأسعار الفائدة في سوق ما بين البنوك [1].

الأحتياطيات من المؤشرات المهمة التي تعكس قدرة الدولة على تسديد الديون الخارجية وتقوية العملة وتحقيق الأستقرار في سعر الصرف، كثير من الدول الريعية عملت بالأحتفاظ بحجم معين من الأحتياطيات تحسباً للظروف غير المتوقعة الذي يسهم في تقليل الصدمة الأقتصادية، أن تأثير إنخفاض أسعار النفط على أقتصاد الإمارات يعد ذات تأثير نسبي وليس مطلق على الأحتياطيات الدولية لان أقتصاد الإمارات أعتمد على برامج التنويع الأقتصادي والألتزام بالأنضباط، ومن العوامل المساعدة لأستقرار الأحتياطيات هو التمكن من الأتفاق مع صندوق النقد الدولي بتثبيت سعر الصرف وتم ربط الدرهم الإماراتي عملياً بالدولار الأمريكي في عام (1980)، وتم الأعلان عنه رسمياً عام (2002) وبلغ سعر البيع والشراء الرسمي للدرهم (3.6725) دولار وهذا التثبيت خلق أستقرار كبيراً للأقتصاد الإماراتي [2].

من خلال جدول (20) يبين الأحتياطيات والقاعدة النقدية في دولة الإمارات العربية، بالنسبة للأعوام (2004_2012)، بلغت الأحتياطيات (1,048,740)_(5,228,370) مليون دولار أرتفعت الأحتياطيات نتيجة أرتفاع أسعار النفط ومساهمة القطاعات غير النفطية في الصادرات إما خلال الأعوام(2013_2015) أستمرت الأحتياطيات بالأرتفاع لغاية عام (2015) وتآثرت بشكل ضئيل نتيجة التجنيد الألزامي والحرب، أما في الاعوام (2013_2020) بلغت الأحتياطيات (6,291,740)_(9,025,830) مليون دولار تراجعت الأحتياطيات نتيجة الأزمة المالية العالمية، ثم أستمرت الأحتياطات بالأرتفاع لغاية عام (2020) ثم عاودت بتراجع نتيجة الأزمة الصحية العالمية.

(1)Jaewoo Lee: The Insurance Value of International Reserves: An Option Pricing Approach، IMF Working Paper، Research Division، International Monetary Fund، WP/04/175 2004p5

(2) DaniRodrik، The Social Cost Of Foreign Exchange Reserves، Economic Journal International,2006,vol 20,2006,p3.

- (الجدول-20) الأحتياطات النقدية والقاعدة النقدية في الإمارات للمدة(2004-2020) (مليون دولار)

السنة	الأحتياطيات R	القاعدة النقدية MB	معدل النمو السنوي للاحتياطيات النقدية %	معدل النمو السنوي التغيرللقاعدة النقدية%
	1	2	3	4
2004	1,048,740	2,200,630	-	-
2005	1,279,430	2,844,080	22.0	29.2
2006	1,726,750	3,268,050	35.0	14.9
2007	6,448,460	4,945,930	27.3	51.3
2008	2,944,350	5,666,700	-54.3	14.6
2009	3,981,210	6,085,280	35.2	7.4
2010	4,518,010	6,347,710	13.5	4.3
2011	4,540,300	7,196,190	0.5	13.4
2012	5,228,370	8,151,850	15.2	13.3
2013	6,291,740	10,342,000	20.3	26.9
2014	6,770,520	11,883,700	7.6	14.9
2015	8,288,450	12,450,500	22.4	4.8
2016	7,475,940	12,917,000	-9.8	3.7
2017	8,383,950	13,416,000	12.1	3.9
2018	8,367,580	13,234,300	-0.2	-1.4
2019	9,043,620	14,034,400	8.1	6.0
2020	9,025,830	16,350,400	-0.2	16.5

- المصدر:

1- صندوق النقد العربي، إصدارات وأحصائيات.

- عمود (4,3) من عمل الباحث.

- (شكل-17) الأحتياطيات والقاعدة النقدية في الإمارات للمدة (2004-2020)

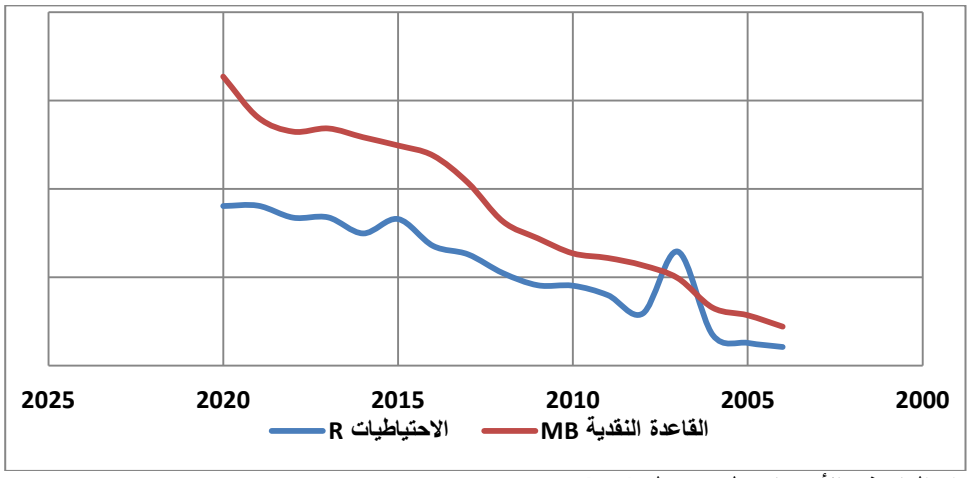

- المصدرأعداد الباحث بالأعتماد على جدول (20).

من شكل (17) الذي يبين منحنى القاعدة النقدية والأحتياطيات منذ عام (2004) ولغاية عام (2020) تميزت بالأرتفاع التدريجي، إما منحنى الأحتياطيات من عام (2004) بدء بالأرتفاع ولغاية عام (2006) ثم تراجع عام (2008) ثم عاود بالأرتفاع ولغاية عام (2020).

من خلال جدول (21) الذي يبين معادلة الأنضباط المالي لدولة الإمارات خلال مدة االبحث، فخلال السنوات (2005_2020)، إذ بلغ التغير بالأنضباط المالي(14,784)_(22,085) مليون دولار يتضح أنة خلال الأعوام (2008)_(2016)_(2018) لم يكون هناك ألتزام بالأنضباط المالي وكانت النتائج سالبة نتيجة أتباع البنك المركزي الإماراتي سياسة مالية توسعية من خلال زيادة الإنفاق الحكومي ومحاولات الدولة بتجاوز أزمة الرهن العقاري التي أنعكست على أقتصاد الإماراتي والحرب والتجنيد العسكري عام (2015)، أيضاً من ألاسباب الرئيسة هي زيادة الإنفاق الأستثماري، كما شهدت نتائج أيجابية خلال أغلب المدة (2004_2020)، عند تطبيق معادلة الأنضباط تبين ألتزام حكومة الأمارتية بالأنضباط المالي وهذا ما يفسر الأستقرار المالي مما يدل على تحقيق الأنضباط بنتائج موجبة من خلال أغلب السنوات نتيجة العمل على الإصلاحات وتنويع القاعدة الأقتصادية بالتعاون مع صندوق النقد الدولي مما جعل البلد لم يتآثر بشكل مباشر بالأزمات المالية المحلية والخارجية.

- (الجدول-21) معادلة الأنضباط المالي في الإمارات للمدة (2004-2020) (مليون دولار)

السنة	التغير في القاعدة النقدية ΔMB	التغير في إجمالي الدين العام ΔD	سعر الصرف العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي e	التغير في الأحتياطيات النقدية من العملات الأجنبية ΔR	حاصل ضرب سعر الصرف في التغير بالأحتياطيات النقدية eΔR	التغير في الأنضباط المالي ΔD
	1	2	3	4	5	6
2004	-	-	3.6725	-	-	-
2005	6,435	122	3.6725	2,307	8,472	14,784
2006	4,240	949	3.6725	4,473	16,428	19,718
2007	16,779	73	3.6725	47,217	173,405	190,111
2008	7,208	300	3.6725	-35,041	-128,688	-121,780
2009	4,186	-659	3.6725	10,369	38,079	42,924
2010	2,624	245	3.6725	5,368	19,714	22,094
2011	8,485	-834	3.6725	223	819,000	10,137
2012	9,557	255	3.6725	6,881	25,269	34,571
2013	21,902	-2,865	3.6725	10,634	39,052	63,819
2014	15,417	2,939	3.6725	4,788	17,583	30,061
2015	5,668	438	3.6725	15,179	55,746	60,976
2016	4,665	326	3.6725	-8,125	-29,839	-25,501
2017	4,990	274	3.6725	9,080	33,347	38,062
2018	-1,817	380	3.6725	-164	-601	-2,798
2019	8,001	154	3.6725	6,760	24,828	32,675
2020	23,160	422	3.6725	-178	-653	22,085

- المصدر:

1- عمود (6,5,4,3,2,1) من عمل الباحث.

- تم أحتساب الدلتا القيمة الثانية – القيمة الأولى.
- تم أحتساب معادلة الأنضباط من $\Delta D=(\Delta MB+\Delta d)-(e*\Delta R)$ [1].

(1) Karelvit، **ibid**، 2003، p 2-3.

الفصل الثالث

سياسات الأنضباط المالي في العراق

- تمهيد

- المبحث الأول: الأنضباط المالي في العراق.

- المبحث الثاني: سياسات الأنضباط المالي قبل عام 2003 في العراق.

- المبحث الثالث: آثر الأنضباط المالي على بعض المتغيرات الأقتصادية بعد عام 2003 العراق.

تمهيد:-

لقد تـأثر أقتصـاد العـراق منـذ عقد الثمانينـات بكثيـر مـن العقبـات الأقتصـادية والمتمثـل بـالحرب وعسكرة المجتمع، مما أسهمت في تراجع مخيف للمؤشرات الأقتصادية والأجتماعية، وبعد تغير نظام الدولـة عـام (2003) وجـدت الحكومـة نفسـها مثقلـة بتركـة كبيـرة مـن المشـكلات الأقتصـادية والمتمثلـة بالديون، والعجز المالي، أختلالات هيكلية، تدمير للبنى التحتية، وهذا أنعكس على أرتفاع معدلات العجز المالي والبطالة والتضخم إلخ ...إن من التوجهات الجديدة للحكومة بعد التغيير هو أعتماد أقتصاد السوق وتصحيح الوضع الأقتصادي القائم أنذاك أي القيام بإصلاحات أقتصادية والأستعانة بـالمؤسسات الدولية لتبني برامج الإصلاح المـالي والأقتصـادي، سعت الحكومـة إلـى التعـاون مـع مجموعـة مـن المنظمـات الدولية وعلى رأسها (صندوق النقد الدولي) لتبني برامج الأنضباط المالي والإصلاح المالي والأقتصادي من أجل معالجة كثير من المشكلات والأختلالات الهيكلية، أنخرط العراق مع المنظمات الدولية وتم إبرام عدة أتفاقيات أقتصادية منها **(أتفاقية المساعدة ما بعد النزاعات الطارئة (EPCA)* وأتفاقية المساندة (SBA)****مع صندوق النقد الدولي والتي تهدف إلى ألتزام العراق بتبني برامج الإصلاح وتهيئة الأقتصاد لبرامج وأسعة في المستقبل.

وفقاً لذلك تم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث تناول المبحث الأول الأنضباط المالي في العراق، وأهتم المبحث الثاني بسياسات الأنضباط المالي قبل عام 2003، وتناول المبحث الثالث آثر الأنضباط المالي على بعض المتغيرات الأقتصادية بعد عام 2003.

*** أتفاقية المساعدة ما بعد النزاعات الطارئة (EPCA):** تم توقيع الأتفاقية مع الصندوق التي من خلالها يلتزم الصندوق بتقديم المعونة والدعم الطارئ للدول التي أنتهت من الحرب، إذ نصت على بعض الشروط المتمثلة ترشيد الإنفاق الحكومي وإصلاح النظام الضريبي وهيكل القطاع المصرفي وألغاء القيود أمام القطاع الخاص وتخفيض الدعم للبطاقة التموينية وعلى مشتقات النفط وإصلاح شبكات الحماية الأجتماعية.

**** أتفاقية المساندة (SBA):** تم أتفاق الحكومة العراقية مع الصندوق عام (2005) وكان الغرض من إبرامها هو إجراء إصلاحات مالية ونقدية ودعم البطاقة التموينية وأسعار المشتقات النفطية وتقليل تدخلات الدولة في النشاطات الأقتصادية وأعطاء دور للقطاعات الخاصة.

المبحث الأول

(الأنضباط المالي في العراق)

أولاً: برامج الأنضباط المالي لصندوق النقد الدولي في العراق:-

أنضم العراق إلى صندوق النقد الدولي بتأريخ (27-12-1945) عن حصة عضوية بلغت(166,380) مليون وحدة سحب خاصة أي (2.32) مليار دولار، ويعد العراق من مؤسسي الصندوق، ولدى العراق الكثير من التعاملات معه، تم حصوله على (6) قروض خلال المدة (1950 إلى 1973) وخصصت لأغراض الأستثمار مثل الزراعة والنقل والاتصالات [1].

أما في عام (1979) أخر قرض أستلم من صندوق النقد الدولي بسبب الحرب العراقية الايرانية مما أنعكست آثارها على توقف عمليات التنمية وتحول الإيرادات إلى الدفاع والتسليح وفي ذلك الوقت أمتنع صندوق النقد الدولي عن تمويل العراق لاغراض تسليح الحرب [2].

بعدها بدأت مرحلة أخرى وهي تعثر العلاقات العراقية مع الصندوق أنذاك نتيجة أمتناع العراق عن تزويد البيانات والمعلومات المالية والأقتصادية إلى صندوق النقد الدولي إلى أن تفاقمت الأوضاع الأقتصادية وبعد الأنعزال دولي طويل آلاجل ثم فرض العقوبات الأقتصادية إلتي أستمرت لغاية عام (2003) الذي شهد هذا العام بتغير النظام السياسي وتم رجوع العلاقات وبدأت المفاوضات مع (IMF) عن طريق فرض قرار المجلس الأمن الدولي المرقم (1483) الذي تم من خلاله أعاده العلاقات والذي ألزم العراق على التعاون مع الصندوق بتعاون مع العراق لغرض أطفاء أوشطب الديون التي في عاتق الدولة قبل عام (2003)، وقام الصندوق بأعادة الجدولة الخاصة بالديون لأن سداد البلد كان قليل ولا يستطيع التسديد أكثر من (10%) بسبب الضعف الأقتصادي، وتم الحصول على قرض خارج أتفاق الصندوق خلال عام (2008) لغرض أعادة الأعمار[3].

طرحت برامج الأنضباط المالي والإصلاح الأقتصادي وترشيد الإنفاق ضمن وصفات صندوق النقد الدولي ومن بعض شروطها أعادة جدولة الديون السابقة التي هي على عاتق العراق قبل عام (2003)

(1) Kindleberger p. Charles ، economic development، second edition 1965، p11.
(2) Justin Iskandar، The International Monetary Fund and the Privatization of the Iraqi Economy، a working paper presented to the General Conference in the Field of Oil، 2005، p. 21.
(3) حسن يحيى باقر، الأبعاد الأستراتيجية لسياسات الإصلاح الزراعي، جامعة واسط، مجلة الكوت للعلوم الأقتصادية، 2014، ص28.

وعن طريق تنفيذ الإصلاحات ومحاولات تحقيق التنمية وأعادة توازن الأقتصادي الكلي من خلال الآتي[1]:-

أ- ازاله الدعم الحكومي على السلع الأساسية لغرض تخفيف الضغط عن نفقات الموازنة العامة، وتشجيع الأنتاج المحلي، عند رفع الدعم على المنتجات النفطية يسهم ذلك في رفع مستوى التضخم ما ينعكس سلباً على الدخل الحقيقي بفعل التغيرات بمستوى الأسعار.

ب- تحرير التجارة الخارجية عن طريق خفض الرسوم الجمركية على الأستيرادات ورفع القيود على حرية التجارة، وتشجيع الصادرات من خلال خفض قيمة العملة المحلية، أن هذه الإجراءات تتعارض مع السياسة النقدية في تثبيت أسعار صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية، وتطبيق سياسة تحرير التجارة تؤدي إلى خفض القدرة التنافسية وخاصة صادرات السلع الزراعية، في ظل سياسات منظمة التجارة العالمية أن الأسوق المحلية سوف تغرق بالسلع المستوردة وبأقل الأسعار وهذا ما يؤثر على الأنتاج المحلي ويؤدي إلى رفع الأسعار ويسبب عجز في ميزان المدفوعات.

ت- الخصخصة في الأقتصاد العراقي، أن القطاع الخاص يهدف إلى تحقيق الربح ويسعى إلى البحث عن المشاريع التي تكون قصيرة الأجل ومدة أسترداد رأس مالها قصير، أيضاً تؤدي الخصخصة الى زيادة البطالة بسبب الأستغناء عن خدمات الكثير من العمال.

ث- من البرامج إصلاحات الصندوق في العراق هو تشجيع الأستثمار الخاص من خلال القانون المرقم (13عام 2006 والمعدل بقانون رقم 2 عام 2010)، كذلك تشجيع الأستثمارات الأجنبية عن طريق بعض التسهيلات مثل الأعفاءات الضريبية وتخفيض الرسوم الجمركية عن الأستثمارات وهذا مهم جداً في تنفيذ وتطوير خطط الأنتاج ونقل التكنلوجيا الحديثة، الهدف هو تطوير البنية التحتية، مع وضع الضمانات الكافية للشركات المستثمرة، بسبب محدودية الطاقات الأستيعابية وإنخفاض الصادرات وآثارة على الميزان التجاري مما يؤدي إلى آثار سلبية يتآثر بها المستوى المعيشي والقوه الشرائية في وقت غياب المنافسة المحلية ثم تؤدي إلى رفع مستوى الأسعار بصوره عامة، أن الأفتقار للمناخ الأستثماري وللكادر البشري والوضع السياسي والأمني المتدهور، فضلاً عن تفشي الفساد المالي والأداري مما أدى إلى محدودية وعزوف الأستثمار الأجنبي والعزوف عنه من رغم وجود بعض المحفزات للاستثمار، مثل العمالة المحلية ووفرة الطاقة الأستيعابية.

(1) احمد سامي المعموري، قرض صندوق النقد الدولي أتفاقية الأعتماد الائتماني الثالثة 2015 وآثرة على العلاقات بين الحكومة المركزية وحكومة أقليم كوردستان، مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، عدد13، المجلد الثاني، 2017، ص227.

ج- أستقرار سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار في اسواق الصرف المحلية عن طريق أستيراد مستلزمات الأنتاج لغرض تشجيع الصناعات المحلية، مما يؤدي إلى سد النقص في الطلب المحلي ورفع القدرة التنافسية في الخارج ثم إلى خفض العجز في ميزان المدفوعات مع فتح الأسواق الحرة في صرف العملات الأجنبية وتخفيض قيمة العملة الوطنية.

ح- إزالة القيود على التعاملات بالعملات الأجنبية وألغاء نظام الرقابة على النقد الأجنبي.

خ- ألغاء القيود التي فرضت على الصادرات والأستيرادات ودعم القطاع الخاص، أن هذه الأنشطة تجعل الدولة تتخلى عن حماية المنتجات الوطنية وفرض أسلوب التجارة الحرة.

د- تنويع الضرائب وزيادتها على السلع والخدمات.

ثانياً: آليات التعامل مع صندوق النقد الدولي:-

قدرت المديونية الخارجية بعد عام (2003) ما يقارب (127) مليار دولار و بلغت ما يقارب (500%_ 600%) من الناتج المحلي الإجمالي [1].

أن الحاجة إلى الإصلاحات الأقتصادية لم تكن مجرد حاجة عابرة أومحاكاة لتقليد تجارب الدول الأخرى، بل أنها تمثل منهجية متكاملة للعمل الأقتصادي التي تهدف إلى مواجهة الأوضاع القائمه على بعض المعضلات والمشكلات الوطنية وهنا يتطلب معالجة الأختلالات المتراكمة في الأقتصاد الكلي على أسس متناسقة وبالتالي فأن مهمتها الأساسية تكمن في أعادة ترتيب وإصلاح الأوضاع الأقتصادية، في تأريخ (تشرين الأول / من عام 2003) أنعقد المؤتمر الأول للدول المانحة في مدينة مدريد من أجل دعم العراق مادياً ومعنوياً والعمل على جدولة وتسوية المديونية، أعتمد البلد على خطوات أساسية في أتجاه تسوية المديونية منذ الأشهر الأولى بعد عام (2003) ومنها آلاتي [2]:-

أ- تعزيز العلاقات مع المؤسسات الدولية وخاصة مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

ب- أختيار شركة المحاسبة العالمية مثل (أرنست أند يونك) في عام (2004) من بين ثلاثة عشر شركة محاسبة، أستخدمت لأغراض التدقيق والمطابقة في بيانات المديونية الخارجية في البلد.

(1) عامر عبد الأمير شاكر، سياسات الإصلاح الأقتصادي في الدول النامية مع أشارة خاصة للعراق، باحث أقتصادي، وزارة التخطيط والتعاون الأنمائي، دائرة التخطيط، قسم السياسات الأقتصادية، 2007 ص6.
للمزيد من التفاصيل أنظر:- مظهر محمد صالح، الدولة الريعية من المركزية الأقتصادية الى ديمقراطية السوق، بيت الحكمة، سلسلة الإصدارات الشهرية، بغداد، 2010،ص70.

(2) نبيل جعفر عبد الرضا ود، ندوة هلال جودة، قياس وتحليل الفقر في العراق، بغداد، 2016، ص 212-214 .

ت- العراق أقدم على أرسال خطاب النوايا (Letter Of Tend) إلى (IMF) وتضمنت المنهجية الأساسية لتطبيق برامج الإصلاحات المالية والأقتصادية والتي أعدت في ضوء المفاوضات المشتركة قام بها خبراء العراقيون مع خبراء الصندوق، وتم على ضوئها قام المجلس التنفيذي لصندوق النقد أقرار أتفاقية المساعدة ما بعد النزاعات الطارئة (EPCA) الذي أشترط أن توقع الدول المدينة مع (IMF) على أتفاقية (المساعدة ما بعد النزاعات الطارئة) دخولها في (أتفاقية المساندة)، المفاوضات التي أجراها العراق مع دول نادي باريس طبق الأتفاق وإبرم عقد أتفاقية المساعدة ما بعد النزاعات الطارئة من دون ربطها مع أتفاقية المساندة.

ث- تم الأتفاق مع دول نادي باريس على تخفيض الديون العراقية، أصدر نادي باريس بتأريخ (21 / تشرين الأول / 2004) القرار الذي يهتم بالديون المستحقة على العراق، من خلال فرض شروط يمكن أن ترتبط الحكومة بعد عام (2003) بالسياسة الرئيسة للسوق الحر، وأفق نادي باريس على ألغاء جزءاً كبير من الديون العراقية وذلك على شكل ثلاث مراحل وهي آلاتي[1]:-

- المرحلة الأولى: يتم ألغاء (30%) من (80%) من ديون العراق والتي ما تعادل (11.6) مليار دولار وبدون شروط، وتم خلال هذه المرحلة توقيع أتفاقية مع (IMF) إذ وقعت في (2004/9/29) ومنح العراق بموجبها قرض بمبلغ (43) مليون دولار، وتم تسمية هذا القرض تحت أتفاقية (مساعدة البلدان ما بعد النزاعات الطارئة) (EPCA) .

- المرحلة الثانية: يتم ألغاء (30%) الثانية من (80%) في حال المصادقة على أتفاقية مع صندوق النقد الدولي قبل (2005/12/31) .

- المرحلة الثالثة: يتم ألغاء (20%) المتبقية من (80%) وهذا يتم بعد أن يتم أقرار مجلس التنفيذي للصندوق في أخر مرحلة له بعد ثلاث أعوام بألتزام العراق، إذ أشترط على العراق القيام ببعض برامج الإصلاحات الأقتصادية وفتح الأسواق أمام السلع الأجنبية و الأستثمار الأجنبي وأعطاء المجال أمام القطاع الخاص ليمارس نشاطه الأقتصادي مقابل تقليص دور الدولة في التدخل في الحياة الأقتصادية.

كما منح العراق مدة سماح وقدرها ثلاث أعوام تتكون من آلاتي [2]:-

أ- الأعوام الثلاثة الأولى لا يدفع العراق أي مبلغ، تضاف إلى المتبقي من الدين الأصلي.

---

(1) محمد على ابراهيم العامري، نغم حسين نعمه، إمكانية استضافة الأستثمار الأجنبي المباشر في العراق، الواقع والطموح، المجلة العراقية للعلوم الأدارية والأقتصادية، كلية الإدارة والأقتصاد جامعة كربلاء، المجلد(4)، العدد(15)، 2007 ،ص1-4.

للمزيد من التفاصيل أنظر:- افتخار محمد الرفيعي، السيولة العامة وفاعلية السياسة النقدية في السيطرة عليها مع الأشارة التطبيقية للعراق، أطروحة دكتوراه كلية الإدارة والأقتصاد جامعة بغداد، 2007، ص 135 .

(2) سعيد على محمد العبيدي، أنمار عطا الله مصطفى الراوي، آثر الدين العام الخارجي على GDP عدا النفط، للمدة (2004-2019) مجلة تكريت للعلوم الأدارية والأقتصادية 17، مجلد 55، 2021، ص357 .

ب- يدفع العراق خلال الثلاثة أعوام وأبتداءً من عام (2008) جزءاً من الفوائد على الأصل المتبقية من الدين البالغ (20%) ومن الفوائد على (34) قسطاً تدفع كل عام أعتباراً من تأريخ (2011/7/1).
ت- يجب على العراق تطبيق المعاملة المماثلة وعلى جميع الدائنين سواء دول من غير نادي باريس أوالدائنين التجاريين.

ثالثاً: سياسات الأنضباط والإصلاح المالي والأقتصادي في ظل شروط صندوق النقد الدولي في العراق:-

(IMF)عمل على تهيئة بيئة أقتصادية عن طريق ما تفرضه طبيعة الأقتصاد العراقي وآليات السوق بعد عام (2003) عن طريق فرض إصلاحات على المستوى المالي والأقتصادي العراقي وكالآتي [1]:-

أ-الإصلاح المالي:- تم العمل على إصلاح السياسة المالية من خلال مجموعة تغيرات المتمثلة بالبنية القانونية والأدارية وحسب ما يلائم وأقع وضع الأقتصادي العراقي وعن طريق إصدار مجموعة من القوانين مثل تعديل سياسة الضريبية التي تضمنت تخفيض معدلات الضريبة على أرباح الشركات أي لا يزيد عن (15%) أيضاً تخفيضها على الدخل الشخصي والعمل على أخضاع الموظف في الدولة على تحمل جزءاً من العبء الضريبي لغرض تحصيل عوائد الضريبية من دون تحمل فئات المجتمع الأخرى، أيضاً تم إصدار قانون الدين العام المرقم (94) في عام (2004) والخاص بتعليمات بيع الأوراق المالية الحكومية، وقيام البنك المركزي بوظيفة الوكيل المالي عن وزارة المالية في أدارة حوالات الخزينة قصيرة الأجل بهدف الأستقرار الأقتصادي والسيطرة على معدل التضخم عن طريق السيطرة على السيولة النقدية وسد العجز المالي للموازنة العامة، (بعد أن وجهه العراق رسالة إلى صندوق النقد التي وضح بها السياسة المالية والأصلاحات الأقتصادية التي ينوي تنفيذها)، هناك محاولات خصخصة القطاعات الحكومية التي فرضها (IMF) وسماح للشركات الأجنبية بالتملك وبنسبه أرباح تبلغ (100%) دون خضوعها للضرائب.

أن توجهات السياسة المالية الحديثة لم تحاول العمل على تنويع العوائد المالية مما جعل الموازنة العامة غير مرنة بسبب بقاء الأقتصاد العراقي ريعي ومعرض إلى تقلبات أسعار النفط، وأرتباط الأقتصاد في الخارج مما يعكس درجة الأنكشاف الأقتصادي والأعتماد على الإيرادات النفطية هو من

(1) حيدرعليوي شامي الساعدي، سياسة النقدية والأنضباط المالي وأنعكاسها على اداء الأقتصاد الكلي العراقي للمده (1990-2017)،أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والأقتصاد، جامعة الكوفة، 2020، ص54.
للمزيد من التفاصيل أنظر:- عاطف لافي مرزوق، أشكآلية التحول الأقتصادي في العراق، بغداد، 2015، ص77 .

وأقع السياسة المالية للمدة (2004_2018)، فضلت الإيرادات غير النفطية والأستهلاك على الأستثمار، أن أغلب القطاعات الحكومية والدوائر ممولة من إيرادات النفط ذات الطابع الخدمي وهذه الإيرادات النفطية جزء الأكبر منها تكون لحصة النفقات التشغيلية ولجزء القليل فيها يوجه نحو الإنفاق الأستثماري الحكومي، من أهم أسباب العجز المالي في الموازنة العامة هو سوء أدارة الموارد المالية وتفشي الفساد المالي والأداري وإنخفاض أسعار النفط بعد عام (2014)، أن السياسة المالية هي سياسة تعظيم الإنفاق الأستهلاكي على حساب الإنفاق الأستثماري مما سبب آثاراً سلبية على القطاعات الأقتصادية والبنية التحتية ولم تعمل بالنهوض بالقطاع الخاص.

ب-الإصلاح النقدي:- بعد عام (2003) شهدت السياسة النقدية تغيرات حسب المشروطيه لصندوق النقد الدولي من خلال إصدار القوانين والتعليمات مثل أستبدال العملة العراقية وإصدار قانون البنك المركزي المرقم (56 في عام 2004) وبموجبة تم منح البنك المركزي العراقي أستقلآلية تمنع تدخل الحكومة، تم إصدار قانون الدين العام في (2004) والمتضمن بيع الأوراق المالية بالمزايدة العلنية حسب آلية السوق وأعتمدت في تخصيص الائتمان بما يحقق الكفاءة والفاعلية، أما بالنسبة لسعر الفائدة عملت السياسة النقدية على توفير السيولة وحسب ما يحقق التوازن بين تدفقات السلع والكتلة النقدية، أن البنك المركزي إستعمل عدة أدوات مثل القبول وأقراض المصارف سواء أن كانت حكومية أوتجارية وتم الأعتماد على مزاد العملة لتحقيق الأستقرار في سعر الصرف وعلى مزاد حوالات الخزينة لتحقيق التوازن في سعر الفائدة وحرية التحويل الخارجي لأغراض الحساب الجاري لميزان المدفوعات بحسب أتفاقية الصندوق، تم إصدار قانون لتأسيس سوق العراق للأوراق المالية لتعزيز ودعم مصالح المستثمرين وإصدار قانون المصارف التجارية لأرساء نظام مالي حسب المعايير الدولية.

من التوجهات الإصلاحية للسياسة النقدية هو أستقرار أسعار الصرف وقيمة الدينار العراقي والحد من معدل التضخم وأرتفاع سعر الفائدة، نجح البنك المركزي من الحد من التضخم من خلال السياسة النقدية عن طريق مزاد العملة وسعر الصرف وأنعكس ذلك في الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف، الأ أنها لم تنجح في تنمية القطاعات غير النفطية ولم تعالج إنخفاض مستوى القطاع الخاص والإنفاق الأستثماري، ونظراً لأرتفاع السيولة المالية المصرفية وعدم وجود نظام مصرفي مالي المتطور، أن الإدارة المالية للبنك المركزي تبنت مثبت أسمي هو سعر الصرف لسياسته النقدية، أن هذه الأداة تنعكس على أحتياطات البنك المركزي التي تتعرض إلى أستنزاف مستمر بسبب ألتزاماتها الخارجية مقابل شحة قطاع المصرفي الخاص الذي يركز على تمويل العمليات التجارية، التحسن الذي حصل في سعر الصرف الدينار العراقي في هذه المدة نتيجة زيادة الأحتياطات الدولية لدى البنك المركزي العراقي وهذه الزيادة تعود إلى أرتفاع الإيرادات النفطية التي تمثل مصدر للعملة الأجنبية، وبسبب أرتفاع أسعار النفط

عالمياً في عام (2007) التي ولدت هذه الفوائض، أن السياسات التي أتخذها البنك المركزي في خفض السيولة لم تساهم في السيطرة على السيولة لأن الأقتصاد معتمد على الأستيرادات لتغطية الطلب المحلي وخلال هذه المدة تم طلب الحكومة العراقية بالدعم من صندوق النقد الدولي[1].

رابعاً: أتفاقيات العراق مع صندوق النقد الدولي:-

قامت الحكومة العراقية بإبرام مجموعة من الأتفاقيات مع خبراء صندوق النقد الدولي تحت أطار الإصلاح الأقتصادي والمالي ونستعرض منها[2]:-

1-أتفاقية المساعدة بعد النزاعات:- قامت الحكومة العراقية في عام (2004) بالمباحثات مع خبراء صندوق النقد الدولي حول تنسيق نهج المؤسسات والمنظمات الدولية وأتخذت مجموعة إجراءات المتعلقة في التحول إلى آلية السوق وقوانين الأستثمار الأجنبي وتسهيل الإجراءات أمام المستثمر الأجنبي وإعاده إصلاح النقدي والمالي، تم توقيع أتفاقية المساعدات مع الصندوق التي من خلالها يلتزم الصندوق بتقديم المعونة والدعم الطارئ للدول التي خرجت من الحرب، قدم (IMF) قرضاً بمبلغ (436) مليون دولار بشروط حسب بنود الأتفاقية، ومنح قرضاً بمبلغ (685) مليون دولار لدعم الإصلاح الأقتصادي وهو من ضمن بنود الأتفاقية، إذ نصت على بعض الشروط المتمثلة بترشيد الإنفاق الحكومي وإصلاح النظام الضريبي والهيكل القطاع المصرفي وألغاء القيود أمام قطاع الخاص، أيضاً تخفيض الدعم للبطاقة التموينية وعلى مشتقات النفط وإصلاح شبكات الحماية الأجتماعية، ويتبنى البنك المركزي العراقي منح تراخيص تأسيس المصارف التجارية، أن هذه الأتفاقية هي للأندماج مع الأقتصاد العالمي وتقديم المساعدات والقروض وقدرة ألتزام الحكومة على جدولة ديونها بشكل مراحل وعلى الحكومة أن تلتزم بعملية الإصلاح وتطبيق برامج الأنضباط المالي الأقتصادي وتطوير آليات سياسة المالية والنقدية وفق سياسات (IMF) مع الأقتصاد العراقي.

2-الأتفاقية المساندة مع صندوق النقد الدولي:- تم أتفاق الحكومة مع الصندوق بأتفاقية المساندة عام (2005) وكان الهدف من إبرامها هو إجراء إصلاحات المالية والنقدية ودعم البطاقة التموينية وأسعار المشتقات النفطية وتقليل التدخلات للدولة في النشاطات الأقتصادية وأعطاء دور لقطاعات الخاصة، بموجب هذه الأتفاقية تم حصول العراق على قرض يبلغ (475) وحدة حقوق السحب الخاصة ما تعادل

([1]) مظهر صالح، السياسة النقدية في العراق بناء الأستقرار الأقتصادي والحفاظ على النظام سليم ، البنك المركزي العراقي،2012، ص20.

(2) سرمد عباس النجار، تحليل مدى فاعلية السياسة المالية في الأقتصاد العراقي، وزارة المالية العراقية، الدائرة الأقتصادية، قسم السياسات الأقتصادية،2008 ،ص 13.

(744) مليون دولار بنسبة (40%) من حصته، ومن أهداف هذه الأتفاقية هي معالجة الأختلالات والعجز ووضع حلول للبطالة وتقليل الديون الخارجية والحد من معدل التضخم وتحفيز الأستثمار.

3-أتفاقية الأستعداد الأنمائي مع صندوق النقد الدولي:- تم الأتفاق الحكومة مع الصندوق حول أتفاقية الأستعداد الأنمائي في عام (2015) وتم تنفيذ البرنامج وبمراقبة خبراء الصندوق، ركزت هذه الأتفاقية على عدم تراكم الدين العام وترشيد الإنفاق العام وحماية الإنفاق الأجتماعي مع أعادة هيكلة البنوك والمصارف العامة، تم أستحصال قرض التمويل الطارئ في عام (2015) ومبلغ (1,2) مليار دولار، من شروط (IMF) وفق برنامج الأستعداد الأنمائي هي تسوية مستحقات الشركات النفطية وشمول الموظفين بضريبة الدخل وخفض النفقات العامة ورفع كفاءة وسائل الرقابية والمالية، خلال منتصف عام (2016) قدم (IMF) منهجية وبرنامج يتضمن توجيهات تعزيز الموارد العامة وتفعيل دور الأنضباط المالي بترشيد أنفاق العام مقابل ذلك تتعهد الحكومة بتنفيذ برنامج الصندوق لغرض الحصول على قرض (5,34) مليار دولار وخلال مدة (36) شهراً حسب التقرير الصادر من الصندوق بتأريخ (كانون من عام (2016) أن الحكومة ألتزامت بشروط الأتفاق الأستعداد الائتماني، وأن الموازنة العامة عام (2017) متوافقة حسب أتفاق الأستعداد الائتماني الخارجي الذي أكد على زيادة الإيرادات غير النفطية وتخفيض الإنفاق.

المبحث الثاني
(سياسات الأنضباط المالي قبل عام 2003 في العراق)

سيتم عرض بعض المؤشرات الأقتصادية والمالية في الموازنة العامة والمتعلقة بصورة مختصرة بالدين الخارجي كونة أحد مؤشرات الانضباط ليتبين لنا مدى ألتزام الحكومة ببرامج الأنضباط المالي من خلال آلاتي:-

أولاً: لمحة عن الدين الخارجي قبل عام (2003) في العراق:-

عانى العراق من المديونية كبيرة قبل عام (2003) مما أدت إلى وضع أقتصادي متدهور وهذا ما أنعكس بشكل سلبي على تطبيق برامج الأنضباط المالي، في عام (1979) العراق كان يمتلك أحتياطياً نقدياً يقدر (36) مليار دولار، ومن جانب الديون فلم يكون بذمته دين خارجي طويل الأمد [1].

خلال المدة (1981_ 1985)، الإيرادات النفطية بلغت نحو (48.4) مليار دولار، أما الأستيرادات العسكرية فبلغت نحو (6.4) مليار دولار والأستيرادات غير العسكرية بلغت بنحو (21.5) مليار دولار، أما عن تصدير النفط يقدر (10) مليار دولار من رغم وجود عجز التجاري ما يقارب (17.9) مليار دولار وبعد أنتهاء الحرب العراقية الايرانية قدرت الخسائر الحرب ما يقارب (450) مليار دينار وبعدها قدرت تعويضات الحرب نحو ما يقارب (100) مليار دولار[2].

أما في مرحلة التسعينات من القرن الماضي حدثت الحرب الخليج الثانية وما تلاها، وقدرت خسائر الحرب وعقوبات الأقتصادية الخارجية نحو (150) مليار دولار ويقدر دين العراق الخارجي ما يقارب (120) مليار دولار في عام (2003) من ضمنها دول نادي باريس، بالنسبة إلى التعويضات تصل قيمتها إلى ما يقارب (320) مليار دولار حسب ما أعلن عنها صندوق التعويضات في الأمم المتحدة وهناك أهمية كبيرة للمديونية الخارجية في العراق وآثرها على تطبيق برامج الأنضباط والإصلاح المالي والأقتصادي وعلى أتفاقيات المساندة التي إبرمت مع صندوق النقد الدولي [3].

ويمكن تقسيم الديون الخارجية المترتبة بذمة العراق على النحو الآتي[4] :-

---

(1) طاهر الجنابي، علم المالية العامة والتشريع المالي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق،1997، ص 136.

(2) البنك الدولي، أحصاءات الدين الخارجي، 2003، ص20 .
للمزيد من التفاصيل أنظر:- بلال قاسم محمد حسن، قياس تأثير نافذة بيع العملة على متغيرات في سعر الصرف وعرض النقود في العراق، رسالة مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والأقتصاد، جامعة بغداد، 2017، ص57 .

(3) عوض فاضل الدليمي، نظرية الإنفاق الحكومي ،جامعة النهرين، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، بغداد ،2003، ص175.

(4) MortinA.weiss، iraqs debt relief ، analyst in international trade and finance foreign affairs ، 2006 ، p5-7.

أ- ديون دول نادي باريس. ب- ديون دول خارج نادي باريس. ت- الديون التجارية.

- (شكل-18) الديون الخارجية المترتبة بذمة العراق قبل عام 2003

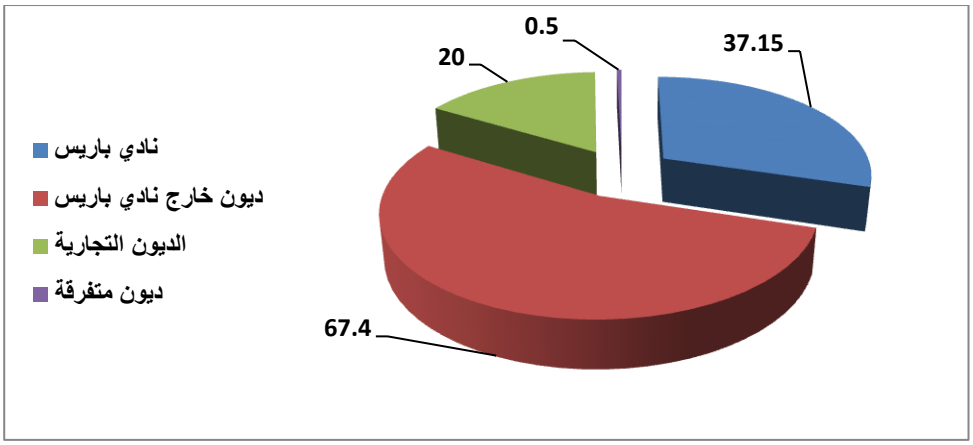

-المصدر:أعداد الباحث بالأعتماد على مصدر إدناه:-
1- وزارة المالية العراقية، دائرة الدين العام.

من شكل (18) يوضح ديون دول نادي باريس وبلغت ما يقارب (37.15) مليار دولار، أما ديون الدول إلتي هي خارج نادي باريس فقد بلغت (67.4) مليار دولار، بالنسبة للديون التجارية بلغت مايقارب (20) مليار دولار، أيضاً هناك ديون متفرقة أخرى وبلغت (0.5) مليار.

- (شكل-19) الديون التجارية المترتبة بذمة العراق قبل عام 2003

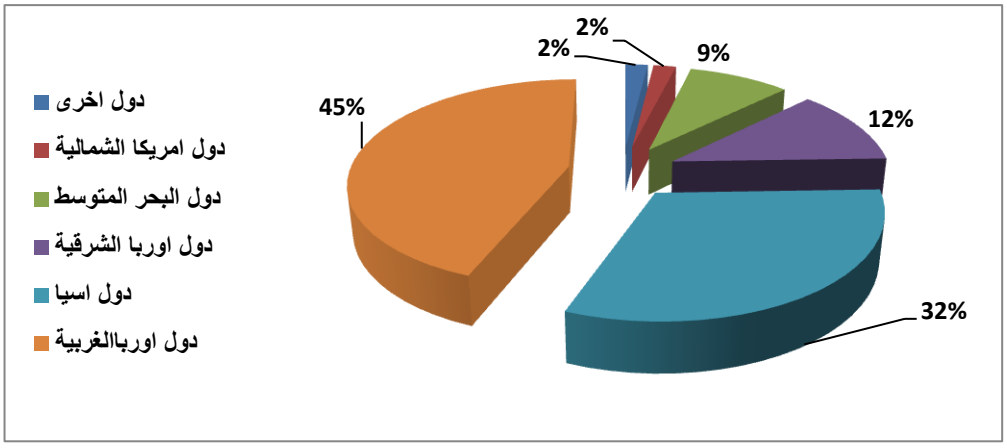

-المصدر: أعداد الباحث بالأعتماد على المصدر إدناه :-
1-International monetary fund , Iraq debt recaicilliation of fice.

من شكل (19)يبين أن نسبة الديون التجارية لدول أخرى قد بلغت (2%)، وبلغت النسبة دول أمريكا الشمالية (2%)، و بلغت النسبة لدول البحر المتوسط (9%)، أيضاً بلغت النسبة لدول أوربا الشرقية (12%)، وبلغت النسبة لدول أوربا الغربية (45%)، وبلغت النسبة لدول أسيا (32%) وقدرت الديون التجارية للحكومة العراقية ما يقارب (15) مليار دولار خلال عام (2003) وبعدها

أرتفعت هذه النسبة ما يقارب (20) مليار دولار، أن أعلى نسبة من الديون التجارية هي دول أوربا الغربية و بلغت نحو (45%) من إجمالي الديون التجارية، أما أدنى نسبة من الديون التجارية هي ديون دول أمريكا الشمالية، بلغت نحو (2%) من إجمالي الديون التجارية أما الديون الأخرى فقد بلغت نحو (2%) من إجمالي الديون التجارية [1].

ثانياً: تطور مؤشرات الموازنة العامة في العراق للمدة (1980-2003):-

في عقد الثمانينات من القرن الماضي تعرض الأقتصاد العراقي إلى تدهور في الأوضاع السياسية وأنعكس سلباً على الوضع الأقتصادي نتيجة أرتفاع الإنفاق العسكري ثم إلى العقوبات الأقتصادية مما إفرز مجموعة من الأختلالات مالية.

سنتطرق إلى بعض أبرزالمؤشرات الأقتصادية والمالية قبل عام (2003) التي تبين مدى الألتزام ببرامج الأنضباط المالي.

من جدول (22) الذي يوضح أسباب التي أنعكست سلباً على الموازنة العامة في العراق قبل عام (2003) التي أدت إلى إنخفاض الناتج المحلي الإجمالي نتيجة حدوث المعارك العسكرية مما آثرت بشكل كبير على دور الموازنة العامة من خلال إنخفاض الملحوظ في الإيرادات العامة نتيجة الأعتماد على الإيرادات النفطية التي تشكل المصدر الرئيسي للإيرادات العامة في الوقت ذاته هناك زيادة كبيرة في النفقات العامة نتيجة الأوضاع العسكرية، أن تراجع الإيرادات العامة منذ عام (1981) لأسباب التي ذكرت أنفاً، إذ كانت الإيرادات العامة تقدر ما يقارب (119,725) مليون دينار في عام (1980)، أما في عام (1990) أنخفض الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير نتيجة إنخفاض أسعار النفط مما إنخفاضت قيمة الصادرات العراق النفطية في ذلك الوقت، بسبب الظروف السياسية، لم تبقى الموازين على هذه الحالة بل قدرت بعجز نحو(56,880-) مليون دينار عام (1990)، أجريت محاولات الإصلاح المالي الأقتصادي في عام (1987) التي لم تؤثر بشكل كبير على حجم الإيرادات العامة من ناحية زيادتها ولا من خلال ترشيد النفقات العامة بعد تخفيضها، أما في عقد التسعينات تطلبت في هذه المدة توفير نفقات كبيرة من أجل أعادة أعمار البنى التحتية في هذه الظروف حدثت تفاوتات كبير بين جانبي الإيرادات والنفقات العامة، مما زاد الوضع الأقتصادي سوءاً الحرب الخليج فضلاً عن العقوبات الأقتصادية الذي فرضت على البلد التي تسببت عزله عن العالم الخارجي في عام (1991)[2].

(1) Internatonal monetary fund ، developments in the (IMF) ،april، 15 ، 2005 ، p20.

(2) سامي فاضل عطو، دور السياسة النقدية خلال مدة الحصار الأقتصادي والإصلاح النقدي ما بعد الحصار، مجلة الدارسات أقتصادية، بيت الحكمة، 1999،ص 5-7.

أخذت الإيرادات والنفقات بتذبذب، وقدرت الإيرادات العامة (1,498,700) مليون دينار في عام (2000) والنفقات العامة قدرت (1,133,034) مليون دينار وكان هناك عجز مالي مايقارب (365,666-) مليون دينار، خلال عام (2003) قدرت الإيرادات العامة (15,985,527) والنفقات العامة (4,901,961) كان هناك فائض وقدره (11,083,566) مليون دينار، أما في عقد التسعينات كان هناك محاولات وضع حدود للأنفاق العامة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بسبب قيام الحكومة أتباع سياسة نقدية أنكماشية التي تهدف إلى أحتواء التضخم المفرط الذي حصل أنذاك في الأقتصاد العراقي[1].

أن إجراءات الإصلاحات في عام (1995) كان لها تأثير أكبر من الإصلاحات التي أجريت في عام (1987) في إصلاح الموازنة العامة وإن كان هذا الإصلاح نسبته ضئيلة في التأثير لأن الدولة كان أمام تحديات والمشكلات كبيرة بعد خروجه من الحروب التي أثقلت كاهل الأقتصاد، مما أدى إلى زيادة النفقات العامة بشكل كبير نتيجة الوضع السياسي وأعادة اعمار البلاد و أدى إلى تفاقم العجز في الموازنة العامة للأقتصاد العراقي [2].

(1) ضياء حسين سعود، تحليل العلاقة بين الدين الحكومي الداخلي وعجز الموازنة في العراق للمدة (1990-2016) جامعة ديالى، كلية الإدارة والأقتصاد، مجلة كلية المامون، عدد31 ، 2018، ص29.
(2)على عبدالله الشيخ، مديونية العراق الخارجية الواقع والأفاق، مجلة تكريت للعلوم الأدارية والأقتصادية، العدد 11، 2008، ص59.

- (الجدول-22) تطورمؤشرات الموازنة العامة في العراق للمدة (1980-2003) (مليون دينار)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	الإيرادات العامة	النفقات العامة	العجز أوالفائض	نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي %
	1	2	3	4	5
1980	177,851	119,725	75,511	44,214	42
1981	127,805	7,447	113,295	-105,848	89
1982	130,053	70,676	144,351	-73,675	11.1
1983	145,199	58,135	120,422	-62,287	83
1984	174,061	65,336	96,431	-31,095	55
1985	196,638	74,797	98,335	-23,538	50
1986	205,547	62,721	100,304	-37,583	49
1987	228,317	87,086	118,463	-31,377	52
1988	275,526	82,684	13,363	69,321	5
1989	321,502	8,882	139,341	-130,459	43
1990	643,745	84,911	141,791	-56,880	22
1991	844,635	4,228	174,971	-170,743	21
1992	850,501	50,469	328,827	-278,358	39
1993	8,632,801	89,971	689,537	-599,566	8
1994	876,196	256,587	199,415	57,172	23
1995	36,290,709	1,069,857	6,907,857	-5,838,000	19
1996	3,490,468	542,542	178,013	364,529	5
1997	1,709,376	605,802	72,264	533,538	4
1998	17,079,578	920,501	520,430	400,071	3
1999	34,359,786	1,033,552	719,065	314,487	2
2000	50,150,750	1,498,700	1,133,034	365,666	2
2001	40,750,727	2,069,727	1,289,246	780,481	3
2002	41,242,663	1,971,125	2,518,285	-547,160	6
2003	29,894,472	15,985,527	4,901,961	11,083,566	16

- المصدر:

1- وزارة المالية، دائرة الموازنة العامة، الدائرة الأقتصادية.

2- البنك المركزي العراقي، المجموعة الأحصائية عدد خاص، 2003، المؤشرات المالية للموازنة العامة للعراق .

3- التقرير الأقتصادي الموحد، لعام 2005، ص502.

-عمود (5,4) من عمل الباحث .

- (شكل-20) تطورالناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (1980-2003)

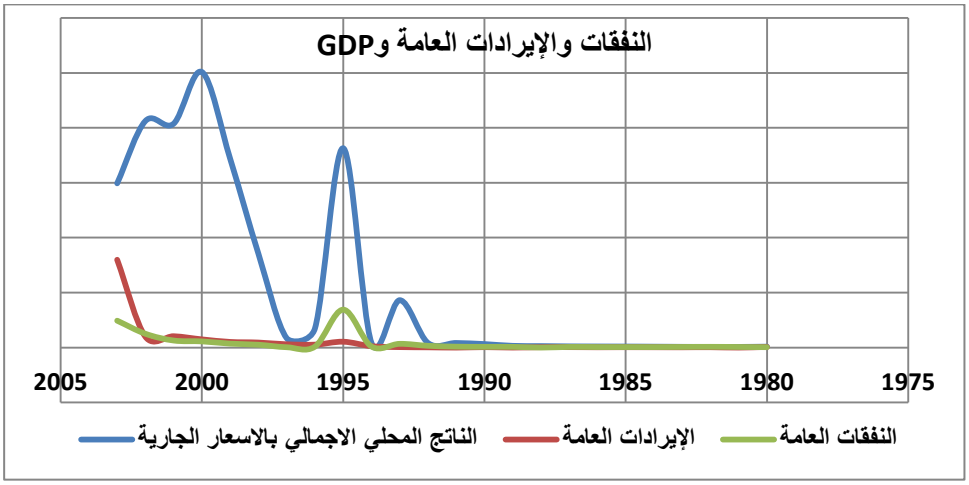

- المصدر: أعداد الباحث بالأعتماد على جدول (22).

من شكل (20) يبين منحيات النفقات العامة الإيرادات العامة والناتج المحلي الإجمالي من عام (1980) جميع المنحنيات منخفضة ولغاية عام (1994) ارتفع منحنى الناتج المحلي في عام (1995) ثم عاود انخفض عام (1997) ثم ارتفع منحنى الناتج المحلي الإجمالي ولغاية عام (2000) ثم عاود بالأنخفاض ولغاية عام (2003).

ثالثاً: تطور مؤشرات الموازنة العامة في العراق للمدة (2004-2020):-

تعرض الأقتصاد العراقي بعد عام (2003) إلى مجموعة من ألازمات ألامنية والسياسية مما أنعكست بشكل سلبي على الأقتصاد الذي أصبح يعتمد بشكل تام على قطاع النفطي وأهمال باقي القطاعات غير النفطية وهذا ما جعل الأقتصاد يتصف بصفة الأقتصاد الريعي، على رغم من زيادة قيم الصادرات النفطية والإيرادات مقابل ذلك أزدادت النفقات العامة بعد تغير النظام السياسي في عام (2003)، لذا وجب على العراق تحقيق بعض الإصلاحات الأقتصادية والمالية والأندماج مع المجتمع الدولي بهدف تصحيح المسار الأقتصادي وأيجاد الحلول للمشكلات، تم التعاون مع (IMF) ونتج عن إبرام أتفاقيات من أجل الإصلاح وترشيد الإنفاق مثل أتفاقية المساندة و أتفاقية المساعدات الطارئة (ذكرت سابقاً)، والسعي نحو خصخصة القطاعات العامة وأعطاء فرصة إلى القطاع الخاص وتخفيض التضخم والبطالة والمديونية [1].

أن الإنفاق العام في العراق أتصف بعدم الأنضباط المالي نتيجة أتساع الوحدات الأدارية مما أسهمت بزيادة عدد الموظفين ثم إلى زيادة المرتبات المالية ومن توجهات الدولة الأهتمام بشريحة

(1) Kamal . field ، economic ،challenges ، Iraq in statute for economic reform، center for international private enterprise an offiliate of the us chamber of commerce ، 2005 ، p3.

الأجتماعية والإنفاق العسكري وسداد الديون الداخلية والخارجية التي ترتبت بذمة الدولة نتيجة السياسات الخاطئة للنظام السابق، أن أزدياد النفقات الظاهرية التي لايرافقها زيادة في المنفعة العامة ولا يقابلها زيادة في نصيب الفرد من الخدمات التي هي بعاتق الدولة، ويعزى أيضاً أن أزدياد النفقات العامة نتيجة تغير الأسلوب المالي في أعداد الموازنة العامة مما كانت علية في السابق (قبل عام 2003) التي كانت تخصص الإيرادات العامة لنفقات معينة وتخصم النفقات من الإيرادات وبتالي لا يظهر أي فائض في الإيرادات على النفقات [1].

سنتطرق إلى بعض أبرز المؤشرات الأقتصادية والمالية المتعلقة بالاقتصاد العراقي إلتي تبين مدى الألتزام ببرامج الأنضباط المالي وفق منهج صندوق النقد الدولي.

من جدول (23) يبين إن الموازنة العامة للعراق مرتبطة بشكل كبير بحجم الإيرادات النفطية، وبما أن العراق بلد ريعي نفطي فأن الإيرادات مرتبطة بتقلبات أسعار النفط وأزمات العالمية المستمره، وهذا ما يؤثر بشكل كبير على الموازنة العامة التي تعد من الأدوات الرئيسية التي من خلالها تستطيع تنظيم الأقتصاد وتحقيق أهداف التنمية، في الأعوام (2004_2014) بلغ الناتج المحلي الإجمالي (36,239)_(223,809) مليار دولار، كما بلغ معدل النمو السنوي للناتج المحلي للمدة (2005_2020)، (38)_(23-) وبلغ معدل النمو السنوي للعجزأوالفائض للمدة (2005_2020)، (19.2)_(19.9) أن الناتج الحلي الإجمالي في ارتفاع بمستويات مختلفة وأستمر هذا الأرتفاع لغاية الأعوام (2006_2008) نتيجة أرتفاع أسعارالنفط عالمياً، إذ كان سعر برميل النفط ما يقارب (91.72)$ وهذا الأرتفاع سببه أزمة الرهن العقاري في أمريكا وأنعكست آثارها على الدول الأخرى، أما في عام (2009) أنخفض نتيجة إنخفاض أسعار النفط وبلغ سعر البرميل (60)$ في عام (2010) بدأت أسعار النفط عالمياً بتعافي تدرجياً، أما خلال الأعوام (2009_2010_2011) وأصل بالأرتفاع الناتج المحلي الإجمالي وبلغ (111,661) _(138,517) _ (186,387) مليار دولار وهي أعلى نسبة وسبب هذا التعافي أسعار النفط وبلغ إلى ما يقارب (106)$ للبرميل، وأستمر هذا التعافي لغاية المدة (2012_2014) [2].

أما خلال عامي (2015_2016) بلغ الناتج المحلي الإجمالي (163,597)_(165,482) كان هناك أنخفاض بسبب إنخفاض أسعار النفط بلغ البرميل النفط إلى ما بين (39)$ و(47)$، فضلاً عن، الإنفاق العسكري نتيجة تحرير المناطق المحتلة من قبل العصابات الأرهابية والأوضاع الأمنية

(1) خالد شحادة إلخطيب، أحمد زهير شامية، اسس المالية العامة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص78.

(1) International Monetary Fund، developments in the outlook for the global economy، coexistence with low oil in the context of declining demand، Washington، 2015، p. 16.

المتـــدهورة أنـــذاك، أمـــا خـــلال عـــامـــي (2017_2018) بلـــغ النـــاتج المحلـــي الإجمـــالي (186,274)_(225,982) مليـار دولار بـدء التحسـن أسـعار الـنفط عالميـاً فـي عـام (2017) وبلـغ(51)$، فـي عـام (2018) بلـغ (68)$ للبرميـل وحققـت المـوازنـة العـامـة فـائضـاً مايقـارب (1,551)_(21,594) مليـار دولار، أمـا خـلال عـامـي (2019_2020) بلـغ النـاتج المحلـي الأجمـالي(232,065)_(178,095) مليـار دولار، كمـا بلـغ العجـز(3,493-) _(10,440-) مليـار دولار وهذا العجز المالي يعود إلى تقلبات أسعار النفط وما تلاها من أزمه الصحية العالمية التي أدت إلى زيادة النفقات وتوقف أغلب المشاريع.

- (الجدول-23) تطورمؤشرات الموازنة العامة في العراق للمدة (2004-2020) (مليار دولار)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	الإيرادات العامة	النفقات العامة	العجز أوالفائض	معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي%	معدل النمو السنوي للعجز أوالفائض%
	1	2	3	4	5	6
2004	36,239	264,210	21,863	242,347	-	-
2005	50,125	724,912	17,979	706,933	38	19.2
2006	76,166	511,615	29,876	481,739	52	-32
2007	93,425	78,734	32,950	45,784	23	-90
2008	134,210	1,025,634	57,502	968,132	44	20.1
2009	111,661	180,054	47,513	132,541	-17	-86
2010	138,517	1,057,421	59,943	997,478	24	65.3
2011	186,387	192,655	67,293	125,362	35	-87
2012	218,032	304,255	90,171	214,084	17	71
2013	230,293	274,585	100,276	174,309	6	-19
2014	223,809	88,560	95,356	-6,796	-3	-10.4
2015	163,597	55,857	59,158	-3,301	-27	-51
2016	165,482	45,722	56,362	-10,640	1	22.2
2017	186,274	64,988	63,437	1,551	13	-11.5
2018	225,982	89,554	67,938	21,616	21	12.9
2019	232,065	90,392	93,885	-3,493	3	-11.6
2020	178,095	51,215	61,655	-10,440	-23	19.9

- المصدر:

1- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء والأبحاث، النشرة الأحصائية السنوية أعداد مختلفة (2004-2020).

-عمود (6,5,4) من عمل الباحث.

- (شكل-21) تطور الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2004-2020)

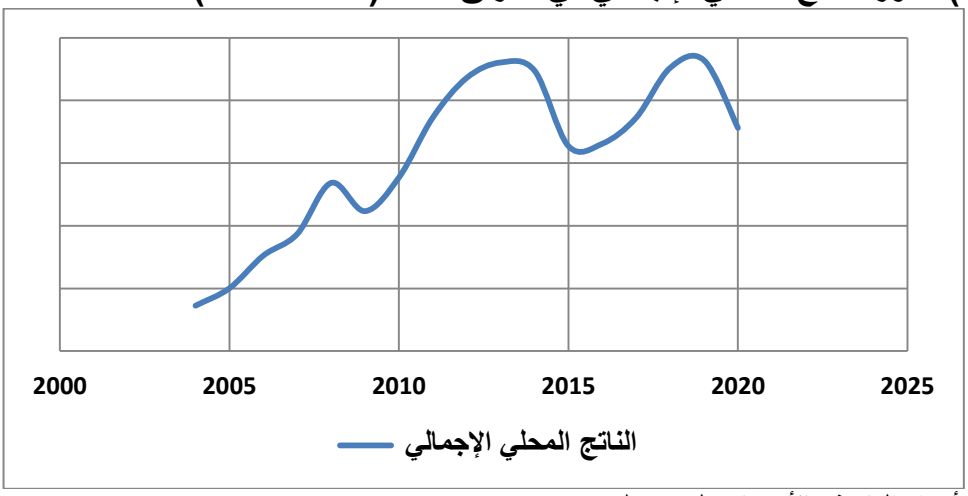

- المصدر: أعداد الباحث بالأعتماد على جدول (23) .

من شكل (21) يبين منحنى الناتج المحلي الإجمالي من عام (2004) بدء منحنى الناتج المحلي الإجمالي بالأرتفاع ولغاية عام (2014) بدء بالأنخفاض ولغاية عام (2015) بدء منحنى الناتج المحلي بالأرتفاع ولغاية عام (2019) ثم عاود بالأنخفاض عام (2020).

رابعاً: تطور مؤشرات إجمالي الدين العام في العراق للمدة (2004-2020):-

من خلال جدول (24) يبين إجمالي الدين العام، خلال عامي (2004_2005) يقدر إجمالي الدين العام (122,819)_(105,447) مليار دولار، كما بلغ معدل النمو السنوي للدين العام للمدة (2005_2020) (14-)_(36-)، كما بلغت نسبة إجمالي الدين العام إلى ناتج المحلي الإجمالي للمدة (2004_2020) (33.9)_(46)، إن من أسباب زيادة الناتج المحلي الإجمالي نتيجة تماشي الحكومة مع برامج صندوق النقد الدولي بتطبيق الإصلاحات الأقتصادية مما أدى إلى إنخفاض إجمالي الدين العام، في عام (2004) بلغ الدين الخارجي (118,693) مليار دولار وأنخفض بشكل تدريجي لغاية عام (2010) وبلغ (67,632,836) مليار دينار نتيجة الأزمة العالمية التي تسببت بأرتفاع أسعار النفط العالمي عام (2008) وهذا ما أدى إلى تحقيق فائض مالي، إن أرتفع الإنفاق العسكري لغرض تحرير الأراضي من عصابات الأرهابية، كذلك أتساع الدولة في أستحداث الوزارات مما يعني أزدياد عدد الموظفين مما يترتب، مما نستدل على وجود تقلبات كبيرة بؤشر الدين العام مما نتجت عن عدم تحقيق الأنضباط [1].

أما خلال المدة (2006_2014) بلغ إجمالي الدين العام (4,498)_(8,000) مليار دولار، أستمر الدين الداخلي بين الزيادة والنقصان إلى الناتج المحلي الإجمالي نتيجة الزيادة في ناتج المحلي

(1) نوارس عطية كاظم الشمري، قواعد السياسة المالية ودورها في تحقيق الأنضباط المالي في دول مختارة وإمكانية تطبيقها في العراق، دراسة تحليلية، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والأقتصاد، جامعة القادسية، 2022، ص124-126.

الإجمالي نتيجة الأوضاع الأمنية غير المستقرة، في عام (2011) بلغ الدين الخارجي(62,843) مليار دولار نتيجة زيادة الحوالات الخزينة عند المصارف التجارية، إما خلال عامي (2015_2016) بلغ إجمالي الدين العام (86,741)_(92,793) مليار دولار، أرتفعت نسبة إجمالي الدين إلى إلى ناتج المحلي الإجمالي للمدة ذاتها (53)_(46) وبشكل متتالي بسبب تزامن إنخفاض أسعار النفط عالمياً وتدهور الأوضاع الأمنية الذي أنعكس بشكل سلبي على الموازنة العامة، خلال المدة (2017_2019) بلغ إجمالي الدين (102,144)_(129,754) مليار دولار بدء الدين الداخلي بالإنخفاض وبشكل متذبذب نتيجة تحسن أسعار النفط مما أدى إلى زيادة الإيرادات وأيفاء الديون، أما خلال عام (2020) بلغ إجمالي الدين (82,399) مليار دولار وبنسبة (46) من ناتج المحلي الإجمالي بسبب الأزمة الصحية والإنفاق المتزايد على شراء الأدوية والمستلزمات الطبية وإنخفاض أسعار النفط عالمياً إذ بلغ (38)$ للبرميل وتعد أعلى نسبة إنخفاض خلال هذا العام[1].

- (الجدول-24) تطور إجمالي الدين العام في العراق للمدة (2004-2020) (مليار دولار)

السنة	الدين الداخلي	الدين الخارجي	إجمالي الدين العام	معدل النموالسنوي الدين العام%	نسبة إجمالي الدين العام إلى ناتج المحلي الإجمالي%
	1	2	3	4	5
2004	4,126	118,693	122,819	-	33.9
2005	4,495	100,952	105,447	-14	21.0
2006	4,498	76,034	80,532	-24	10.6
2007	4,353	78,590	82,943	3	89
2008	3,808	65,767	69,575	-16	52
2009	7,209	64,948	72,157	4	65
2010	7,847	57,806	65,653	-9	47
2011	6,387	62,843	69,230	5	37
2012	5,615	64,505	70,120	1	32
2013	3,582	63,535	67,117	-4	29
2014	8,000	58,666	66,666	-1	30
2015	27,011	59,730	86,741	30	53
2016	39,884	52,909	92,793	7	56
2017	40,066	62,078	102,144	10	55
2018	35,145	104,878	140,023	37	62
2019	32,211	97,543	129,754	-7	56
2020	52,064	30,335	82,399	-36	46

- المصدر:

1- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء والأبحاث، النشرة الأحصائية السنوية أعداد مختلفة.

-عمود (4,3) من عمل الباحث.

(1) ميثم العيبي اسماعيل، احمد حامد جمعة هذال، تحليل استدامة الدين العام في ظل ريعية الأقتصاد العراقي للمدة (2005-2015)، مجلة العلوم الأقتصادية والأدارية، جامعة بغداد، مجلد 25، عدد113، 2019، ص 372.

- (شكل -22) تطور إجمالي الدين العام في العراق للمدة (2004-2020)

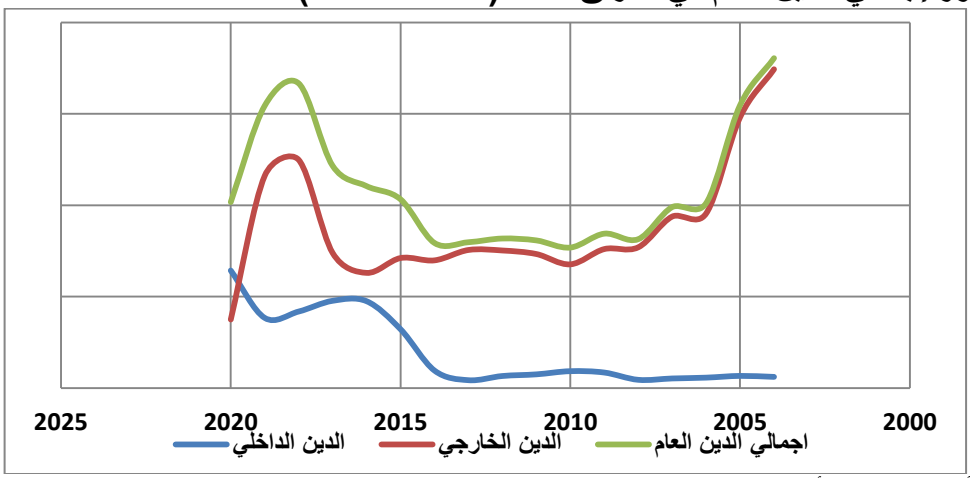

- المصدر: أعداد الباحث بأعتماد على جدول بيانات (24).

من شكل (22) يبين منحنيات إجمالي الدين العام من عام (2004) بدء منحنى إجمالي الدين العام بالانخفاض ولغاية عام (2010) ثم أستقر المنحنى ولغاية عام (2013) وبدء بالأرتفاع من عام (2014) ولغاية عام (2019) ثم عاود بالأنخفاض في عام (2020).

خامساً: تطور هيكل النفقات العامة في العراق للمدة (2004-2020):-

أن حجم النفقات العامة مرتبط أرتباطاً وثيقاً بفلسفة النظام الأقتصادي لكل دولة، كما أن حدود الإنفاق تتعلق بإمكانية وألتزام الحكومة بتطبيق برامج الأنضباط المالي، فأن أغلب القرارات العراق المتعلقة بالإنفاق نابعة من أعتبارات السياسية أكثر مما هي أقتصادية إذ تأخذ بنظر الأعتبار الأوضاع السياسية، يعد الأنضباط المالي من البرامج الأكثر فاعلية لتحقيق الأستقرار الأقتصادي والمساهمة في معالجة أختلالات الأقتصاد الوطني[1].

أن من أهم أسباب زيادة الإنفاق العام [2]:-

أ- التزايد المستمر في موارد الدولة نتيجة رفع العقوبات الأقتصادية بعد التغير النظام السياسي عام(2003)، بعد أن كانت الصادرات النفطية تقتصر على أتفاقية (النفط مقابل الغذاء والدواء).

ب- أعادة أعمار البنى التحتية، فضلاً عن أعانات الأجتماعية.

ت- أرتفاع المستوى العام للأسعار وهذا مما يعني خفض القيمة النقدية والتي رافقها زيادة الإنفاق العام.

ث- الألتزامات الخارجية المتمثلة بالديون الخارجية والتعويضات الحروب.

(1) Justin aletander، is an investment analyst in londancolinrowat is lecturer in economics at the ، university of Birmingham 2007، P6.

(2) وسن أحسان عبد المنعم، السياسة المالية في العراق، بين الضغوطات الأقتصادية والفروض الإدارة المالية ،مجلة القضأيا السياسية، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، عدد54، 2018، ص 82-84.

للمزيد من التفاصيل أنظر:- خليل اسماعيل ابراهيم، آثار تطورات النفقات العامة في مستويات الأسعار خلال المدة (2005-2011)، المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك، المجلد 4، عدد1 ،2012، ص 9.

ج- أستحداث الوحدات ألادارية وزيادة الرواتب للقطاع العام والمتقاعدين.

ح- أنتشار الفساد المالي والأداري وعدم الجدية ودقة الأجهزة الرقابية بمكافحة الفساد مما أدى إلى ضياع الكثير من الموارد.

خ- الإنفاق المتزايد في عام (2014) وما تلاها من العمليات التحرير للمناطق التي أحتلت من قبل العصابات الأرهابية وعمليات توفير أحتياجات النازحين وبرامج عودة النازحين.

من خلال جدول (25)، إذ شهد النفقات الجارية والأستثمارية أقل مقدار خلال المدة المذكورة في عام (2004) وبلغ إجمالي النفقات بمقدار(21,863) مليار دولار، نتيجة أنعكاسات الأحتلال الأمريكي وما رافقة من أنهيار للوضع الأمني مما أنعكس على أيقاف كثير من المشاريع مما أدى هذا الأمر إلى شلل الحياة الأقتصادية مما نتج عن تعطيل أغلب مؤسسات الدولة وأيقاف المشاريع الأستثمارية ثم أخذت ترتفع النفقات بشكل كبير وبلغت النفقات الجارية (19,811) مليار دولار، نتيجة زيادة رواتب الموظفين بشكل كبير فضلاً عن، الفساد الأداري والمالي الكبير الموجود في القطاع العام مما أدى إلى أرتفاع حجم الإنفاق بصورة أسمية ولكن غير الحقيقية [1].

إما عام (2005) شهدت النفقات الجارية إنخفاضاً وبلغت (14,862) مليار دولار، أما النفقات الأستثمارية (3,117) مليار دولار، ثم بعد هذا العام ذاتة عاودت النفقات الأستثمارية بالأرتفاع تماشياً مع الإصلاحات الأقتصادية حسب منهج صندوق النقد الدولي، كذلك ارتفعت النفقات الجارية بسبب زيادة الوحدات الأدارية التي تطلبت عدد الموظفين بشكل مضاعف مما أدى إلى زياده الرواتب ترتبط هذه الزيادة بأرتفاع الإيرادات النفطية بشكل رئيسي أكثر من الإيرادات الأخرى وأستمرت النفقات الجارية في الأرتفاع بشكل تدريجي لغاية عام(2009) بلغت النفقات الجارية (39,266) مليار دولار في حين بلغت النفقات الأستثمارية (8,247) مليار دولار وبعدها أخذت ترتفع النفقات الجارية والأستثمارية لغاية الأعوام (2010_ 2013) فبلغت (46,650)_(66,285) مليار دولار، في عام (2010) بلغت النفقات الأستثمارية (13,293) مليار دولار، لتصل إلى أعلى مقدار (33,991) مليار دولار في عام (2013)، وتعود هذه الزيادة في إجمالي النفقات نتيجة تعافي أسعار النفط بشكل تدريجي مما أدى إلى أرتفاع الإيرادات النفطية ووفرة الإيرادات الحكومية إذ تمكنت الحكومة من توسيع حجم الإنفاق وتطوير قطاعات الأقتصاد القومي منها قطاع الطاقة والأسكان والأستثمار، ثم تدنت قيمة نفقات الجارية للاعوام (2014_ 2016) وبلغت النفقات الجارية (65,535)_(43,006) مليار دولار، وبلغت النفقات الأستثمارية للمدة ذاتها (29,821)_(43,006) مليار دولار، أن دخول الدولة في حالة

(1) على نبع صايل، عمر ابراهيم عناد، مسار الإنفاق العام وقياس آثرة على النمو الأقتصادي في العراق للمدة 2004-2015، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الأقتصادية والأدارية، مجلد 9، العدد18، 2017، ص173-174.

التقشف بسبب إنخفاض أسعار النفط واقتصار النفقات على الإنفاق العسكري[1].

أيضاً نتيجة الأزمة المالية مما أدت إلى إنخفاض الطلب العالمي على النفط إلخام وإنخفاض أسعاره وأحتلال العصابات الأرهابية لبعض المحافظات العراقية المنتجة للنفط، ثم أخذت ترتفع النفقات الجارية بشكل مستمر للمدة (2017_2020) وبلغت النفقات الجارية (49,601)_(59,055) مليار دولار، ثم عاود النفقات بالأستقرار نتيجة تحسن الأوضاع الأمنية وأرتفاع أسعار النفط عالمياً بأستثناء عام(2020) تذبذب إجمالي الأنفاق نتيجة الأزمة الصحية العالمية[2].

- الجدول (25) هيكل إجمالي النفقات العامة في العراق للمدة(2004-2020) (مليار دولار)

السنة	النفقات الجارية	النفقات الأستثمارية	إجمالي النفقات العامة	النمو السنوي للنفقات العامة %	النمو السنوي للنفقات الجارية %	النمو السنوي للنفقات الأستثمارية %
	1	2	3	4	5	6
2004	19,811	2,052	21,863	-	-	-
2005	14,862	3,117	17,979	-18	-25	52
2006	25,160	4,716	29,876	66	69	51
2007	27,427	5,523	32,950	10	9	17
2008	44,702	12,800	57,502	75	63	13.2
2009	39,266	8,247	47,513	-17	-12	-36
2010	46,650	13,293	59,943	26	19	61
2011	52,000	15,293	67,293	12	-10	15
2012	64,999	25,172	90,171	34	12.4	65
2013	66,285	33,991	100,276	11	2	35
2014	65,535	29,821	95,356	-5	-1	-12
2015	43,557	15,601	59,158	-38	-34	-48
2016	43,006	13,356	56,362	-5	-1	-14
2017	49,601	13,836	63,437	13	15	4
2018	56,324	11,614	67,938	7	14	-16
2019	73,362	20,523	93,885	38	30	77
2020	59,055	2,600	61,655	-34	-20	-87

- المصدر:

1- وزارة المالية، دائرة الموازنة، الدائرة الأقتصادية، للسنوات(2003-2021) سنوات مختلفة، صفحات متعددة.

2-البنك المركزي العراقي، دائرة الأحصاء والأبحاث، النشرة الأحصائية السنوية للسنوات (2003-2021)، سنوات مختلفة، صفحات متعددة.

- تم استخرج الأعمدة (3،4، 5، 6) من الباحث.

(1) بتول حسن رداد، رحمن حسم على، أنعكاسات سياسة التقشف على الإنفاق العام لمعالجة عجز الموازنة العامة العراق دراسة حاله، مجلة الكوت للعلوم الأقتصادية والأدارية، المجلد 12، العدد 37، 2020، ص 163-164 .

(2)على جابر عبد الحسين على، هدى عبد الهادي عبيد، دورالسياسة المالية في مزاحمة القطاع الخاص، مجلة المثنى للعلوم الأدارية والأقتصادية، المجلد 11، العدد 3، 2021،ص 206.

- (شكل-23) تطور إجمالي النفقات العامة في العراق للمدة (2004_2020)

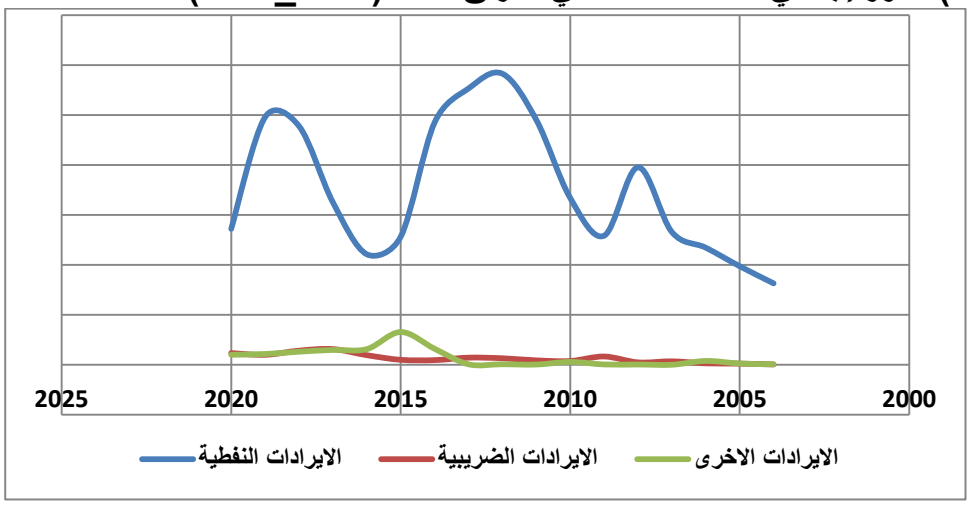

- المصدر: أعداد الباحث بالأعتماد على جدول بيانات (25) .

من شكل (23) من عام (2004) بدء منحنى إجمالي النفقات العامة بالأرتفاع ولغاية عام (2008) تراجع المنحنى ثم عاود انخفاضة عام (2009) ثم ارتفع منحنى إجمالي النفقات ولغاية عام (2012) ثم عاو بالأنخفاض عام (2016) وأستمر بزيادة ولغاية عام (2019) ثم انخفض عام (2020).

سادساً: تطور هيكل إجمالي الإيرادات العامة في العراق للمدة (2004-2020):-

خلال الأعوام (2004_2014) نتيجة تحسن أسعار النفط عالمياً التي حققت أرتفاع في الإيرادات العامة وإبرام أتفاقيات الخاصة بتنفيذ برامج الإصلاحات مع صندوق النقد الدولي في مايخص الإيرادات، فضلاً عن دعم هذه المدة هو أنخفاض الديون العامة مما أدت إلى أرتفاع الإيرادات [1].

من جدول (26)،خلال الأعوام (2004_2007) بلغت إجمالي الإيرادات للمدة (2004_2007)، (264,210)_(78,734) مليار دولار وبلغت نسبة الإيرادات النفطية إلى إجمالي الإيرادات للمدة ذاتها (8)_(57)، أرتفعت أجمالي الإيرادات العامة نتيجة أنفتاح الأقتصادي بعد التغير النظام وعودت العلاقات مع صندوق النقد الدولي وتوجهه الشركات المستثمرة نحو العراق، أما خلال العامين (2008_2009) بلغت إجمالي الإيرادات (1,025,634)_(180,054) مليار دولار سبب انخفاض الأيرادات عام (2010) انخفاض أسعار النفط عالمياً والأوضاع الأمنية الغير مستقرة داخل الدولة، خلال الأعوام (2010_2013) بلغت إجمالي الإيرادات (1,057,421)_(274,585) مليار دولار في هذة الأعوام تصاعدت الأيرادات العامة نتيجة أرتفاع أسعار النفط ودخول المشاريع الأستثمارية، في عامي (2014_2015) بلغت الإيرادات العامة (88,560)_(55,857) مليار

(1) International monetary fund، rodrigoderato managing director، IMF،Washington D.C . 2037، USA . februory .23 .2007 . pp1-3.

دولار تمثلت هذه المدة بالركود الأقتصادي نتيجة إنخفاض أسعار النفط والأحداث الأمنية التي أدت إلى زيادة النفقات وأستمرت الإيرادات بالإنخفاض لغاية عام (2016) نتيجة تدهور الأوضاع الأمنية والإنفاق على عمليات التحرير للمناطق المحتلة من عصابات الأرهابية وما تلها من الإنفاق على العوائل النازحة التي نزحت من المناطق المحتلة، كان الفائض بشكل متذبذب لغاية عام (2018)، أما عام (2019) ازادت النفقات العامة واستمر الأنخفاض بالإيرادات العام لغاية عام (2020) [1].

- (الجدول-26) تطورهيكل إجمالي الإيرادات العامة في العراق للمدة (2004-2020) (مليار دولار)

السنة	الإيرادات النفطية	الإيرادات الضريبية	الإيرادات الأخرى	إجمالي الإيرادات	نسبة الإيرادات النفطية إلى إجمالي الإيرادات%
	1	2	3	4	5
2004	22,210	109,000	133,000	264,210	8
2005	26,912	338,000	360,000	724,912	4
2006	37,377	473,000	1,238	511,615	7
2007	44,562	1,172	33,000	78,734	57
2008	67,634	843,000	115,000	1,025,634	7
2009	44,204	2,850	133,000	180,054	25
2010	57,111	1,310	999,000	1,057,421	5
2011	84,125	1,530	107,000	192,655	44
2012	99,997	2,258	202,000	304,255	33
2013	93,163	2,422	179,000	274,585	34
2014	81,573	1,584	5,403	88,560	8
2015	43,120	1,693	11,044	55,857	77
2016	37,199	3,245	5,278	45,722	81
2017	54,682	5,293	5,013	64,988	84
2018	80,353	4,778	4,423	89,554	90
2019	83,375	3,374	3,644	90,392	92
2020	44,124	3,823	3,268	51,215	86

- المصدر:

-البنك المركزي العراقي، الموقع الأحصائي، نشرات لسنوات متعددة (2004-2020).

-عمود (5,4) من أعداد الباحث.

- (شكل-24) تطور إجمالي الإيرادات العامة في العراق للمدة (2004-2020)

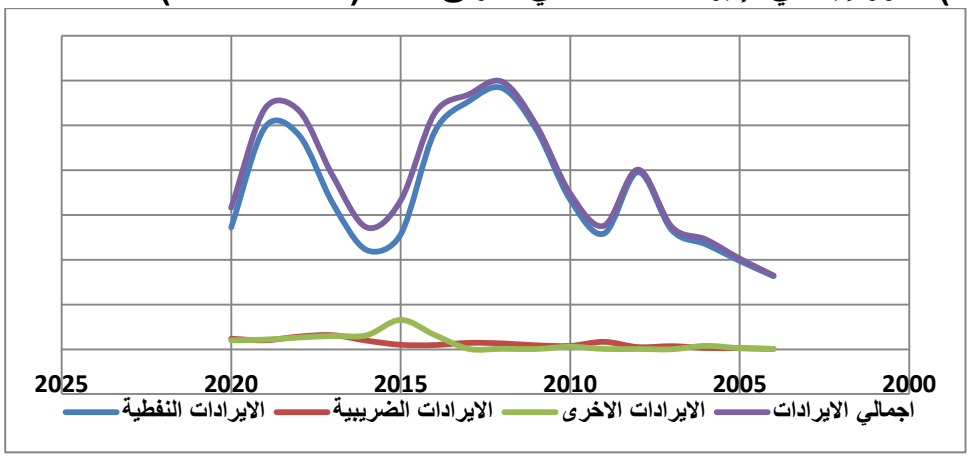

- المصدر: أعداد الباحث بالأعتماد على جدول (26).

(1) هيثم جمال على سالم، الآثار الكلية للأنضباط المالي، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 36، عدد36، 2022، ص441-442.

من شكل (24) الذي يبين منحنيات الإيرادات العامة من عام (2004) بدء منحنى الأيرادت العامة بالأرتفاع ولغاية عام (2007) ثم انخفض عامي (2008_2009) ثم بدء بالأرتفاع عام (2010) ولغاية عام (2013) ثم عاود بالأنخفاض المنحنى عامي (2014_2015) ثم ارتفع منحنى إيرادات العامة ولغاية عام (2019) وعاود المنحنى الأنخفاض عام (2020).

سابعاً: تطور نسب مؤشرات المالية إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2004-2020):-

من جدول (27) النسب المسموح بها لكل من مؤشرات الأنضباط المالي، خلال الأعوام (2004_2020) بلغت نسب مؤشر العجز إلى ناتج المحلي الإجمالي (66.9%)_(6-%) وهنالك تفاوتات لنسبة المعيارية (3%) وهذا ما يدل على عدم وجود ألتزام بالأنضباط المالي، أما بالنسبة إلى نسب الدين العام في المدة ذاتها أرتفعت النسب إلى (33 %)_(46%) تذبذب النسب بين الإرتفاع والأنخفاض، أما بالنسبة إلى مؤشر النفقات العامة بلغ الأعوام (2004_2020) بلغت النسب (60%)_(35%) أرتفعت النسب طول مدة بأستثناء بعض الأعوام شهد بالألتزام، أما نسب مؤشرات الإيرادات العامة خلال الأعوام (2004_2020) بلغت (72%)_(29%) خلال هذة المدة تحقق بعض الأعوام فائض ما أدى إلى أرتفاع الناتج المحلي الإجمالي بزيادة مستمرة بأستثناء بعض الأعوام أنخفضت إجمالي الإيرادات نتيجة أنعكاسات الأزمة المالية التي آثرت على أسعار النفط، المدة (2012)_(2020).

يفسر جدول (27) أن مدة البحث أتصفت بعدم الأستقرار الأقتصادي نتيجة عدم ألتزام العراق بأغلب مؤشرات المالية نتيجة أعتماد الأغلب على إيرادات النفطية وهذة الإيرادات تخضع إلى تقلبات الأسعار، فضلاً عن الأوضاع السياسية والأمنية للدولة.

- (الجدول -27) نسب مؤشرات المالية إلى ناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2004-2020)(مليار دولار)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	نسبه الفائض أوالعجزإلى 3% GDP	نسبة الدين العام إلى 60% GDP	نسبة النفقات العامة إلى 35% GDP	نسبة الإيرادات إلى 35% GDP
	1	2	3	4	5
2004	36,239	66.9	33.9	60	72.9
2005	50,125	14.1	21	36	14.4
2006	76,166	63.2	10.6	39	67.2
2007	93,425	49	89	35	84
2008	134,210	72.1	52	43	76.4
2009	111,661	11.9	65	43	16.1
2010	138,517	72	47	43	76.3
2011	186,387	67	37	36	10.3
2012	218,032	98	32	41	14
2013	230,293	76	29	44	11.9
2014	223,809	-3	30	43	40
2015	163,597	-2	53	36	34
2016	165,482	-6	56	34	28
2017	186,274	1	55	34	35
2018	225,982	10	62	30	40
2019	232,065	-2	56	40	39
2020	178,095	-6	46	35	29

- المصدر:

-البنك المركزي العراقي، الموقع الرسمي، الموقع الأحصائي .

-عمود (2 ، 3، 4 ،5) من عمل الباحث.

المبحث الثالث

(آثر الأنضباط المالي على بعض المتغيرات الأقتصادية بعد عام 2003 في العراق)

بعد تغير النظام السياسي في عام 2003 تم إبرام أتفاقيات الخاصة بالأصلاح الأقتصادي وعودة التعاون مع صندوق النقد الدولي على تطبيق برامج الأنضباط المالي، ولمعرفة تطورات الأصلاح سنعرض المؤشرات الأتية:

أولاً: إجمالي الصادرات في العراق للمدة (2004-2020):-

يمكن أن نبين قيمة الصادرات على النحو الآتي هو هيمنة الصادرات النفطية على الصادرات الأخرى وهذا ما آثر بشكل كبير على إنخفاض درجة التنويع الأقتصادي في هيكل الصادرات، وتعد عملية تصدير النفط السلعة الوحيدة المتحكمة في الأقتصاد العراقي مما ينعكس على مسيرة الأستقرار والتنمية الأقتصادية، أما هيكل الأستيرادات التي تتميز بتنوع الأستيرادات في العراق، وهذا ما يعني أن هيكل التجارة الخارجية يتميز بالتنوع في جانب الأستيرادات، أما من جانب الصادرات أحادي ريعي [1].

من جدول (28) يبين أن الصادرات النفطية في حالة أرتفاع مستمر، خلال الأعوام (2004_2009) بلغت إجمالي الصادرات (109,780,238)_(1,649,470) مليار دولار أستمرت الصادرات النفطية بتزايد وبشكل تدريجي نتيجة إبرام الأتفاقيات مع صندوق وتسهيل القوانين الخاصة بالأستيراد والتصدير والقوانين الخاصة بدخول الشركات المستثمرة للنفط، أما خلال الأعوام (2010_2015) بلغ قيمة إجمالي الصادرات (2,276,564)_(2,392,236) مليار دولار أرتفعت قيمة الصادرات نتيجة دخول الشركات المستثمرة، انخفضت الصادرات عام (2014) نتيجة الأوضاع الأمنية ومغادرة الشركات الأجنبية المستثمرة للنفط، خلال الأعوام (2016_2019) بلغ إجمالي الصادرات (1,325,269)_(4,035,849) مليار دولار أنخفضت قيمة الصادرات نتيجة عمليات تحرير المناطق من العصابات الأرهابية والوضع الأمني، أما خلال عام (2020) بلغ إجمالي الصادرات (2,322,074) مليار دولارأنخفضت إجمالي بسبب الأزمة الصحية العالمية[2].

(1) بشرى جواد مهدي، برامج صندوق النقد الدولي وأنعكاساتها على أقتصادات بلدان مختارة مع الأشارة الى العراق، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والأقتصاد وجامعة بغداد، 2019، ص 113.

(2) يحيى لورنس صالح، محمد طاهر نوري الموسوي، الأختلالات الهيكلية وآثرها على النمو القطاعي والتشغيل في الأقتصاد العراقي للمدة 2003-2015 دراسة تحليلية، مجلة العلوم الأقتصادية والأدارية، مجلد 24، عدد109، 2018، ص412.

- (الجدول-28) إجمالي الصادرات في العراق للمدة (2004-2020) (مليار دولار):-

السنة	الصادرات النفطية	الصادرات السلعية غير النفطية	إجمالي الصادرات	نسبة مساهمة إجمالي الصادرات للناتج المحلي الإجمالي %	التغير السنوي لاجمالي الصادرات %
	1	2	3	4	5
2004	181,872	109,598,366	109,780,238	30.2	-
2005	242,918	1,192,911	1,435,829	28.6	-99
2006	362,120	2,709,163	3,071,283	40.3	11.4
2007	431,366	1,852,473	2,283,839	24.4	-26
2008	655,624	2,709,402	3,365,026	25.0	47
2009	401,607	1,247,863	1,649,470	14.7	-51
2010	524,427	1,752,137	2,276,564	16.4	38
2011	805,892	2,229,846	3,035,738	16.2	33
2012	94,770	2,967,410	3,062,180	14.0	1
2013	88,736	2,112,795	2,201,531	95.6	-28
2014	829,471	1,798,319	2,627,790	11.7	19
2015	518,286	1,873,950	2,392,236	14.6	-9
2016	417,706	907,563	1,325,269	80.1	-45
2017	587,345	907,563	1,494,908	80.3	13
2018	86,495	1,018,487	1,104,982	48.9	-26
2019	792,992	3,242,857	4,035,849	17.3	26.5
2020	469,562	1,852,512	2,322,074	13.0	-42

- المصدر:

1- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية الحسابات القومية، سنوات (2004-2020) .

2-البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للابحاث والأحصاء، قسم ميزان المدفوعات، نشرات سنوية .

- عمود (5,4,3) من عمل الباحث.

- (شكل-25) إجمالي الصادرات في العراق للمدة (2004-2020)

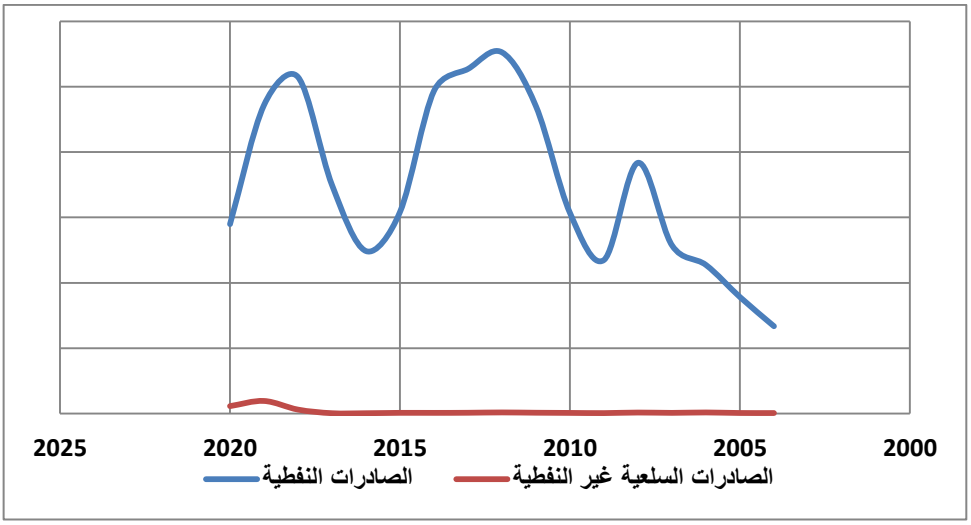

- المصدر:أعداد الباحث بالأعتماد على جدول (28).

من شكل (25) الذي يبين أرتفاع منحنى صادرات النفطية من عام (2004) ولغاية عام (2009) ثم أنخفض منحنى الصادرات عام (2010) ثم عاود بالأرتفاع ولغاية عام (2013) ثم عاود بالأنخفاض عام (2014) إلى عام (2016) ثم أرتفع المنحنى ولغاية عام (2019) وعاود بالأنخفاض عام (2020).

ثانياً: معدل التضخم في العراق للمده (2004-2020):-

من برامج الإصلاح الأقتصادي التابعة (IMF) في العراق بعد عام (2003) هو الحد من معدلات المرتفعة للتضخم عن طريق تعاون صندوق النقد الدولي مع البنك المركزي العراقي ووضع آلآليات التي من شأنها تخفيف حدة التضخم، إن أستقرار الأقتصاد من خلال السيطرة على معدلات التضخم المرتفعة من أجل تحسين الواقع الأقتصاد العراقي، من المعروف إن التضخم بشكل عام يحدث نتيجة الأختلال بين الطلب الكلي والعرض الكلي، أيضاً عند تفاقم ظاهرة التضخم تنتج من عدة عوامل متمثلة بالإنفاق الحربي وأعداد موازنة عامة تكون الضخمة لمواجهة الحروب، أن أسلوب تمويل حالة العجز المالي بكميات كبيرة من النقود تؤدي إلى إنخفاض قيمتها من العوامل الأخرى المتمثلة بالفساد المالي والأداري[1].

من جدول (29) الذي يبين التضخم، خلال الأعوام (2004_2008) إذ بلغت معدلات التضخم (27.0%)_(12.7%)، معدلات التضخم كانت مرتفعة في عام (2004) نتيجة تغير النظام في (2003) وتغير العملة المحلية وعدم تناسب المعروض النقدي مع المعرض السلعي نتيجة أيقاف القطاع العام والخاص أي انخفاض القدرة الشرائية وتسببت بأرتفاع الاسعار نتيجة الأحتلال، إذ رفع البنك المركزي سعر الفائدة في (2004) إلى مايقارب (6%) إلى (7%) وفي عام(2007) إلى مايقارب (20%)، أما خلال الأعوام (2009_2010) بلغ معدل التضخم (6.9%)_(2.9%) وبدء م بالأنخفاض منذ عام (2010) نتيجة تعاون صندوق النقد الدولي مع البنك المركزي العراقي ثم بدئت بالإنخفاض بشكل تدريجي ولغاية، أما الأعوام (2011_2020) بلغ معدل التضخم (5.8)_(0.6) استقر معدل التضخم مع وجود بعض التذبذبات، كما نتيجة ارتفاع معدلات التضخم بسبب أرتفاع معدلات السلع والخدمات المستوردة[2].

(1) عمار عبد الجبار موسى وميسرة عبد الرحيم يوسف، التضخم في الأقتصاد العراقي لعام 2008 دراسة تحليلية، وزارة المالية العراقية، الدائرة الأقتصادية، 2008، ص2 .

([2]) أحمد صالح حسن كاظم، تحليل العلاقة بين الإيرادات النفطية والأستدامه الماية في العراق للمدة 1990-2016، مجلة العلوم الأقتصادية والأدارية، مجلد 22، عدد94 ،2016 ،ص 15.

- (الجدول-29) معدل التضخم في العراق للمدة (2004-2020)

السنة	التضخم سنوياً% سنة الأساس 2012
	1
2004	27.0
2005	37.0
2006	53.2
2007	-10.1
2008	12.7
2009	6.9
2010	2.9
2011	5.8
2012	6.1
2013	1.9
2014	2.2
2015	1.4
2016	0.6
2017	0.2
2018	0.4
2019	-0.2
2020	0.6

- المصدر:

1- صندوق النقد الدولي، مجموعة البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية .

- عمود (1) من عمل الباحث.

- (شكل-26) معدل التضخم في العراق للمدة (2004-2020)

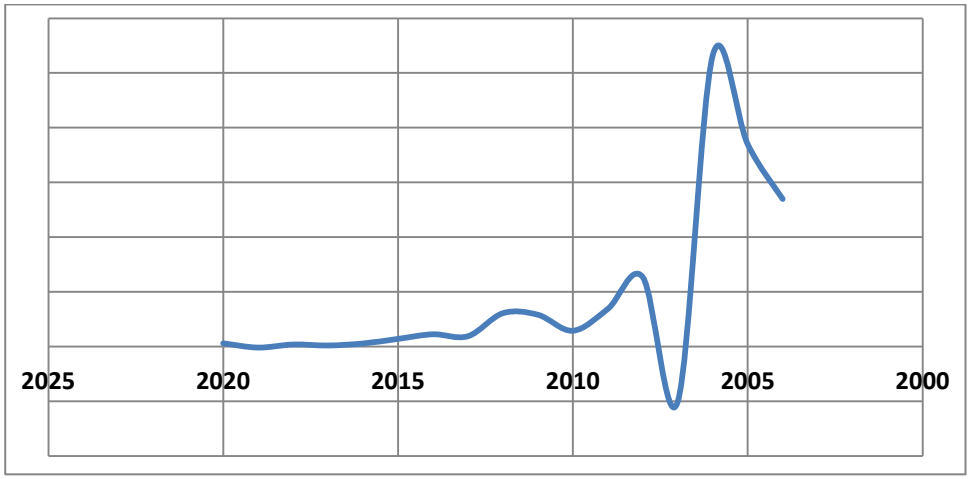

- المصدر أعداد الباحث بالأعتماد على الجدول (29).

من شكل (26) يبين منحنى التضخم من عام (2004) متصاعد ولغاية عام (2007) ثم المنحنى أنخفض عام (2009) ثم عاود بالأرتفاع لغاية عام (2014) ثم أستقر منحنى التضخم من عام (2015) لغاية عام (2020).

ثالثاً: معدل البطالة في العراق للمدة (2004-2020):-

البطالة من أهم التحديات التي وأجهها الأقتصاد العراقي بعد عام 2003 ومن بين خطوات الإصلاح الأقتصادي هي التصدي لمشكلة البطالة والحاجة المتزايدة إلى تنويع قاعد الإيرادات الأقتصادية لمحاولة تقليل الأعتماد على قطاع النفطي وتفعيل القطاع الخاص كمحرك أساسي للنمو والعمالة، كما إن من أتجاهات السياسة المالية على المدى القصير والمتوسط تشجيع الأستثمار في أنماط الأنتاج الكثيفة العمل، أما في المدى البعيد فمن المتوقع أن يكون نقص العمالة المحلية هي أحدى محددات النمو، يترك لقوى السوق الأختيار وتتضمن آليات العمل لمواجهة مشكلة البطالة تحت ظروف وتحديات الإصلاح الأقتصادي من منظور الرؤية المستقبلية والتي تحتاج إلى أتحاد كافة الجهود والعمل كحزمة متكاملة مع كافة المحاور فضلاً عن، التخطيط لأعداد القوى العاملة وأهمية التدريب والتعليم مع ما يتناسب مع أحتياجات سوق العمل، إن أرتفاع معدلات البطالة هي أحد مؤشرات تدهور الوضع الأقتصادي بشكل عام[1].

تعود البطالة بدايتها من عام (1990) إلى بعد عام (2003) وما ترتب من توقف شبه كامل للقطاعات الأقتصادية بسبب تغير النظام السياسي الذي أدى إلى تسريح أعداد كبيرة من الموظفين الحكوميين وأيقاف أغلب القطاعات الخاصة بين دوائر الدولة ومؤسساتها العسكرية تركت هذه الحالة آثرها في أرتفاع معدلات البطالة وأعتماد معظم الوحدات الأدارية ومؤسسات الدولة على إيرادات النفطية في تغطية نفقاتها وهذا ما أسهم في إنخفاض نسبة أستغلال الطاقات الأنتاجية المتاحة نظراً لعجز القطاعات الأنتاجية وبشكل خاص في خلق الفوائض الأقتصادية المتمثلة بزيادة الأنتاج والأنتاجية [2].

من جدول (30) خلال الأعوام (2004_2010) بلغ معدل البطالة (8.6)_(8.3) شهد عام (2003) بتغير النظام السياسي مما أدى إلى أيقاف القطاع العام والخاص، فضلاً عن حل المؤسسات العسكرية مما أدى إلى أرتفاع معدلات البطالة، أما خلال الأعوام (2011_2015) وبلغت معدلات البطالة (8.1)_(10.7) خلال هذة المدة أرتفع معدلات البطالة إن تعاظم الأنفاق العسكري وتراجع دور الدولة في الأستثماروتوجهها نحو زيادة النفقات العسكرية مما أدت إلى زيادة النفقات العسكرية وأختلال هيكل الأقتصادي،خلال الأعوام (2016_2020) بلغت معدلات البطالة (10.8)_(16.2) أرتفعت معدلات البطالة نتيجة عدم تقارب مخرجات وزارة التعليم العالي مع سوق العمل، فضلاً عن أرتفاع معدلات النمو السكاني وتفشي فساد المالي والأداري، برغم من دعم صندوق النقد الدولي للأتفاقيات

(1) عمار عبد الجبار، سمات الأقتصاد العراقي للاعوام 2003-2004-2005، باحث أقتصادي وزارة المالية العراقية، الدائرة الأقتصادية، 2007، ص66.
(2) خالد توفيق الشمري، مدخل في علم الأقتصاد التحليل الجزئي والكلي، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2009، ص 289.

الإصلاح الأقتصادي التي أبرمت بالعراق بعد عام (2003) التي تؤكد على تفعيل القطاع الخاص والخصخصة وتنويع القطاعات الأقتصادية كمحاولة لتقليل من المعدلات البطالة الأ أن البطالة مازالت مرتفعه[1].

- (الجدول-30) معدل البطالة في العراق للمدة (2004-2020)

السنة	البطالة من إجمالي القوى العاملة%
	1
2004	8.6
2005	8.7
2006	8.7
2007	8.6
2008	8.5
2009	8.4
2010	8.3
2011	8.1
2012	8.0
2013	9.3
2014	10.6
2015	10.7
2016	10.8
2017	13.0
2018	14.1
2019	15.1
2020	16.2

- المصدر:

1- صندوق النقد الدولي، مجموعة البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية.

- عمود (2) من عمل الباحث.

- (شكل-27) معدل البطالة في العراق للمدة(2004-2020)

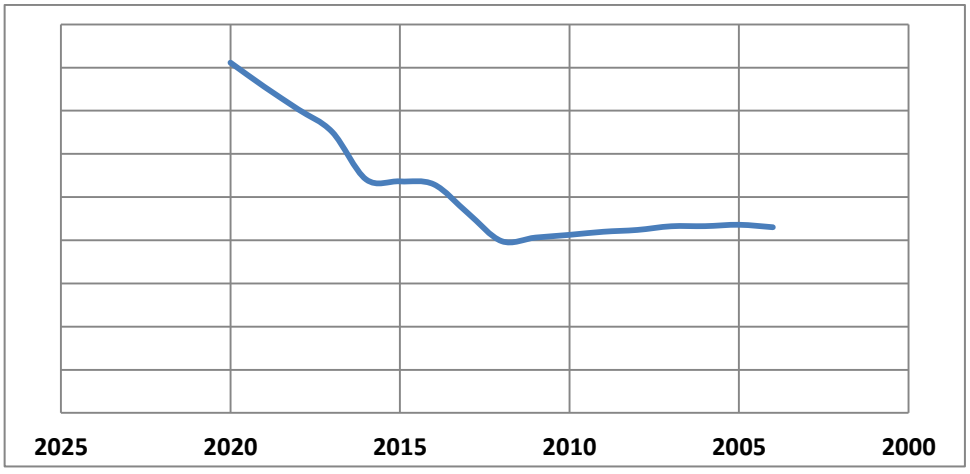

- المصدرأعداد الباحث بالأعتماد على جدول (30).

من شكل (27) يبين منحنى معدل البطالة من عام (2004) ولغاية عام (2013) بدء بتصاعد المنحنى ومن عام (2014)ولغاية عام (2020).

(1) عبد الرحيم نجم المشهداني، ظاهرة البطالة في العراق، الحلول المقترحة، المجلة 21، العدد16،2008، ص 78.

رابعاً: معدل أسعار الصرف في العراق للمدة (2004-2020):-

في الأقتصاد العراقي مرت أسعار الصرف بالكثير من المتغيرات وأجه الأقتصاد مجموعة من الضغوطات في صرف الموارد الصرف الأجنبي نتيجة تدهور الصادرات والحرب الخليج بعد ذلك تعرض الأقتصاد إلى عدم الأستقرار النقدي وتدهور قيمة الدينار العراقي ونتيجة هذه الأحداث قامت السلطات النقدية بأتباع تعدد بأسعار الصرف وكان سعر الصرف أكثر من (10) أنواع أنذاك [1]

بعد عام (2003) وحسب برامج صندوق النقد الدولي عمل البنك المركزي العراقي على تبني سعر الصرف المعوم المدار، إذ يقوم على تحديد مستوى معين لسعر الصرف حسب آلية الطلب والعرض، وتتم الرقابة علية من قبل السلطة النقدية، كما تبني البنك المركزي نافذة البيع والشراء العملة الأجنبية مما ساعدت على رفع من قيمة الدينار العراقي مما نتجت عن أستقرار الطلب على النقد الأجنبي ثم إلى أستقرار المستوى العام للأسعار وتقليل الفجوة التضخمية، وأصدر البنك المركزي تعليمات خاصة بتعزيز أرصدة المصارف الراغبة بالشراء في الخارج لتمويل العمليات المصرفية القانونية [2].

من جدول (31) يبين سعر الصرف الرسمي والموازي، خلال المدة (2004_ 2008) حقق سعر الصرف (146)_(117) تحسناً متواصل، بسبب إنخفاض سعر الصرف ومحاولة البنك المركزي من تحسين سعر الصرف عن طريق تطبيق نافذة بيع العملة [3].

من تقديرات أتفاقية المساندة لصندوق لأسعار صرف الدينار العراقي تحسن سعر صرف الدينار هي فاعلية السياسة النقدية بتقوية ودعم سعر الصرف الدينار العراقي مقابل الدولار والعمل على تقليل التضخم، أيضاً عمل سياسة البنك المركزي من خلال التحكم والسيطرة على سوق سعر صرف الدينار العراقي وأنشاء مزاد علني للعملة بهدف تحقيق التوازن في سوق النقد الأجنبي[4].

أما في الأعوام (2009_2019) حقق سعر الصرف (117)_(119) هذة الفترة شهدت أستقرار في سعر الصرف الدولار الأمريكي، نتيجة سياسة النقدية التي أتبعها البنك المركزي من خلال أستخدام أسعار الصرف كاداة لتحقيق الأستقرار القيمة الخارجية للدينار العراقي من خلال أعتماد أسلوب بيع

(1) سعد عثمان، وأخرون، أدارة سعر الصرف الأجنبي ازاء الدينار العراقي في ظل الصدمات الحقيقية والنقدية، مجلة كلية بغداد للعلوم الأقتصادية الجامعة، العدد4، 2002،ص169.
(2) هجير عدنان زكي امين، احمد حسين لطيف، الفجوة بين سعر الصرف المعلن من البنك المركزي العراقي ومثيلة السوقي للمدة (2003-2016) مجلة الإدارة والأقتصاد، عدد 118، 2019، ص7.
(3) وليد عيدي عبد النبي، أستقرار سعر صرف الدينار العراقي، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان، 2009، ص4.
(4) سرمد عباس، باحث في وزارة المالية الدائرة الأقتصادية، الآثار المالية لرفع قيمة الدينارالعراقي، 2007، ص7.

وشراء العملات الأجنبية في نافذة بيع العملة، وأستمر في الأستقرار مع تقلبات طفيفة بسبب الصدمات الخارجية لغاية تأريخ (17-12-2020) [1].

- (الجدول-31) أسعار الصرف العراقي مقابل الدولار الأمريكي للمدة (2004-2020)

السنة	سعر الصرف الرسمي	سعر الصرف الموازي
2004	1469	1469
2005	1467	1475
2006	1255	1475
2007	1193	1267
2008	1170	1203
2009	1170	1182
2010	1170	1186
2011	1166	1196
2012	1166	1233
2013	1188	1232
2014	1190	1214
2015	1190	1247
2016	1190	1275
2017	1190	1258
2018	1190	1209
2019	1190	1196
2020	1234	1469

- المصدر:

1- البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي، 2004- 2020 .

2-International Monetary Fund ,First and Second Reviews Under the Stand-By Arrangement, p14.

- (شكل-28) أسعار الصرف الموازي والرسمي في العراق للمدة (2004-2020)

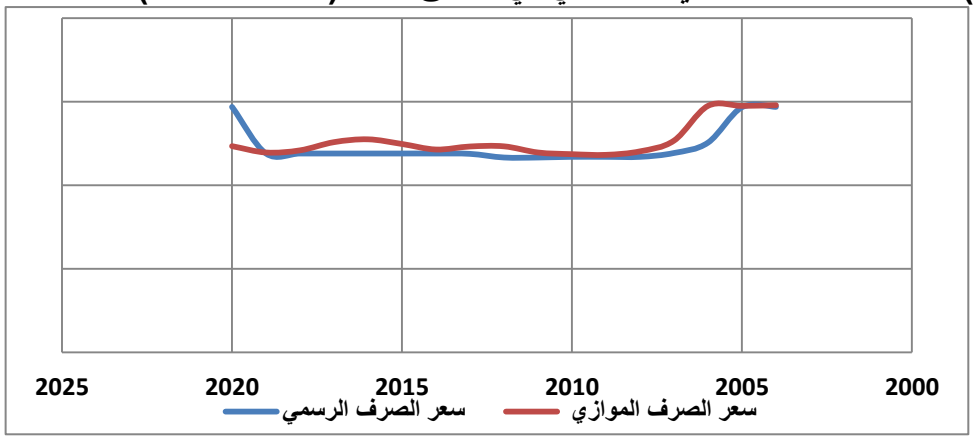

- المصدر: أعداد الباحث بالأعتماد إلى جدول (31).

من شكل (28) الذي يبين منحنيات أسعار الصرف الرسمي والموازي حيث يبين منحنى سعر الصرف الرسمي من عام (2004) بدء بتذبذب ولغاية عام (2020).

(1) البنك المركزي العراقي، التقارير الأقتصادية السنوية لعام 2020، ص 40-42.

خامساً: الاحتياطيات النقدية والقاعدة النقدية ومعادلة الأنضباط المالي في العراق للمدة (2004-2020):-

حسب القانون العراقي المرقم (56) في عام (2004) من المادة الرابعة الذي يدعم الأحتياطيات والقاعدة النقدية فضلاً عن، إصلاحات الأقتصادية (IMF) في عام (2004) أن يكون البنك المركزي العراقي هوالمسؤول عن أدارة الأحتياطات من العملات الأجنبية والقاعدة النقدية وبشكل مستقل، إن من أهداف الأحتياطات هو دعم أسعار الصرف الدينار العراقي، وتغطيه الأستيرادات الخارجية وهذا ما يعمل على الحفاظ على أسعار الصرف أمام الدولار الأمريكي والوفاء بألتزامات الخارجية، كما من التحديات التي يوجهها البنك المركزي هي بيع كميات من العملة الأجنبية عن طريق النافذة حتى تجنب إنخفاض قيمة الدينار العراقي[1].

من جدول (32) خلال (2004_2010) بلغت الأحتياطيات الأجنبية (6,882)_(50,623) مليار دولار شهدت أرتفاعاً وهذه الأرتفاع في الأحتياطات تعود إلى أرتفاع صادرات النفطية، مما أدى هذا الأرتفاع في الأحتياطيات إلى زيادة القاعدة النقدية، أما خلال عام (2012_2016) بلغت الأحتياطيات (70,327)_(45,001) مليار دولار سجلت الأحتياطات إنخفاض في هذه على رغم هذا أنخفاض الأحتياطيات من إنخفاض صادرات النفطية الأ أنه يتماشى مع إصلاحات صندوق النقد الدولي من ناحية تغطية العملة المصدرة أوتغطية الأستيرادات، أيضاً تآثرت القاعدة النقدية بهذه الظروف للمدة ذاتها، أما خلال الأعوام (2017_2020) وبلغت (49,046)_(63,929) مليار دولار في هذة المدة زادت الأستثمارات الأجنبية في الخارج مما أدى إلى زيادة الأحتياطات، أيضاً في عام (2019) سجلت أرتفاع في الأحتياطات وبلغت (67,549) مليار دولار نتيجة أرتفاع رصيد الذهب الموجود في داخل وخارج العراق وبلغ ما يقارب (5.6) ترليون دينارعراقي فضلاً عن ذلك، أستثمارات الأجنبية في الخارج أزدادت بنسبة (6.3) [2].

أما في عام (2020) أنخفضت الأحتياطات الأجنبية وبلغت (63,929)مليار دولار نتيجة إنخفاض الأستثمارات في الخارج بسبب الأزمة الصحية العالمية.

(1) حسن مهجر فرج، الأستقرار الأقتصادي بين سياستي الأنضباط المالي والتعقيم النقدي في العراق، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والأقتصاد، جامعة بغداد،2018، ص 58.

(2) جنان اسماعيل ابراهيم، صلاح حمزه عبد، دراسة حول الأحتياطي الأجنبي للبنك المركزي العراقي، دائرة الأحصاء والأبحاث، قسم النمذجة الأقتصادية والتنبؤ،2018، ص 2- 3.

- (الجدول-32) الأحتياطات النقدية والقاعدة النقدية في العراق للمدة (2004-2020) (مليار دولار)

السنة	القاعدة النقدية MB	الأحتياطيات R	معدل السنوي للتغير في الأحتياطيات النقدية%	معدل التغير في القاعدة النقدية%
	1	2	3	4
2004	8,317	6,882	-	-
2005	9,404	12,267	78	13
2006	13,961	21,170	73	48
2007	24,148	32,035	51	73
2008	36,632	50,187	57	52
2009	38,692	44,336	-12	6
2010	45,991	50,623	14	19
2011	50,341	61,244	21	9
2012	54,366	70,327	15	8
2013	61,666	76,303	8	13
2014	55,656	64,047	-16	-10
2015	48,645	53,688	-16	-13
2016	52,597	45,001	-16	8
2017	55,203	49,046	9	5
2018	56,438	64,270	31	2
2019	65,759	67,549	5	17
2020	72,011	63,929	-5	10

- المصدر:

1- البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي، 2004- 2008 .

- عمود (4,3) من عمل الباحث.

- (شكل-29) الأحتياطات الأجنبية والقاعدة النقدية في العراق للمدة (2004-2020) (مليار دولار):-

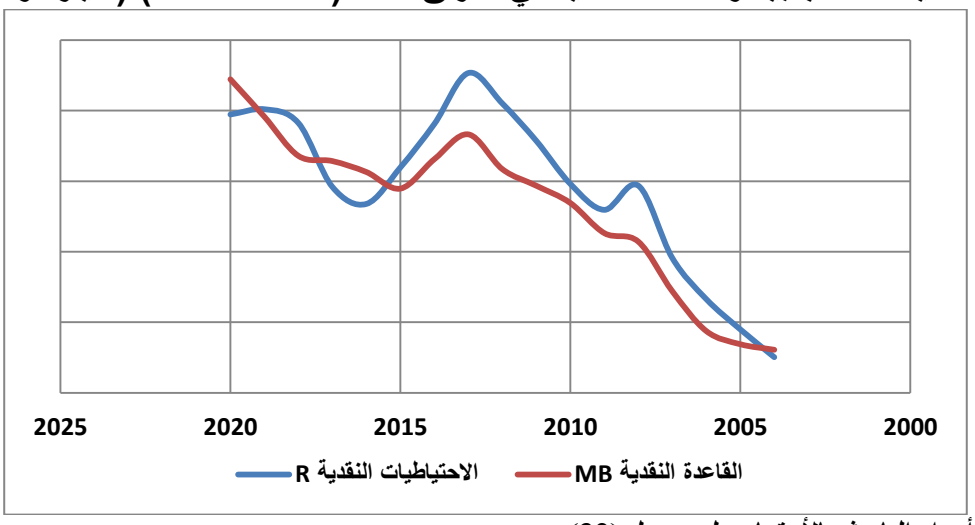

- المصدر: أعداد الباحث بالأعتماد على جدول (32) .

من شكل (29) في عام (2004) بدئت المنحنيات بتصاعد ولغاية عام (2013) ثم تراجعت المنحنيات ولغاية عام (2015) ثم بدء بالأرتفاع إلى عام (2020).

تبين المعادلة التي طبقت في جدول(33) أن تحقيق الأنضباط المالي يتم من خلال التنسيق بين السياستين المالية والنقدية، إن البنك المركزي يقوم بشراء السندات التي تقوم الحكومة بأصدارها مما يؤدي إلى زيادة الدين (ΔD) وتكون الأشارة موجبة لهذا المتغير المالي أي بمعنى أن تمويل العجز المالي في الموازنة العامة عن طريق إصدار السندات الحكومية، أيضاً عن طريق تمويل العجز المالي

والإصدار النقدي الجديد يؤدي إلى توسيع القاعدة النقدية وتكون العلاقة موجبة بين (ΔMB) وعجز الموازنة وهذا المؤشر يعكس مدى الألتزام بالأنضباط المالي، إما في حالة أقتراض الحكومة من الأحتياطيات من العملات الأجنبية (ΔR) لغرض تمويل العجز المالي الحاصل في الموازنة العامة فيؤدي إلى إنخفاض الأحتياطيات ثم إنخفاض سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية (e) مما يفسر أن العلاقة تكون سالبة لهذين المؤشرين [1].

من جدول (33) يبين تحليل معادلة الأنضباط في العراق خلال المدة (2004_2020) نلاحظ عند حساب وتحليل معادلة الأنضباط المالي أن السياستين المالية والنقدية لم تستطيع الحفاظ على الأنضباط هذا ما يدل من عدم قدرة السياسيتين المالية والنقدية على الألتزام بحدود بنسب النفقات العامة ومؤشرات معادلة الأنضباط الأخرى مما نتجت عن نتائج سالبة خلال السنوات الآتية (2014)_(2015)_(2016)_(2020) أن سبب عدم تحقق الأنضباط هو أتباع سياسة مالية توسعية معتمدة على الدين العام لتمويل العجز المالي وعدم الترشيد بالإنفاق العام هذا مما أدى إلى عدم تحقيق الأنضباط، أن الأنضباط المالي يتآثر بشكل مباشر بأي تغيير يطرء مؤشرات المعادلة مما يعني أن الأنضباط المالي لا يمكن أن يتحقق الأ من خلال أقتراب التوجهات السياسة المالية والنقدية وباقي المؤشرات المعادلة، خلال عامي (2006_2007) بلغ التغير في قاعدة الأنضباط (11,202,737)_(21,963,475) مليار دولار وكان التقدير موجب أن السياسة المالية أستطاعت خفض الدين العام وحاولت ترشيد الإنفاق [2].

فضلاً عن تداعيات الأزمة العالمية عام (2008)، أما في عام (2009) بلغ التغير بالأنضباط (9,003,942) مليار دولار نتيجة أتباع سياسة إنكماشية وتحققت نتيجة موجبة، كما أن الألتزام بالأنضباط المالي لم تستمرطويلاً للمدة (2010_2013) نتيجة التقلبات الأقتصادية والتغيرات في قاعدة النقدية وإجمالي الدين العام وأسعار الصرف المحلية مقابل العملات الأجنبية، خلال عامي (2014_2015) سجلت التغير في الأنضباط (-14,590,199)_(-3,630,807) مليار دولار وهذا التغير سالباً أي يعني إنخفاض القاعدة النقدية وأرتفاع الدين العام مما يعني سجل الأنضباط المالي نتيجة سالبه، فضلاً عن عام (2014) وأجهت الحكومة العراقية العجز المالي نتيجة أرتفاع النفقات العسكرية لمواجهة العصابات الأرهابية وهذا ما أدى إلى إنخفاض الأحتياطات النقدية من العملات الأجنبية وأتباع سياسة توسعية، أماخلال عامي (2016_2017) حقق التغير في الأنضباط المالي نتيجة سالبة وسجلت(-10,339,631)_(8,716,478) مليار دولار خلال عام (2016) نتيجة الأرتفاع في

(1) طارق فاضل خليل الدجيلي، رسالة ماجستير، تحليل آثر بعض المتغيرات الأقتصادية بالأنضباط المالي بأستخدام عجز الموازنة في الأقتصاد العراقي للمدة 2005-2020، جامعة الكوفة، 2020، ص 100.
(2) كامل علاوي كاظم، قياس فاعلية السياسة النقدية والمالية في العراق، المجلة العراقية للعلوم الأدارية، جامعة كربلاء ، عدد العشرون، 2021، ص، 58.

إجمالي الدين العام واقتراض الحكومة من البنك المركزي لغرض التمويل العجز المالي وأرتفاع الإنفاق العسكري والأعانات التي منحت إلى العوائل النازحة بسبب العمليات العسكرية، وأرتفاع سعر الصرف المحلي أمام الدولار (127) دينار لكل وأحد دولار، نستنتج من تحليل معادلة الأنضباط المالي أن التغير بشكل أيجابي لأحد مؤشرات معادلة الأنضباط لأيكون قادرعلى تحقيق الأنضباط الأ إذ كان مصحوباً بالتغير الأيجابي لباقي مؤشرات معادلة الأنضباط المالي، ويتضح من الأعوام التي لم يتحقق بها الأنضباط كان نتيجة التوسع في القاعدة النقدية أوأجمالي الدين العام على رغم أرتفاع أسعار النفط وتحقيق إيرادات نتيجة التوسع في الإنفاق العام على عمليات التحرير المناطق التي أحتلت من قبل العصابات الأرهابية ودعم العسكري، أما عام (2020) شهد تغير بالأنضباط المالي نتيجة سالبة وبلغ (-4,413,472) مليار دينار بسبب الإنفاق المتزايد على شراء المستلزمات والأدوية لتصدي الازمه الصحية العالمية، وسجلت القاعد النقدية تغير موجباً وبلغ (6,252) مليار دولار، كما أستطاعت الحكومة من الألتزام بشكل قليل بترشيد الإنفاق بعد ما أتخذت قرار خفض قيمة العملة المحلية وتقليل بيع الدولار في المزاد العلني أواخر عام (2020).

أن ألتزام الحكومة بالأنضباط المالي للمدة البحث (2004_2020) لم تتصف بالأستقرار المالي برغم تحقيق نتائج لأغلب الأعوام موجبة لكن قابلها معدلات سالبة في قاعدة النقدية وقاعدة إجماي الدين العام فضلاً عن، تقلبات سعر الصرف، كما إن عدم الألتزام بشكل حقيقي ببرامج صندوق النقد الدولي هو الفساد المالي والأداري، والأعتماد الأغلب على قطاع النفطي مما جعل الأقتصاد العراقي يتصف بالأقتصاد الريعي الذي جعله يتأثر بشكل مباشر بالظروف السياسية والأمنية والصدمات الخارجية وتقلبات أسعار النفط والأزمات المالية العالمية وأنعكست هذ الأوضاع أقتصادياً على الأقتصاد المحلي.

- (الجدول-33) معادلة الأنضباط المالي في العراق للمدة (2004-2020) (مليار دولار)

السنة	التغير في القاعدة النقدية ΔMB	التغير في إجمالي الدين العام ΔD	سعر الصرف العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي e	التغير في الأحتياطيات النقدية من العملات الأجنبية ΔR	حاصل ضرب سعر الصرف في التغير بالأحتياطيات النقدية eΔR	التغير في الأنضباط المالي ΔD
	1	2	3	4	5	6
2004	-	-	1469	-	-	-
2005	1,087	-17,372	1467	5,385	7,899,795	29,880,642
2006	4,557	-24,915	1255	8,903	11,173,265	11,202,737
2007	10,187	2,412	1193	10,865	12,961,945	21,963,475
2008	12,484	-13,369	1170	18,152	21,237,840	21,263,693
2009	2,060	2,582	1170	-5,851	-6,845,670	9,003,942
2010	7,299	-6,504	1170	6,287	7,355,790	7,369,593
2011	4,350	3,577	1166	10,621	12,384,086	15,852,194
2012	4,025	891,000	1166	9,083	10,590,778	10,593,912
2013	7,300	-3,004	1188	5,976	7,099,488	3,471,685
2014	-6,010	-451,000	1190	-12,256	-14,584,640	-14,590,199
2015	-7,011	20,075	1190	-10,359	-12,327,210	-3,630,807
2016	3,952	6,053	1190	-8,687	-10,337,530	-10,339,631
2017	2,606	9,350	1190	4,045	4,813,550	8,716,478
2018	1,235	37,879	1190	15,224	18,116,560	18,079,916
2019	9,321	-10,268	1190	3,279	3,902,010	3,912,278
2020	6,252	-47,356	1234	-3,620	-4,467,080	-4,413,472

- المصدر: أعداد الباحث بالاعتماد على المصدر إدناه :-

جدول (32,31,24) .

عمود (6,5,4,3,2,1) من عمل الباحث.

- تم احتساب الدلتا القيمة الثانية – القيمة الأولى.

- تم احتساب معادلة الأنضباط من خلال ($\Delta D=(\Delta MB+ \Delta d - e*\Delta R)$ [1].

(1) Karelvit، **ibid**، 2003، p 2-3.

الأستنتاجات والتوصيات

الأستنتاجات:-

1- تم أثبات الفرضية حول أعتماد دول العينة على برامج الأنضباط المالي وفق منهج صندوق النقد الدولي التي أدت الى اثار أجابية في دولة (الإمارات العربية المتحدة) وتم نفيها في (تونس، والعراق).

كما أن الأنضباط المالي يتآثر بمجموعة من التغيرات التي تحصل بمؤشرات المالية وبمؤشرات معادلة الأنضباط في حال إذ كان هذا التغير في أحد أومجموعة المؤشرات المعادلة، كما أن التقلبات التي تحصل في القاعدة النقدية والمالية تؤثر بشكل مباشر على مدى تحقيق الأنضباط من خلال معادلة الانضباط، وأيضاً تم الملاحظة عند إنخفاض التوسع في القاعدة النقدية ينتج عن تحقيق الأنضباط المالي في الأقتصاد العراقي والتونسي.

2-يعد صندوق النقد الدولي من المؤسسات الدولية التي تبنت تنفيذ برامج الأنضباط والإصلاح الأقتصادي والذي يهدف إلى معالجة المشكلات المالية والأقتصادية والأختلالات الهيكلية التي تصيب أقتصادات البلدان الريعية.

كما هناك بعض الأنتقادات لصندوق النقد الدولي، أن الدول الريعية لم تحصد من برامج صندوق النقد الدولي سوى مزيداً من المشكلات الأقتصادية وتراكم الديون والتضخم والبطالة لأن سياسة الأقتراض تقيد الدول المديونة بسياسات الرأسمالية، كما أن وصفة الصندوق تجهز أخر الأمال المرجوة من المساعدات لأجتياز الأزمة، التي تشدد الخناق على الدول الريعية بما يخدم الدول الرأسمالية ودفع الدول الريعية إلى المزيد من الأستدانة الخارجية في سبيل تحميلها بالديون باهضه وتكون مدخلاً لفرض شروط الدول الدائنة والتبعية.

3- تبين أن عدم وجود التنسيق بين السياسة المالية والنقدية في دول العينة وخاصة (العراق، تونس)، ومن توجهات السياسة المالية هي زيادة الإنفاق عكس السياسة النقدية التي تحاول تحقيق أستقرار الأقتصادي.

4- من خلال تحليل بيانات إجمالي الدين تبين أن معدل الدين العام يرتبط بعلاقة طردية مع عجز الموازنة العامة مما يؤدي إلى زيادة العجز في حالة الأرتفاع وهذا ما يؤثر سلباً على تحقيق الأنضباط المالي في (العراق وتونس)، مما يدل أن الدين العام لا يسهم بزيادة الأنتاج أوالأستثمار في (العراق وتونس)، كما أن أعتماد الحكومات في دول العينة (العراق، تونس) بتمويل عجز الموازنة العامة على طريق الدين العام لتغطية العجز واللجوء إلى الدين العام بشكل مفرط يؤثر بشكل سلبي على الأقتصاد التونسي والعراقي لأنه يسبب إنخفاض في الناتج المحلي الإجمالي ثم يآثرعلى تحقيق الأنضباط المالي مما يسبب تجاوز النسبة المعيارية (60%) من الناتج المحلي الإجمالي.

أما في دولة الإمارات تبين أن كل ما زاد الدين العام يرتفع الناتج المحلي الإجمالي مما يعني أن الدين العام يسهم في زيادة الأنتاج والأستثمار وزيادة الفائض في الموازنة.

5- الأعتماد الكبير على القطاع النفطي في العراق والقطاع السياحي في تونس في تمويل الإيرادات وضعف المساهمة القطاعات الأخرى أدى إلى العجز المالي مستمر في الموازنة العامة.

6- هناك تباين بين النفقات العامة في العراق وتونس، وهيمنة النفقات الجارية على الحصة الأكبر من النفقات العامة، مما يدل على ضعف أهتمام حكومات دول العينية (العراق، تونس) بالأهتمام بجانب الأستثمار مما ينعكس آثره على زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

7- تعاني أقتصادات الريعية من غياب الأستراتيجية للتنمية الشاملة وهي عاجزة من أمتصاص الصدمات الداخلية والخارجية والتطورات في الأقتصاد العالمي بفعل أنماط التنمية المتبعة التي تسند على التبعية للخارج، التي لم تحقق زيادة ملموسة في معدلات النمو الأقتصادي عند أعتمادها على برامج الإصلاح الأقتصادي لصندوق النقد الدولي على الرغم من الآثار الأيجابية للإصلاح الأقتصادي على المستوى العالمي.

8- تعد الإيرادات غير النفطية أهمية نسبية لبعض مؤشرات التنمية الأقتصادية في دول العينة المختارة لكونها من المواضيع التي حظيت بأهتمام بالغ من قبل الحكومات أقتصادات الريعية لأيجاد أيراد بديل عن الإيرادات الريعية التي تآثرت هذة الأقتصادات خلال فترة الاغلاق العالمي نتيجة تقلبات أسعار النفط.

التوصيات:-

بناءً على ما تقدم ذكرة من الأستنتاجات السابقة قد توصل البحث إلى مجموعة من التوصيات:-

1-ضرورة البت بتطبيق برامج الأنضباط المالي وفق منهج صندوق النقد الدولي وعلى جميع المؤسسات الحكومية أن توفر الأرادة الحقيقية السياسية والأقتصادية على أعتباره ضرورة ملحة للنهوض بواقع الأقتصاد دول العينة .

2- يعد العراق عضواً مؤسساً في صندوق النقد الدولي مما يجب التعاون مع الصندوق بما يخدم الأقتصاد لأنجاح برنامج تطبيق الأنضباط المالي والإصلاح الأقتصادي ومساعدة دول العينة في على تحقيق الإصلاحات من أجل معالجة الأختلالات الهيكلية التي أصابت أقتصادات الدولة الريعيه.

3-العمل على توافق الحكومي والمجتمعي قبل بدء القيام بتنفيذ برامج الأنضباط المالي من خلال تعبئة الرأي العام بأهمية الإصلاح الأقتصادي وترشيد الإنفاق.

كما يجب عمل دول العينة على تحقيق الأرادة الحقيقية لدى صانعي سياسات الأقتصادية إن تغير وضع أقتصادها نحو أختيار الأفضل من التسهيلات والقروض ذات الشروط السهلة والحذر من الشروط الصعبة التي تجعلها خاضعة للتبعية بما يخدم مصالح الدول الرأسمالية.

4- ضرورة مراقبة الدين العام في دول العينة أن لا يتجاوز النسبة المحددة، و العمل على ربط الدين العام في تحقيق الأستدامة المالية من خلال مشاريع أستثمارية، وتجنب التوسع المفرط في السياسة

النقدية والمحافظة على أستقرار العملة المحلية وأسعار الصرف من خلال تنويع مصادر الأحتياطيات الأجنبية، أيضاً يجب اتخإذ خطوات حقيقية في دول العينة وخاصة (العراق، تونس) لمكافحة الفساد المالي والأداري ومنح الأجهزة الرقابية مزيد من الصلاحيات للقيام بواجباتها بشكل صحيح في سبيل دعم دور الأنضباط وتحقيق فوائض.

5- الانتفاع من تجربة الإمارات العربية المتحدة بتنويع مصادر الإيرادات وضرورة الخروج من صفة الأقتصاد الريعي عن طريق تنمية القطاعات غير النفطية مما يساعد على الحد من الصدمات الداخلية والخارجية وأستيعاب آثارها وتقليل الأعتماد على مصدر أحادي للإيرادات، أيضاً زيادة الوعي الضريبي في المجتمع والقيام بزيادة الإيرادات الضريبية من خلال ألغاء الأعفاءات الخاصة وتفعيل الإجراءات الخاصة بحصر المكلفين إلخاضعين للضريبة وتوسيع القاعدة الضريبية، ومن أيضاً الممكن تعظيم الإيرادات عن طريق استثمار السياحة الدينية والمناطق الآثرية والسياحية وتصحيح أسعار المشتقات النفطية، ممكن الأقتداء والأستفادة بتجارب الأقتصادات المتقدمة (الإمارات العربية المتحدة) التي تحقق بها الأنضباط المالي في أغلب مؤشراتها الأقتصادية بسبب وجود نقاط ألتقاء بين الأقتصاد العراقي والإماراتي وأستغلال هذه الفوائض بأنشاء صندوق ثروه سيادي لأنقاذ الأقتصاد العراقي من الأزمات والصدمات الأقتصادية.

6-أعادة النظر في دراسة هيكل النفقات العامة عن طريق تخفيض النفقات الجارية (قانون الرواتب والأجور) وزيادة النفقات الأستثمارية وتوجيهها نحو المشاريع الأنتاجية مما يساعد على تحقيق الأنضباط المالي والأنتفاع من تجربة الإمارات العربية المتحدة في أستغلال الفوائض المالية بمشاريع الأنتاجية.

7-من الضروري الأهتمام بدراسات الجدوى الأقتصادية للمشاريع الأستثمارية (إستثمارية، حكومية أومشاريع القطاع الخاص) بما يعزز التنمية القطاعات الأقتصادية غير النفطية، والعمل على وضع خطط التنموية الأقتصادية من خلال الأستفادة من الثروات في دول العينة، وتحسين البيئة الأستثمارية والأطر القانونية والأدارية اللازمة وتهيئة الكوادر الفنية والأدارية من خلال التدريب والتأهيل لتوفير البيئة الملائمة والعمل على حوافز الأستثمار والبنية التحتية لجذب الأستثمار الأجنبي وعودة رؤوس الأموال من الخارج وتشجيعها على الأستثمار في البنية التحتية.

نظراً لضعف الإنفاق الأستثماري الحكومي بوضع خطط أستثمارية تشمل المزايا النسبية لكل منطقة جغرافية تسهم في دعم النمو الأقتصادي وخلق فرص العمل، والأهتمام ببناء قطاع الخاص حقيقي أثناء إجراء عمليات الخصخصة للقطاع العام وتشمل التخلي عن المشروعات التي تمثل عبئً مالياً على الحكومة، وعدم شمول المشاريع الأنتاجية والخدمية الأستراتيجية من أجل إصلاح أختلال

الهيكلي وتحقيق النمو المتوازن لمختلف القطاعات وتحسين مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.

8- أن الإمارات العربية المتحدة معروف عنها تشهد تطوراً في الأقتصاد الرقمي فضلاً عن الأنشطة الأقتصادية الأخرى نتيجة ألتزامها ببرامج الأنضباط المالي، لذا من الضروري تحديد الضوابط القادرة على تحقيق الأنضباط وضع أطارعام لدول العينة لمؤسسات الأقتصادية مما يساعد حركتها في الأقتصاد الرقمي والسياسات والأستراتجيات للحد من الأزمات المالية.

المصادر والمراجع

المراجع والمصادر

أولاً: المراجع

القرآن الكريم

ثانياً: المصادر

أ: الكتب العربية:-

1- البوعواجه، محمد، تحرير سعيد النجار، التخصصية في تونس أهدافها وحدودها في كتاب التخصصية والتصحيحات الهيكلية في البلاد العربية، تونس، صندوق النقد العربي، ابو ظبي،1988.

2- الجنابي، طاهر، علم المالية العامة والتشريع المالي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق،1997.

3- الخطيب، خالد شحادة، **شامية،** احمد زهير، اسس المالية العامة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2005.

4- الدليمي، عوض فاضل، نظرية الإنفاق الحكومي، جامعة النهرين، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، بغداد، 2003.

5- الشاذلي، احمد شفيق، طرق تكوين وأدارة الأحتياطيات الأجنبية تجارب بعض الدول العربية والأجنبية دراسات أقتصادية، صندوق النقد العربي، ابو ظبي، الإمارات العربية المتحدة،2014.

6- الشامسي، ميثاء سالم عمير، الهجرة الوافدة وتنمية القوى العاملة (دراسة لقطاع الخدمات في مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة، ط1، مطبعة بن دسمال، دبي، 1996.

7- الشمري، خالد توفيق، مدخل في علم الأقتصاد التحليل الجزئي والكلي، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2009.

8- العباس، محمد، تجربة تونس في الإصلاح الهيكلي والخصخصة، كتاب الإصلاحات الأقتصادية في البلدان العربية، القاهرة، 1999.

9- زغاشوو مريم، **دهان** محمد، دور سياسة الإنفاق العام في تفعيل التنويع الأقتصادي، أقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجاً، ارشيف ميونيخ الشخصي REPEC، 2017.

10- صالح، مظهر، السياسة النقدية في العراق بناء الأستقرار الأقتصادي والحفاظ على النظام سليم، البنك المركزي العراقي، 2012.

11- عبد النبي، وليد عيدي، أستقرار سعر صرف الدينار العراقي، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان، 2009.

12- غربال، عبد الفتاح، السياسات التصحيحية في الأقتصاد التونسي، السياسات التصحيحية والتنمية في الوطن العربي، القاهرة، 1990.

13- ود، نبيل جعفر عبد الرضا، **جودة،** ندوة هلال، قياس وتحليل الفقر في العراق، بغداد، 2016.

ب: البحوث والدراسات:-

1- أبراهيم، جنان اسماعيل، **عبد،** صلاح حمزه، دراسة حول الأحتياطي الأجنبي للبنك المركزي العراقي، دائرة الأحصاء والأبحاث، قسم النمذجة الأقتصادية والتنبؤ، 2018.

2- أبراهيم، خليل اسماعيل، آثار تطورات النفقات العامة في مستويات الأسعار خلال المدة (2005-2011)، المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك، المجلد 4، عدد1 ،2012.

3- أسماعيل، محمد، عبد المنعم، هبة، دور الإصلاحات الأقتصادية في دعم النمو في الدول العربية، صندوق النقد العربي، الدائرة الأقتصادية والفنية، الإمارات، ابو ظبي، 2018.
4- أسماعيل، ميثم العيبي، **هذال** احمد حامد جمعة، تحليل استدامة الدين العام في ظل ريعية الأقتصاد العراقي للمدة (2005-2015)، مجلة العلوم الأقتصادية والأدارية، جامعة بغداد، مجلد 25، عدد113، 2019.
5- الستيتي، مصطفى، مركز دراسات الشرق الأوسط، أسباب الأزمة السياسية في تونس وتأثيراتها، 21 في تموز عام 2020 .
6- الشيخ، علي عبد الله، مديونية العراق الخارجية الواقع والأفاق، مجلة تكريت للعلوم الأدارية والأقتصادية، العدد 11، 2008.
7- المعموري، احمد سامي، قرض صندوق النقد الدولي أتفاقية الأعتماد الائتماني الثالثة 2015 وآثرة على العلاقات بين الحكومة المركزية وحكومة أقليم كوردستان، مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، عدد13، المجلد الثاني، 2017.
8- النجار، سرمد عباس، تحليل مدى فاعلية السياسة المالية في الأقتصاد العراقي، وزارة المالية العراقية، الدائرة الأقتصادية، قسم السياسات الأقتصادية، 2008.
9- أمين، هجير عدنان زكي، **لطيف،** احمد حسين، الفجوة بين سعر الصرف المعلن من البنك المركزي العراقي ومثيلة السوقي للمدة (203-2016) مجلة الإدارة والأقتصاد، عدد 118، 2019.
10- باقر، حسن يحيى، الأبعاد الأستراتيجية لسياسات الإصلاح الزراعي، جامعة واسط، مجلة الكوت للعلوم الأقتصادية، 2014.
11- بدوي، احمد ابو بكر علي، مفاهيم ومعاصرة في الإدارة المالية، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، ابي ظبي،2011.
12- جبار، عمار عبد، سمات الأقتصاد العراقي للاعوام 2003-2004-2005، باحث أقتصادي وزارة المالية العراقية، الدائرة الأقتصادية، 2007.
13- جواد سرمد عباس، باحث وزارة المالية الدائرة الأقتصادية، الآثار المالية لرفع قيمة الدينار العراقي، 2007.
14- حسين، عبد الرزاق حمد، التنويع الأقتصادي وآثرة علي النمو الأقتصادي في الإمارات العربية المتحدة مع الأشارة إلى العراق للمدة (2003-2017)، جامعة تكريت، كلية الإدارة والأقتصاد، مجلة تكريت للعلوم الأدارية والأقتصادية، مجلد 51، العدد 48، 2012.
15- رداد، بتول حسن، **علي،** رحمن حسم، أنعكاسات سياسة التقشف علي الإنفاق العام لمعالجة عجز الموازنة العامة العراق دراسة حاله، مجلة الكوت للعلوم الأقتصادية والأدارية، المجلد 12، العدد 37 ، 2020.
16- سالم، هيثم جمال علي، الآثار الكلية للأنضباط المالي، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، المجلد 36، عدد36، 2022.
17- سعود، ضياء حسين، تحليل العلاقة بين الدين الحكومي الداخلي وعجز الموازنة في العراق للمدة (1990-2016) جامعة ديإلى، كلية الإدارة والأقتصاد، مجلة كلية المامون، عدد31 ، 2018.
18- شاكر، عامر عبد الأمير، سياسات الإصلاح الأقتصادي في الدول النامية مع اشارة خاصة للعراق، باحث أقتصادي، وزارة التخطيط والتعاون الأنمائي، دائرة التخطيط، قسم السياسات الأقتصادية، 2007.
19- صالح، يحيى لورنس، **الموسوي** محمد طاهر نوري، الأختلالات الهيكلية وآثرها علي النمو القطاعي والتشغيل في الأقتصاد العراقي للمدة 2003-2015 دراسة تحليلية، مجلة العلوم الأقتصادية والأدارية، مجلد 24، عدد109، 2018.
20- صالح، مظهر محمد، الدولة الريعية من المركزية الأقتصادية إلى ديمقراطية السوق، بيت الحكمة، سلسلة الإصدارات الشهرية، بغداد، 2010.

21-صايل،علي نبع، **عناد**، عمر ابراهيم، مسار الإنفاق العام وقياس آثرة علي النمو الأقتصادي في العراق لمدة 2004-2015، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الأقتصادية والأدارية، مجلد 9، العدد18,2017.
22-عامري، محمد علي ابراهيم، **نعمه** نغم حسين، إمكانية استضافة الأستثمار الأجنبي المباشر في العراق ، الواقع والطموح، المجلة العراقية للعلوم الأدارية والأقتصادية، كلية الإدارة والأقتصاد جامعة كربلاء، المجلد(4)، العدد (15)، 2007.
23-عباس، فرحات، سعود وسيلة، تجربة الإمارات العربية المتحدة في الأنتقال إلى الأقتصاد المفتوح، مجلة جديد الأقتصاد، عدد12، جامعة محمد بو ضياف، المسيلة، 2017.
24-عبد العزيز سلوى ، الأستدامة المالية في دول المصدرة للنفط، دراسة حالة مجلس التعاون الخليجي، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة،مجلة السياسة والاقتصاد، المجلد9، العدد8، 2020.
25-عبدالمنعم، وسن أحسان، السياسة المالية في العراق، بين الضغوطات الأقتصادية والفروض الإدارة المالية، مجلة القضايا السياسية، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، عدد54، 2018.
26-العبيدي، سعيد علي محمد، **الراوي**، أنمار عطا الله مصطفى، آثر الدين العام الخارجي علىGDP عدا النفط، للمدة (2004-2019) مجلة تكريت للعلوم الأدارية والأقتصادية 17، مجلد 55، 2021.
27-عثمان، سعد، **الغالبي** عبد الحسين جليل، وأخرون، أدارة سعر الصرف الأجنبي أزاء الدينار العراقي في ظل الصدمات الحقيقية والنقدية، مجلة كلية بغداد للعلوم الأقتصادية الجامعة، العدد4، 2002.
28-عطو، سامي فاضل، دور السياسة النقدية خلال مدة الحصار الأقتصادي والإصلاح النقدي ما بعد الحصار، مجلة الدارسات أقتصادية، بيت الحكمة، 1999.
29-علي، علي جابر عبدالحسين، **عبيد** هدى عبد الهادي، دور السياسة المالية في مزاحمة القطاع الخاص، مجلة المثنى للعلوم الأدارية والأقتصادية، المجلد 11، العدد 3، 2021.
30-عموص، محمد عبدالفتاح، النمإذج التاليفية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، الأسس النظرية والحالات التطبيقية اشارة إلى تجربة تونس، مجلة بحوث أقتصادية عربية، العدد التاسع، الجمعية العربية للبحوث الأقتصادية، القاهرة، 1997.
31-فايد أمنة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والأستراتيجية، تراكم الأزمات وتونس أمام خيار صعب، 26 في تموز عام 2021.
32-كاظم أحمد صالح حسن ، تحليل العلاقة بين الإيرادات النفطية والأستدامه الماية في العراق للمدة 1990-2016، مجلة العلوم الأقتصادية والأدارية، مجلد 22، عدد94 ،2016.
33-كاظم، كامل علاوي، قياس فاعلية السياسة النقدية والمالية في العراق، المجلة العراقية للعلوم الأدارية، جامعة كربلاء، عدد العشرون، 2021.
34-ماجد، احمد محلل أقتصادي، **الهاشمي**، ندى، الإمارات العربية المتحدة، وزارة الأقتصاد، دراسة تنويع القاعدة الأقتصادية بدولة الإمارات العربية المتحدة، أدارة الدراسات والسياسيات الأقتصادية، 2018.
35-مايخان نهله جواميرر، **محمد** أسماء جاسم، دور العوائد الريعية ومساهمتها في زيادة الناتج المحلي الإجمالي على وفق تجربة الأمارات العربية المتحدة، مجلة دجلة الجامعة، المجلد 6، العدد1، 2023.
36-المشهداني عبد الرحيم نجم، ظاهرة البطالة في العراق، الحلول المقترحة، المجلة 21، العدد2008،16.
37-موسى،عمار عبد الجبار، **يوسف**، ميسرة عبد الرحيم، التضخم في الأقتصاد العراقي لعام 2008 دراسة تحليلية، وزارة المالية العراقية، الدائرة الأقتصادية، 2008.
38-ياسر، فيصل، سياسات التصحيح والأندماج في بلدان المغرب، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد15، بيروت، 1992.

ت: الرسائل والأطاريح:-

1-الدجيلي، طارق فاضل خليل، رسالة ماجستير، تحليل آثر بعض المتغيرات الأقتصادية بالأنضباط المالي بأستخدام عجز الموازنة العامة في الأقتصاد العراقي للمدة 2005-2020، جامعة الكوفة، 2020.
2-الرفيعي، افتخار محمد، السيولة العامة وفاعلية السياسة النقدية في السيطرة عليها مع الأشارة التطبيقية للعراق، أطروحة دكتوراه كلية الإدارة والأقتصاد جامعة بغداد، 2007.
3-الساعدي، حيدرعليوي شامي، السياسة النقدية والأنضباط المالي وأنعكاسها على أداء الأقتصاد الكلي العراقي للمده (1990-2017)،أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والأقتصاد، جامعة الكوفة، 2020.
4-الشمري، نوارس عطية كاظم، قواعد السياسة المالية ودورها في تحقيق الأنضباط المالي في دول مختارة وإمكانية تطبيقها في العراق، دراسة تحليلية، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والأقتصاد،جامعة القادسية، 2022.
5-حسن، بلال قاسم محمد، قياس تأثير نافذة بيع العملة على متغيرات في سعر الصرف وعرض النقود في العراق، رسالة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والأقتصاد، جامعة بغداد، 2017.
6-حسين، برهان عثمان، سياسات التكييف الأقتصادي في الوطن العربي ودورها في تصحيح الأختلالات في الأقتصاد العربي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الإدارة والأقتصاد، جامعة بغداد، 1994.
7-فرج، حسن مهجر، الأستقرار الأقتصادي بين سياستي الأنضباط المالي والتقييم النقدي في العراق، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والأقتصاد، جامعة بغداد،2018.
8-محمد، تاج الدين صحراوي، مساهمة قطاع السياحة في رفع أحتياطي الصرف دراسة مقارنة الجزائر وتونس خلال المدة 2009-2018، أطروحة دكتوراه في العلوم الأقتصادية، جامعة محمد خيضر – بسكره، كلية العلوم الأقتصادية والتجارية وعلوم التسيير2019.
9-مرزوق، عاطف لافي، أشكآلية التحول الأقتصادي في العراق، بغداد، 2015.
10- مهدي، بشرى جواد، برامج صندوق النقد الدولي وأنعكاساتها على أقتصادات بلدان مختارة مع الأشارة إلى العراق، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والأقتصاد وجامعة بغداد، 2019.

ث: التقارير والنشرات السنوية:-

1-البنك الدولي، أحصاءات الدين الخارجي، 2003.
2-البنك المركزي التونسي، التقريرالسنوي 2016.
3-البنك المركزي التونسي، نشرات وإصدارات 2004.
4-البنك المركزي العراقي، التقارير الأقتصادية السنوية لعام 2020.
5-تقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2018.
6-تقريرالهيئة الأتحادية للتنافسية والأحصاء، أرقام الإمارات، 2020.
7-صندوق النقد الدولي، بيان صحفي رقم 206/18، عام 2018.
8-صندوق النقد العربي، التقرير الأقتصادي العربي الموحد، عام 2006.
9-قطاع شؤون السياسات الاقتصادية ادارة التخطيط ودعم القرار، تقرير التطورات الاقتصادية والاجتماعية بدولة الامارات العربية المتحدة (2005-2010) ، وزارة الاقتصاد، الامارات العربية المتحدة ،2012.
10-مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، افاق الأقتصادية، 2016.
11-مصرف الإمارات العربية، التقرير السنوي، 2020.

12-وزارة الأقتصاد، الإمارات العربية المتحدة، أدارة الدراسات السياسات والأقتصادية الإمارات العربية المتحدة، الإقتصاديات الرائدة في العالم أدارة التحديات والفرص في ظل التغير العالمي، 2018.
13-وزارة التكوين المهني والتشغيل التونسية، المشاورة الوطنية حول التوظيف، تحد متعدد الأبعاد، تونس، 2008.
14-وزارة المالية العراقية، دائرة الدين العام، دائرة الموازنة.

ج: الأنترنيت:-

1-البنك المركزي التونسي، أحصائيات.
(https://www.bct.gov.tn/bct/siteprod/arabe/index_ar.jsp).
2-البنك المركزي العراقي، (https://www.cbi.iq/).
القاعدة البيانات الأقتصادية مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات، بيانات المفتوحة للبنك الدولي مؤشرات التنمية العالمية.
(https://www.albankaldawli.org/ar/about/history/the-world-bank-group-and-(the-imf).
3-الهيئة الأتحادية للتنافسية والأحصاء، الإمارات العربية المتحدة(https://fcsc.gov.ae/ar-ae/Pages/Statistics/Statistics-by-Subject.aspx).
4- صندوق النقد الدولي، أعادة تسوية ديون العراق، (https://www.imf.org/ar/Home)
5-صندوق النقد العربي، إصدارات واحصاءات، (https://www.amf.org.ae/ar).
6- وزاره المالية العراقية، (http://mof.gov.iq/Pages/MainMof.aspx).

ثالثاً: المصادر الأجنبية

A: foreign books:-

1- Baldacci, Emanuele, Sanjeev Gupta & Carlos Mulas-Granados, Debt Reduction, Fiscal Adjustment, and Growth inCredit-Constrained Economies,2015.
2- Belanger, Michel, International Economic Institutions, Economic Globalization and Others limit, 6 edition economica.paris, 1997.
3- Cttarelli,Carlo, Fiscal rule Anchoring Expections for Suustainable public Finances , by Fiscal ,Affairs Department ,2009.
4- D, Bordo, M. The Bretton Woods International Monetary System, A Historical Overview, in A Retrospective on the Bretton Woods System, edited by M. D. Bordo and B Eichengreen**,** London, 1993.
5- Haugh, David, Patriiceollivaud, David tyrner what drives sovereign risk premiums An analysis of recent evidence from the Euro Area, 2009.
6- Langdana,Farrokh K., Macroeconomic policy, Demystifying Monetary and fiscal policy, 3th Edition, Springer Texts in Business and Economics, Switzerland, 2016.
7- Petkov,Vasil S.,Advantages and Disadvantages of Fiscal Discipline in Bulgaria in Times of Crisis Contemporary Economics, Vol 8, Issue.1, 2014 .

8- Pollack ,jack c, The World Bank and the International Monetary Fund, translated by Ahmed Mounib, International House for Cultural Investments, Cairo, 2002.
9- S, Kamen, Devaluation of the External Balance and Macroeconomic Performance. A Look at the numbers for Princeton Studies in International Finance, No. 62 August.
10- Schadler, Susan, To what extent have IMF, supported adjustment programs succeeded, Finance and Development, Vol**,** 33, No. 2, Washington, 1996.
11- Stiklitz, Joseph, Globalization and its Disadvantages, translated by Faleh Abdel Qader Helmy, House of Wisdom, 1st edition, Baghdad, 2002.
12- Wolf, Ernst, The International Monetary Fund, Great Powers in the Global Arena,The World of Knowledge, translated by Adnan Abbas Ali, The National Council for Culture, Arts and Literature, Kuwait, 2016.

B: Research and Studies:-

1- Agenor ,Pierre- Richard and **Agenor,** S.D.vrim**Yilmaz**, the tyranny of rules: fiscal discipline, prodctive spending, and growth in a perfect foresght model, journal of economic policy reform, vol.14,No.1, March 2011.
2- aletander ,Justin, is an investment analyst in londancolinrowat is lecturer in economics at the, university of Birmingham 2007.
3- amal ,D.r K. field, economic ,challenges, in iraq , Iraq in statute for economic reform, center for international private enterprise an offiliate of the us chamber of commerce, 2005.
4- Axel ,Dreyer, The International Monetary Fund and the economic growth effects of loan programs and conditional compliance**,** Global Development, 2006.
5- Axel, Dreher, IMF and Economic Growth, The Effects of Programs, Loans, and Compliance with Conditionality. World Development,(2006).
6- Ayse, Kaya &**Huseyin**Sen,How to Achieve and Sustain Fiscal Discipline in Turkey, Rising Taxes, Reducing Government Spending or A Combination of Both, Romanian Journal of Fiscal Policy, Vol 4, Issue1(6) ,january ,june 2013.
7- Bauer ,Andrew**,** Fiscal Rules for Natural Resource Fund, How to Develop and Operationalize an Appropriation Rule ,VALE Columbia Center on Sustainable Development, New York ,2014.
8- Brux ,Jacqueline Murray, Economic Issues and Policy, South – Western Cengage Learning, Fifth Edition, USA, 2011.
9- Buscemi ,Antonino, AlemHagosYallwe , Fiscal Deficit, National Saving and Sustainability of Economic Growth in Emerging

Economies**,** A Dynamic GMM Panel Data Approach , International Journal of Economics and Financial, University of Rome, No. 2, 2012.

10-C , Sims, 2004, “Limits to inflation targeting,” in Bernanke B. and Woodford, M**,** (eds.), The inflation targeting debate, The University of Chicago Press, 2004.

11-C ,Garcia, & Others "fiscal Rules in a Volatile World " IMF Working Paper,2011.

12-Cardarelli, Roberto, Selim, and M. AyhanKose, capital inflow, macroeconomic implication and policy responses ,IMF working paper,USA, WP/09/40, 2009.

13-Colander, David C**,** Economics, Published By Mc Grow _ Hill Companies, American New York, Sixth Edition, 2006.

14-Concept, A.Oyeranti, and Measurment of Productivity, Technology, Stockholm,Sweden, p1Gboyega, University of Ibadan Department of economic,2015.

15-Cottarelli, Carlo, Expectations of Consolidation of the Financial Base for Sustainable Public Finance, prepared by the Department of Public Finance Affairs, International Monetary Fund, 2009.

16-Cristina ,Checheritam and Rotherm Philipp. The Impact of High and Growing Government Debt on Economic Growth: An Empirical Study of the Eurozone 1**,** Working Paper Series, 2010.

17-Crockett, Andrew, Why is Financial Stability a Goal of Public Policy Federal Reserve Bank of Kansas City, August,1998.

18-D ,Bordo, M.. The Bretton Woods International Monetary System, A Historical Overview, in A Retrospective on the Bretton Woods System, edited by M. D. Bordo and B. London, Eichengreen,1993.

19-derson ,Gary M. An-, Fiscal Discipline In The Federal System, National Reform And The Experience The States, work paper ,1987.

20-Driscoll, David, What is the International Monetary Fund, translated by Muhammad Hassan Youssef, a research published in the American University , Cairo, Al-Oula Economic Newspaper published in Kuwait, in issues (143-146) 1996.

21-Elham ,Hawass, and Hashmati, Almas, Can the United Arab Emirates Avoid the Oil Curse with Economic Diversification, Institute for Labor Studies, Germany, 2014.

22-F ,Timothy**,** Geithner and François,Guidelines on conditionality, Gianviti, Legal and Policy development and review, departements international monetary fund, September2002.

23-Folscher, Alta, Local Fiscal Discipline, Fiscal Prudence, Transparency, and Accountability Public Sector Governance and Accountability Series, Local Budgeting, World Bank, Washington,2007.

24- Gaber, Stevan and **Gaber**Vasilka and **Gruevski** Iliji, The Role of Fiscal Rules in Ensuring Fiscal Discipline International Journal of Science, Basic and Applied Research (IJSBAR), Vol 19 No 1,Macedonia, 2015.
25-Gale, William G, Urban,Brookings Tax Policy Center , Discussion Paper, The Economic Effects of Long-Term Fiscal Discipline, The, Peter ROrszag, April 2003.
26-Greiner, Alfred and Bettina Fink, Public Debt and Economic Growth, Springer, Germany, Available here.2009.
27-H ,Gereziher, Nuru, N, Determinants of foreign exchange reserve accumulation, empirical evidence from foreign exchange constrained economy, Journal of Economic and Administrative Sciences, Economics, College of Business and Economics, Adigrat University,2021.
28-Habib, Khan, Samar and Agha, Shazia, The Impact of Foreign Direct Investment in the UAE, Key Elements of Sustainable Development: Economy and Environment, Journal of Emerging Trends in Economic and Management Sciences, Scholar link Research Institute Journal,2015.
29-Hemming, Richard, Policies To Promote Fiscal Discipline, Paper prepared for presentation and discussion at aWorkshop on Internationalization and Policy Transfer to be held at Tulane University,2003.
30-Hugot, Richard, Globalization and Localization, Emirates Lecture Series 25, Center for Strategic Studies and Research, Abu Dhabi, 1998.
31-Iskandar, Justin, The International Monetary Fund and the Privatization of the Iraqi Economy, a working paper presented to the General Conference in the Field of Oil, 2005.
32-J ,Barro, Robert, & Lee, Jong-Wha. IMF Programs: Who Is Chosen and What Are the Effects**,** Journal of Monetary Economics,2003.
33-J, Harris**,** and M. Todaro. Migration, Unemployment, and Development, A Two Sector Analysis, American Economic Review, 40,1970.
34-Jacquemot and Acedon, Exchange rate policy and adjustments in Africa, Ministry of Cooperation and Development, Paris, 1989.
35-Jimmy, AdedokunAdeniyi, Budget Deficit and Public Debt Management in Developing Countries, Management Science and Engineering , Canadian Research & Development Center of Sciences and Cultures, 2015.
36-Keita, Jack J Pollack, The World Bank and the International Monetary Fund, translated by Ahmed Mounib, Cairo, 2002.

37-Keita, Kadi, CameliaTurco, On Promoting Extended Discipline, The Role of the Rules and Institutions of Exchange Rate Regimes, IMF Policy Working ,2019.
38-Kopits, George and Jon Craig, transparency in government operations, occasional paper 24, n158, international monetary fund, washington, 1998.
39-Kumar, Manmohan S International Monetary Fund, Teresa Ter, Minassian, Promoting fiscal discipline, Washington,2007.
40-L , Jack Rabin, Glenn. Stevens, Handbook of Fiscal Policy, Marcel Dekker, Inc. New York, Basel, 2002.
41-L ,AAN A J, affectionate tribute, The Tunisian Economy, At the time of imperative, planning , The Tunisian Economy,1962.
42-Lebrito, Marie France, the International Monetary Fund and third world countries, Translated by HishamMetwally**,** Tlass House,1993 Construction Sector of UAE**,** International Journal of Business and Management, 10(12), 2015.
43-Lee, Jaewoo**,** The Insurance Value of International Reserves: An Option Pricing Approach, International Monetary Fund, Research Division, IMF Working Paper, WP/04/175, 2004.
44-Lerto, Marie France, The International Monetary Fund and Third World Countries, translated by HishamMetwally, Dar Talas for Studies, Translation and Publishing, Damascus, 1993.
45-Lud ,Susan and Others, Financial Globalization Retreat or rest , Global Capital Markets, Mckinsey global institute, San Francisco, USA , March 2013.
46-M ,Shayah**,** Hazem, Economic Diversification by Boosting Non-Oil Exports, Journal of Economic, Business and Management,Vol.3, No.7,USA,2015.
47-M ,Vega**,** and Winkelried, D,"Inflation targeting and inflation behavior، a success story? International Journal of Central Banks, 2005.
48-M, Alamgir,Corporate Governance, A Risk Perspective, paper presented to, Corporate Governance and Reform, Paving the Way to Financial Stability and Development, a conference organized by the Egyptian Banking Institute, Cairo, May 7 -8-2007.
49-Mandl, Ulrike. the effectiveness and efficiency of public spending, European Commission,Directorate-General for Economic and Financial Affairs Publications B-1049 Brussels,economic,2008.
50-Monica, Blagescu, Lucy de Las Casas, and Robert Lloyd, 2005, Pathways to Accountability، the GAP Framework, London, One World Trust, 2005.

51-Mulder, Christian, Determining the sources of exposure to financial risks, the key to preventing crises, Journal of Finance and Development, International Monetary Fund, December, 2002.
52-Ngai, Victor, Stability and Growth Pact and Fiscal Discipline in the Eurozone, Working Paper, University of Pennsylvania, 2012.
53-Niziol, Krystyna, Fiscal Rules as an Instrument of Fiscal Consolidation (Chosen Issues), Legal Papers A Student- Edited Journal 2013.
54-P, Kindleberger**,** Charles , economic development , second edition 1965.
55-Perry, Guillermo E, Luis Serven, Rodrigo Suescun, Fiscal Policy, Stabilization, and Growth, The International Bank for Reconstruction and Development/The World Bank, Washington DC 20433, 2008.
56-R ,Agarwal, and **Kimball** M., Breaking Through the Zero Lower Bound, International Monetary Fund , USA ,Washington , IMF Working ,2015.
57-Rodrik, Dani, The Social Cost Of Foreign Exchange Reserves, International Economic Journal, 2006.
58-Ruben, Atoyan, & Conway, Patrick , Evaluating the impact of IMF programs,A comparison of matching and instrumental-variable estimators، The Review of International Organizations,2006.
59-Schiliro, Daniele, "Diversification And Development Of The United Arab Emirates Economy, Journal Of Applied Economic Sciences, University Of Messina, Italy, 2013.
60-S Manmohan. Kumar, Teresa Ter - Minassian, Promoting Fiscal Discipline Key Issues and Overview, editors, Washington, D.C, International Monetary Fund, 2007.
61-Tabellini, Guido, Alberto Alesina, Voting On The Budget Deficit, American Economic Association, The American Economic Review, Vol 80, No 1, 2010.
62-V, Galbis, Sequencing of Financial Sector Reforms, A Review, IMP Working Washington, International Monetary Fund,1994.
63-weiss, Mortin A، iraqs debt relief، analyst in international trade and finance foreign affairs، 2006.
64-Weiss,Mortin A, iraqs debt relief, analyst in international trade and finance foreign affairs , 2006.
65-Y, Ayse**,** Evrensel, Effectiveness of IMF-Supported Stabilization programs in Developing Countries, Journal of International Money and Finance, 2002.
66-Yamauchi, Ayumu, IzquierdoAlejardo, Fiscal Sustainability ISSUES For Emerging Countries, the Egyptian Center for fiscal Sustainability- The Case of Eritrea, IMF Working paper, 2004.

67- Yolac, Jacques J, The World Bank and the International Monetary Fund, International House for Cultural Investments S.A.E. Egypt, 2001.

C: Theses and Scientific Theses:-

1- Aartun, Anne Louise, "The Political Economy Of The United Arab Emirates An Analysis Of The Uae As An Oil Rentier State", Thesis For Degree In Political Science, University Of Oslo, 2002.
2- Csaba, Deak , Rent t Theory and the price of Urban Land Spatial Organisation in a Capitalist Economy, King's College, Cambridge University, March 1985.
3- Delgado, Pedro alexander azevedo dais lima, "the united Arab emirates case of economic success the federal government economic policies, final work in the form of internship report submitted to universidadecatolica Portuguesa for the master degree in management, catolica Porto business school, 2016.
4- Hou, Yilin, Fiscal Discipline as a capacity Measure of Financial Management by Sub- National Government, University of Georgia, Miami,2003.
5- Periola,Ololade, Determinants of fiscal discipline in nigeria 1980-2015, AThesis in the Department of Economics, Submitted to the Faculty of the Social Sciences, University of Ibadan, Nigeria, 2019.
6- Vit, Karel, The Possibilities of Budget Deficit Financing, Available at, University of Economics, Prague,2003.

D: Annual reports and bulletins:-

1- International Monetary Fund, Country Report, Article Four Consultation, Appendix I - United Arab Emirates, Analysis , Debt Sustainability,2020.
2- International Monetary Fund, developments in the outlook for the global economy, coexistence with low oil in the context of declining demand, Washington, 2015.
3- International monetary fund, rodrigoderato managing director, IMF, Washington D.C . 2037, USA . februory .23، 2007.
4- Tunisian National Tourism Office, Directorate of Studies, Tunisian Tourism in Numbers, 2017.
5- Brookings Institution, Reform of Quota and Voting Shares in the International Monetary Fund،"Nothing" Is Temporarily Preferable to an Inadequate "Something, 4 February 2008.
6- Internatonal monetary fund, developments in the (IMF) ,april, 15 , 2005.

Abstract:-

Most countries have tried to rely on the reform programs of the International Monetary Fund, hoping that they will achieve positive economic results due to the absence of a strategic economic planning that can absorb shocks and internal and global economic transformations. These countries have been exposed to many economic problems. Represented by large deficits and financial crises, in addition to the debts with which it finances its deficit for the budgets that the economy is exposed to almost continuously, that financial discipline is very important for rentier economies because it has a close relationship with the economic difficulties and crises that the rentier economy is exposed to, The study attempts to get acquainted with the indicators of financial rules and the extent of their discipline, and focus on analyzing the impact of financial discipline on some economic variables, which shows the ability of economic programs to control public expenditures and public revenues in light of the constant fluctuations in pricesThe research stems from the hypothesis that the programs of the International Monetary Fund have positive effects that lead to achieving financial discipline in the sample countries by adjusting the financial rules, and the important positive repercussions on the macroeconomy. The research has focused on showing the policy of fund programs in achieving discipline Financial for the period (2004_2020) for the experiences of the sample countries, the UAE went through the experience of applying programs to achieve discipline and succeeded in controlling the budget, to find out the most important procedures followed and to benefit from them in how to implement the International Monetary Fund programs to achieve financial discipline in Iraq, as it was relied on The descriptive analytical method is inductive and deductive. The research concludes that commitment to financial discipline programs has positive effects that contribute to making adjustments to financial rules, the most important of which is reducing the phenomenon of financial and administrative corruption, diversifying sources of public revenues and working on a disciplined financial policy, which will be reflected in economic stability. The study also reached the most important conclusions, namely that the rate of public debt is associated with a direct relationship with the budget deficit, which leads to an increase in the deficit in the event of a rise, and this negatively affects the achievement of financial discipline in (Iraq and Tunisia), which indicates that public debt does not contribute to increasing production Or investment, unlike the UAE. Religion contributes to increasing production and investment. Among the recommendations is the need to monitor public debt in the sample countries, provided that it does not exceed the specified percentage (60%), and work to link public debt to achieving financial sustainability through investment projects

Keywords: fiscal discipline, budget deficit, economic variables, International Monetary Fund programs

The Republic of Iraq

Ministry of Higher Education and Scientific Research

Karbala University

Faculty of Administration and Economics

The effectiveness of the fiscal discipline policy according to the International Monetary Fund's approach in selected rentier economies

A Thesis submitted by the student

Safaa Hussein Mahmoud Ali Al-Tamimi

To the Council of the College of Administration and Economics - University of Karbala in fulfillment of the requirements for the Master's degree in Economics.

Supervision by

Professor Dr. Hashem Marzooq Ali Al-Shammari

2023 A.D

1445 A.H